عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

حرب الخليج الثانية وأثرها على العلاقات العربية – الفلسطينية

(1990 – 1995)

أمجد محمد حسن سليمان

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1433هـ / 2012م

حرب الخليج الثانية وأثرها على العلاقات العربية – الفلسطينية
(1990 – 1995)

إعداد

أمجد محمد حسن سليمان

بكالوريوس اجتماعيات من جامعة القدس المفتوحة – فلسطين

إشراف الدكتور : أحمد فارس عودة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة، من معهد الدراسات الاقليمية / جامعة القدس.

1433هـ /2012م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد الدراسات الاقليمية/ برنامج الماجستير في الدراسات العربية

إجازة الرسالة

حرب الخليج الثانية واثرها على العلاقات العربية – الفلسطينية

1990 – 1995

الطالب: أمجد محمد حسن سليمان

الرقم الجامعي: 20912855

المشرف: الدكتور أحمد فارس عودة.

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 19/ 07/ 2012 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: د. أحمد فارس عودة التوقيع: .....

2- الممتحن الداخلي: د. أحمد ابو ديه التوقيع: .....

3- الممتحن الخارجي: د. رائد نعيرات التوقيع: .....

القدس – فلسطين

1433هـ / 2012م

قال تعالى "يرفع الله الذين ءامنوا منكم والذين أوتوا العلم درجاتٍ "

صدق الله العظيم

(المجادلة / الآية11)

الإهداء

إلى فلسطين....آلما وأملا

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.... إلى من علمني العطاء بدون انتظار.... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.....والدي العزيز

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب.... أمي الحبيبة

إلى من هم سندي في هذه الحياة والداعمين لي دائما.....إخوتي وأخواتي الاعزاء

إلى رفيقة العمر وحبيبة القلب.... زوجتي الغالية حنين

إقرار

أقر أنا مقدم هذه الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة ابحاثي الخاصة باستثناء ما تمت الاشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة لأي معهد أو جامعة.

التوقيع: .....

أمجد محمد حسن سليمان

التاريخ: / / 2012م.

الشكر والعرفان

في البداية لا يسعني الا أن أشكر الله الذي سهل طريقي ووفقني في إتمام هذه الدراسة.

اتقدم بالشكر والعرفان لإدارة جامعة القدس، وإدارة معهد الدراسات الاقليمية، ومحاضريه وموظفيه، وأخص بالذكر مرشدي الفاضل الدكتور " أحمد فارس عودة " الذي جعلت من نصائحه منارة ارشدتني الى الصواب وحسن العمل، والدكتور أحمد ابو ديه والدكتور رائد نعيرات لتفضلها ومناقشة الرسالة، كما أتقدم بالشكر لإدارة مكتبة بلدية البيرة، ومكتبة جامعة بيرزيت لما أبدوه من تسهيلات وتعاون، ولا أنسى بهذا الشكر كل الزملاء الذين وقفوا بجانبي في إتمام هذه الدراسة.

الملخص

تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على العلاقات العربية – الفلسطينية بعد أزمة الخليج التي تُعد نقطة تحول رئيسية في علاقة الفلسطينيين مع العديد من الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج العربي في الفترة (1990 – 1995)، حيث تركت الازمة انعكاساتٍ على العلاقات العربية – الفلسطينية، نتيجة الموقف الفلسطيني ممثلا بموقف منظمة التحرير الفلسطينية والموقف الشعبي المنحاز إلى العراق أثناء الأزمة.

إنّ من أهم أسباب الكتابة عن العلاقات العربية – الفلسطينية بعد أزمة الخليج ظاهرة الانقسامات المستمرة والمتواصلة في العلاقات العربية – العربية، فالنظام الإقليمي العربي تعرض لحالة من التراجع والانهيار داخلياً وخارجياً، وقد شكلت حرب الخليج اختراقاً للنظام العربي، وتركت آثاراً على العديد من الدول العربية وعلى رأسها فلسطين، هذا بالإضافة إلى اختلاف المواقف الفلسطينية من الاحتلال العراقي للكويت، فقد كان موقف الفلسطينيين المقيمين في الخليج مختلفا تماما عن موقف منظمة التحرير الفلسطينية وفلسطيني الداخل.

تكمن أهمية هذه الدراسة أنها جاءت لتبين سبب تراجع قوة الدعم المالي والسياسي العربي لمنظمة التحرير الفلسطينية وللانتفاضة الفلسطينية الأولى، وإظهار التباين والاختلاف في مواقف القيادات الفلسطينية والمواقف الشعبية من الأزمة، وبيان أثر ذلك على الفلسطينيين. ارتكزت المشكلة البحثية على دراسة العلاقات الفلسطينية – العربية، ما قبل أزمة الخليج، وانعكاسها على هذه العلاقة من حيث الدعم السياسي والمالي لمنظمة التحرير الفلسطينية. عمِل الباحث على تأكيد فرضية قوامها أن هنالك علاقة سلبية ما بين دول الخليج العربي ومنظمة التحرير الفلسطينية من حيث الدعم السياسي والمالي على أثر حرب الخليج الثانية، باستخدام الباحث للمنهج التاريخي التحليلي.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن موقف منظمة التحرير الفلسطينية منذ بداية الأزمة كان منحازا إلى العراق وضد التدخل الأجنبي في المنطقة ومع محاولة احتواء الأزمة عربيا وحلها بالطرق السلمية، إلا أن بعض فصائل المنظمة انحازت إلى العراق ضد الكويت بشكل علني، كموقف الجبهة الشعبية التي أعلن زعيمها جورج حبش أن ضم الكويت شرعية ثورية، كما أن موقف المنظمة من الأزمة تأثر بمجموعة من العوامل على رأسها الموقف

الشعبي الفلسطيني المنحاز إلى العراق سواء داخل الأراضي المحتلة أو خارجها، ومبادرة الربط التي أعلن عنها الرئيس العراقي في 12 آب 1990م.

كما توصلت الدراسة الى أن أزمة الخليج تركت آثاراً سلبية على علاقة الفلسطينيين بالعديد من الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج العربي، حيث عانت منظمة التحرير من توقف الدعم المالي والسياسي لها، وعانت الانتفاضة من تهميش إعلامي الذي ركز على إحداث الخليج، وفرضت على الفلسطينيين في الكويت خروج جماعي كبير، كما أدت الى تراجع الاقتصاد الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك أكدت أزمة الخليج أن القضية الفلسطينة تعتبر القضية المركزية، وهي جوهر الصراع القائم بين العرب والغرب، لذلك فان ربط حل أزمة الخليج بحل القضية الفلسطينية قائم وموجود.

Influence of the Second Gulf War on Arab - Palestinian Relations

(1990 - 1995)

Prepared by: Amjad Mohmmad Hassan Suleiman.

Supervisor: Dr. Ahmad Fares Oda.

Abstract:

This study sheds light on Arab-Palestinian relations following the Gulf crisis which is considered a major turning point in relations between Palestinians and many Arab countries specially the Gulf States during the period (1990 - 1995). Such crisis had its repercussions on Arab - Palestinian relations due to the Palestinian position represented by PLO and Palestinian People who had aligned to Iraq during that crisis.

One of the most important reasons for writing on Palestinian- Arab relations in the wake of the Gulf crisis is the ongoing rupture of Arab-Arab relations; the regional Arab regimes had been weakened and collapsed internally and externally after the Gulf War which had affected most of the Arab States especially Palestine. This is in addition to the different Palestinian attitudes towards the Iraqi occupation of Kuwait; the position of the Palestinians residing in the Gulf States was different from that of PLO's and the Palestinians' residing in the occupied territories.

This study aims at highlighting the reasons behind declination of Arab political and financial support to PLO and to the first Palestinian Uprising, demonstrating contrast in the attitudes adopted by the Palestinian people and their leaderships towards the crisis, identifying reasons and repercussions of the crisis and shedding light on the influences of the adopted attitudes on the Palestinian people.

Additionally, the study concentrates on Palestinian - Arab relations before the crisis and how such crisis had influenced the political and economical support to PLO.

Using the analytical historical approach, the researcher has proved a hypothesis that the Second Gulf War had negatively influenced Palestinian - Arab relations, particularly with the Arab Gulf States in terms of political and economic support to PLO.

The study concludes that the PLO had aligned with Iraq since the beginning of the crisis, had resisted foreign intervention in the region, and had supported Arab containment of and peaceful compromise to the crisis, though some PLO factions publically sided with Iraq against Kuwait, mainly the attitude adopted by the leader of the Popular Front, George Habash, who declared that the Iraqi invasion of Kuwait is a " Lawful revolution". The PLO's position towards the crisis had been affected by several factors such as the attitude adopted by the Palestinian People, inside and outside Palestinian territories, towards Iraq. This is in addition to the Annexation Initiative declared by the Iraqi President on 12 - August - 1990.

The study also found that the Gulf crisis had adverse effects on the relations between Palestinians and several Arab States especially the Arab Gulf States, where the PLO had suffered lack of financial and political support from those countries, and the Palestinian Uprising suffered media marginalization through drawing attention to the Gulf events. The crisis had also led to large exodus of Palestinians from Kuwait and declination in the Palestinian economy. However, the crisis had confirmed that the Palestinian Cause is the central issue and it is the core of conflict between the Arabs and the West. So, the solution to the Gulf crisis is linked with that of the Palestinian Issue.

الفصل الأول:

خلفية الدراسة.

1.1 المقدمة.

لا شك أن ازمة الخليج (اجتياح العراق للكويت في الثاني من اغسطس 1990م) قد هزت وجدان العالم كله وجذبت انتباه جميع القوى الاقليمية والعالمية.

لم يمر العالم العربي بمثل ما حدث في أزمة الخليج التي بدأت فصولها الدرامية المعلنة يوم 1990/8/2م عندما قام نظام صدام حسين في العراق بغزو دولة الكويت، وانتهت آخر فصولها العلنية بانهزام قوات النظام العراقي وانسحابها من الكويت يوم 1991/1/28م.

خلال هذه الشهور الستة تم تدمير الكويت بواسطة النظام العراقي وتم تدمير العراق بواسطة قوات التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الامريكية وشاركت فيه حوالي ثلاث وثلاثين دولة اجنبية وعربية ، ولم يقل هولا عن تدمير بلدين عربيين ما اصاب الشعوب العربية نفسها من انقسام سياسي واجتماعي ونفسي نتيجة لذلك.

لقد اثرت حرب الخليج الثانية على العلاقات العربية – العربية وسببت شللا في النظام العربي خصوصا بعد انقسام العالم العربي إلى اولئك الذين ساهموا عمليا في التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والذين عارضوه أو اتخذوا موقفا محايدا منه.[1]

بالنسبة للفلسطينيين فقد كانت معظم مواقفهم منحازة إلى العراق في غزوه لدولة الكويت وضد التحالف الدولي الامر الذي ترك أثرا بالغا على العلاقات العربية – الفلسطينية.

[1] - محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، (الكويت: دار المعرفة، الطبعة الاولى، 1992)، ص:90.

إن ازمة الخليج قد دقت ناقوس الخطر أو هكذا يبدو لمنظمة التحرير الفلسطينية ولزعيمها ورمزها المرحوم ياسر عرفات وكذلك لمعظم انجازات الانتفاضة التي كانت مستمرة منذ ثلاث سنوات على الأصعدة المحلية والاقليمية والدولية.

2.1 موضوع الدراسة :

يدور موضوع الدراسة حول الاحتلال العراقي للكويت وما ترتب عليه من نتائج، و يتم التركيز على الموقف الفلسطيني من الاحتلال والحرب التي تبعته، إضافة إلى الحديث عن انعكاسات حرب الخليج الثانية على الفلسطينيين وبيان أثر تلك الحرب على العلاقات العربية الفلسطينية.

3.1 مبررات الدراسة :

ارتكزت هذه الدراسة على عدد من المبررات ، أهمها :

1. حالة الانقسام والفرقة التي كانت تعيشها دول عربية عديدة.

2. تغّير العلاقات بين دول الخليج والفلسطينيين بعد أن كانت ذات طابع خاص.

3. اختلاف المواقف الفلسطينية من غزو العراق للكويت، فقد كان موقف الفلسطينيين المقيمين في الخليج مختلفا تماما عن موقف منظمة التحرير وفلسطيني الداخل.

4. فقدان منظمة التحرير الفلسطينية الدعم المالي والسياسي الذي كان يصل إليها من دول الخليج العربي، فقد كانت المنظمة تعتمد سياسيا وإعلاميا واقتصاديا على المعونات التي تأخذها من بلدان الخليج.

5.تراجع قوة الدعم السياسية للانتفاضة من قبل العديد من الدول العربية .

4.1 أهمية الدراسة :

إن غزو العراق لدولة الكويت قد فتح ملفات وحسابات عديدة ، فقد كشف هدا الغزو عن اختلالات وتناقضات في هياكل النظام العربي القديم .

وقد اثر الغزو العراقي للكويت تأثيرا بالغا على القضية الفلسطينية وعلى العلاقات العربية – الفلسطينية.

وانطلاقا من هذا تكمن أهمية الدراسة الماثلة بين أيدينا في الآتي :

1. أنها تعد إسهاما أكاديميا لرفد حقل العلاقات الفلسطينية - العربية وخاصة بعد حرب الخليج الثانية التي تعد نقطة تحول رئيسية في العلاقات الفلسطينية - العربية وخاصة مع دول الخليج العربي.

2. تراجع قوة الدعم السياسية العربية لمسيرة الانتفاضة الفلسطينية الأولى .

3. التباين في مواقف القيادات الفلسطينية والمواقف الشعبية من حرب الخليج الثانية .

4. الأضرار التي لحقت بالفلسطينيين نتيجة تأييد صدام في غزوه لدولة الكويت .

5.1 أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي :

1. التعرف على جذور الأزمة بين دولتي العراق والكويت .

2. إبراز أسباب ونتائج حرب الخليج الثانية عام 1990 .

3. إظهار موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الاحتلال العراقي للكويت وحرب تحريرها.

4. ابراز الموقف الشعبي الفلسطيني من الاحتلال سواء داخل الاراضي المحتلة او خارجها.

5. توضيح انعكاس أزمة الخليج على منظمة التحرير، والفلسطينيين داخل الاراضي المحتلة وخارجها.

6. بيان اثر حرب الخليج الثانية على تغّير العلاقات العربية - الفلسطينية.

6.1 مشكلة الدراسة:

كان موقف منظمة التحرير الفلسطينية من احتلال الكويت ثم الحرب التي نتجت عن ذلك مربكا بحق ، ورغم انه كان في مجمله العام منحازا إلى العراق أو هكذا كان الأمر على الأقل من خلال تصريحات رئيس المنظمة السيد ياسر عرفات – رحمه الله - ، إلا ان التناقضات والتضاربات في البيانات مع اختلاف الرؤى الفلسطينية ترك أثرا سيئا على الفلسطينيين.

وتكمن مشكلة الدراسة في الآتي :

دراسة العلاقة الفلسطينية - العربية ما قبل حرب الخليج وأثر تلك الحرب على هذه العلاقة من حيث الدعم السياسي والمالي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، إضافة إلى وجود تباين في المواقف الفلسطينية المختلفة تجاه احتلال الكويت كموقف الفصائل الوطنية، والفلسطينيين في داخل وخارج الوطن.

7.1 أسئلة الدراسة :

تسعى هذه الدراسة التحليلية الإجابة عن تساؤلات عديدة أهمها :

1. ما طبيعة العلاقات العراقية الكويتية قبل الاحتلال العراقي للكويت ؟

2.ما اسباب ونتائج حرب الخليج الثانية ؟

3.ما هو موقف منظمة التحرير من الاحتلال العراقي لدولة الكويت وحرب تحريرها ؟

4. ما هو الموقف الشعبي الفلسطيني من الاحتلال العراقي للكويت وحرب تحريرها؟

5. ما أثر أزمة الخليج على منظمة التحرير الفلسطينية وعلى القضية الفلسطينية؟

6.كيف اثر موقف الفلسطينيون من أزمة الخليج على العلاقات العربية - الفلسطينية ؟

8.1 فرضية الدراسة :

هنالك علاقة سلبية ما بين دول الخليج العربي ومنظمة التحرير الفلسطينية من حيث الدعم السياسي والمالي على اثر حرب الخليج الثانية.

9.1 منهجية الدراسة :

استخدم الباحث في إتمام هذه الدراسة المنهج التاريخي، حيث تم الحديث عن الجذور التاريخية للازمة بين العراق والكويت، كما استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لرصد وتحليل المواقف الفلسطينية من الازمة، وانعكاس ذلك على الفلسطينيين، إضافة لوصف وتحليل طبيعة العلاقات العربية - الفلسطينية قبل وبعد حرب الخليج من الناحية السياسية والمالية.

10.1 إجراءات الدراسة :

اعتمد الباحث في إتمام هذه الدراسة على ادوات البحث من جمع للمعلومات والبيانات من خلال الرجوع إلى المصادر والمراجع المتوفرة في المكتبات المحلية من كتب ودوريات، كما اعتمد على المواقع الإلكترونية والوثائق المنشورة، بالإضافة إلى تحليل المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها للوصول إلى نتائج جديدة،.

11.1 حدود الدراسة:

***الحدود المكانية:**

1. بالنسبة لموضوع الدراسة فالحدود الجغرافية تتمثل بمنطقة الخليج العربي وفلسطين.

2. بالنسبة للباحث:- فالحدود المكانية تتمثل في فلسطين– المحافظات الشمالية (الضفة الغربية).

***حدود الزمان :**

تتمثل الحدود الزمانية بالفترة من عام 1990 – 1995م للأسباب التالية.

1. في عام 1990م بدأت ازمة الخليج بالاحتلال العراقي لدولة الكويت.

2. في عام 1990م ظهر موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الاحتلال العراقي للكويت من خلال التحركات التي قام بها رئيس المنظمة ياسر عرفات في العديد من العواصم العربية.

3. الموقف الفلسطيني من الاحتلال العراقي لدولة الكويت عام 1990م ثم حرب تحرير الكويت عام 1991م.

4. في عام1990م تراجع الدعم السياسي والمالي لمسيرة الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي استمرت ثلاثة سنوات.

5. بعد عام 1990م تراجع الاقتصاد الفلسطيني تراجعا ملحوظا بسبب أزمة الخليج.

6. الضرر السياسي الذي لحق بالعلاقات الرسمية بين م.ت.ف وعدد من الأنظمة العربية المؤثرة على مسار القضية الفلسطينية وفي مقدمتها دول الخليج ومصر وسوريا أبان الأزمة، وهي الدول التي شكلت نواة التحالف العربي والدولي المناهض للعراق.

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة.

المبحث الاول: الإطار النظري للدراسة:

المقدمة:

لقد تميزت أزمة الخليج وحرب 1990-1991 بميزة رئيسية، هي أنها الأزمة الدولية الأولى الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة. لقد كانت لها - كالحروب الأخرى- أصول معقدة. ومن التفسيرات ما يرى فيها حرباً سببها أعمال صدام حسين، غير أن تفسيرات أخرى تركز على المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية التي واجهت دولة العراق بعد نهاية حربها مع ايران 1980- 1988. إضافة إلى أن النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة احتوى عناصر من انعدام الاستقرار نظرا لتفرد الولايات المتحدة الامريكية، مما شجع القيادة العراقية على غزو الكويت.

وتأتي هذه الدراسة في إطار أهتمام الدارس بتفحص أزمة الخليج عام 1990 من خلال التركيز على المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية التي أدت إلى هذه الازمة، من خلال البحث والتحليل في الدوافع التاريخية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية المختلفة وراء الغزو العراقي للكويت ، ودراسة الموقف الفلسطيني من ذلك الغزو والحرب التي تبعته وأثر ذلك على العلاقات العربية - الفلسطينية.

وسيشمل الإطار النظري لهذه الدراسة مدخلاً لمفهومين أساسيين هما: مفهوم نظرية العلاقات الدولية، ومفهوم نظرية الحرب في العلاقات الدولية.

1.1.2 العلاقات الدولية:

تعددت تعريفات العلاقات الدولية، وهي في معظمها لا تزال معاصرة، وقد وضعت بعد الحرب العالمية الثانية ، وتعكس تشعب مضمون العلاقات الدولية ، وغموضها في آن معا.

عنما اجتمعت نخبة من علماء السياسة في دار " اليونسكو" في باريس خلال شهر ايلول/1948 حددت موضوعات العلاقات الدولية بالتالية:

1. السياسة الدولية : تعني العلاقات السياسية السائدة في المجتمع الدولي والتي ندرسها غالبا من خلال دراسة سياسات الدول الخارجية.[1]

2. التنظيمات والإدارات الدولية : هي التي نشأت بعد الحربين العالميتين في القرن العشرين وفي طليعتها عصبة الأمم والأمم المتحدة ، وفي أساس نشأتها الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين .

3. القانون الدولي : فهو مجمل القواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين الدول والناتجة عن الأعراف والمعاهدات الدولية وبذلك يبحث القانون الدولي في الروابط القانونية بينما تبحث السياسة الدولية في الظواهر السياسية القائمة في المجتمع الدولي، وكلاهما مكمل للآخر في مجال الدراسة وهما يبحثان في مجال واحد هو العلاقات بين الدول.[2]

الموسوعة البريطانية تعطي تفسيرا لتعبير العلاقات الدولية بأن " ***المفهوم الأكثر شيوعا هو العلاقات بين حكومات دول مستقلة: ويستعمل كمرادف في المعنى للسياسة الدولية*** ". وهذا ما يبين أهمية دور الدولة المستقلة في تحديد إطار ومضمون العلاقات الدولية، كما يبين مدى اتساع استعمال تعبير السياسة الدولية.[3]

[1] - عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية ، (بيروت: د.ن ، الطبعة الثالثة، 2010)، ص:39.

[2] -المرجع السابق، ص:39.

[3] -المرجع السابق، ص:40.

عائشة راتب تحدد إطار العلاقات الدولية بقولها: " ***تظهر العلاقات المتبادلة بين الدول في المحيط الخارجي في صور ثلاث: عقد المعاهدات، المفاوضات، الحرب أو بمعنى أدق استخدام القوة*** " أي أن إطار العلاقات الدولية هو الحرب والسلم.[1]

أما محمد طه بدوي فيعرف العلاقات الدولية بأنها " ***العلم الذي يعنى بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظات والتجريب أو المقارنة من اجل التفسير والتوقع*** " ، وفي هذا التعريف تفسير علمي للعلاقات الدولية مع رسم لغاياتها الأساسية في تفسير وتوقع الظواهر السياسية الدولية.[2]

على الرغم من تعدد التعريفات ، فإن قضيتي الحرب والسلم هما المضمون الأبرز للعلاقات الدولية وهما محور السياسة الدولية منذ القدم، ذلك لأن قضية العلاقات السلمية بين المجتمعات البشرية ، وبين الدول ، وعند المنظمات الدولية هي الحافز الأبرز لتحديد مضمون وإطار العلاقات الدولية . وفي لغة القانون الدولي تتمحور العلاقات بين أشخاص القانون الدولي العام، أي بين الدول والمنظمات الدولية.

مع تطور دراسة العلاقات الدولية، تعددت محاور الدراسة للسياسة الدولية. ويمكن تحديد ثلاث محاور كبرى : الفاعلون الدوليون (القوى الدولية الفاعلة)، نطاق الموضوعات الدولية الكبرى، العمليات الدولية القائمة . ونلاحظ كيف تتداخل الموضوعات الدولية مع العلاقات الاقتصادية والسياسية، وكيف ترتبط العمليات الدولية بقواعد القانون الدولي ومستوى ما بلغه من تطور بمثل ما ترتبط بانشطة المنظمات الدولية والإقليمية، وفي طليعتها منظمة الأمم المتحدة لذلك تعقدت دراسة العلاقات الدولية بسبب تعدد القوى الدولية الفاعلة وتنوع الموضوعات الدولية، وتشابك العمليات الدولية خصوصا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وظهور متغيرات دولية وإقليمية مهمة وجديرة بالدراسة والتأمل. لم تعد الاهتمامات العسكرية والأمنية طاغية كما كانت الحال أيام الحرب الباردة، فالدراسات السكانية والتجارية والبيئية صارت أساسية إضافة إلى دراسات التنمية البشرية.[3]

---

[1] - عدنان حسين، مرجع سبق ذكره، ص:40.

[2] -المرجع السابق، ص:40.

[3] - المرجع السابق، ص:40.

يرى الأستاذ الفرنسي المعاصر في العلاقات الدولية بيار دي سيناركلنس أن الغاية الأساسية من دراسة العلاقات الدولية هي معرفة العلاقات بين الدول والتفاعلات الحاصلة بين سياساتها الخارجية. ولذلك، نجده يولي اهتماما أساسيا بالسياسة الدولية من خلال معرفة مفاهيمها المختلفة، وتحديد إطارها العام في الدرجة الأولى تمهيدا لتحديد التفاصيل الداخلية، ويربط دي سيناركلنس بين هذا العلم والعلوم الاجتماعية في حالتي الحرب والسلم مما يتيح تشعب الدراسة من حيث اتصالها بالنظم السياسية والتاريخ والقانون والاقتصاد والفلسفة، وبذلك يتداخل علم العلاقات الدولية مع سائر العلوم ، خصوصا مع علم السياسة قبل أي علم أخر، بل إن العلاقات الدولية هي جزء أصيل من علم السياسة. والسياسة الدولية هي الإطار الأبرز الذي يتضمن تفاصيل فرعية قانونية واقتصادية، وترتكز إلى العلوم الاجتماعية وما تحدده من روابط في العلاقات الاجتماعية داخل الدولة والمجتمع الدولي معا.[1]

2.1.2 نظرية الحرب في العلاقات الدولية:

تشكل الحرب ، في الواقع مظهرا اجتماعيا شمل العالم القديم والحديث على حد سواء ، يقول بوتول بهذا الصدد ***"ليس هناك ظواهر اجتماعية شاملة ومنتشرة عبر التاريخ كظاهرة الحرب، لقد عرفتها كافة الشعوب الاكثر بدائية منها والاكثر مدنية وليس ادل على ذلك من ارتباطها بهمومهم وانشغالاتهم ومن ذكرها الدائم في اساطيرهم"*** [2]

مهما تعددت تعريفات الحرب عند فقهاء القانون والسياسة ، فإن الحرب تحمل معنى القتال المسلح ، أو المواجهة المسلحة بين طرفين ، أو مجموعة اطراف دولية . وإن كانت أسباب الحروب كثيرة ومتشعبة ومختلفة .

من هذه التعريفات ، ***" الحرب هي التصادم الفعلي بوسيلة العنف المسلح حسما لتناقضات جذرية لم يعد يجدي معها استخدام الاساليب الاكثر أو الاقل تطرفا"*** . من هنا فإن الحرب المسلحة تمثل نقطة النهاية في بعض الصراعات الدولية . أي أن الحرب تقع عندما تفشل الاساليب السياسية في حل التناقضات بين الدول.

[1] - عدنان حسين، مرجع سبق ذكره ، ص: 41+42.

[2] - كريستين نصار ، واقع الحرب، (لبنان، د.ن، الطبعة الاولى، 1991)، ص:35.

أو أن الحرب في الاصطلاح الدولي، صراع مسلح بين دولتين او فريقين من الدول ينشب لتحقيق مصالح وطنية ، والحرب من حيث الواقع حالة قانونية ، معترف بإمكان قيامها. هنا تقف المصالح الوطنية وراء نشوب الحرب.

أو أن الحرب هي نضال مسلح بين القوات المسلحة لكل من الفريقين المتنازعين، يرمي كل منهما الى صيانة حقوقه ومصالحه في مواجهة الطرف الآخر، أي أن الحرب هي وسيلة لصيانة الحقوق والمصالح عند كل طرف.[1]

أ.النظرية الاجتماعية للحرب :

تتعدد النظريات الاجتماعية التي تفسر نشوء الحرب ، وتنطلق من اعتبارات بيولوجية وسلوكية ونفسية، وكلها تتمحور حول دوافع العدوان واستخدام القوة من قبل الفرد والمجتمع والدولة. تقود النظرية البيولوجية الى اعتبار الحرب ظاهرة طبيعية للتطور الحضاري ، حيث يتقدم الأقوى ويتراجع الأضعف المعرض للانحلال والزوال.[2]

والنظرية الديموغرافية رأت في الزيادة السكانية المفرطة سببا رئيسيا لقيام النزاعات والحروب. ويجد عالم الاجتماع الامريكي بول هاوزر أن الانفجار السكاني سيقود الى ازمات دولية ، طالما أن جهود التنمية لا تحقق اهدافها المرجوة، وخصوصا في البلدان النامية.[3] كما يجد عالم الاجتماع الفرنسي بول ريبو أن حجم الحرب يتناسب مع حجم الفائض السكاني الذي يضغط لتفجير النزاع المسلح.

أما النظرية السلوكية، المستندة الى الاسباب النفسية فإنها تدرس تأثير العوامل الخارجية في ممارسات الشعوب وخبراتها وعاداتها. وأن هذه العوامل الخارجية قد تدفع شعبا نحو الروح العدوانية وتفجير الحرب. وتحدد بعض الدراسات النفسية-الاجتماعية بأن السلوك البشري يميل الى العدوان وهذا من شأنه ايجاد مناخ ملائم لنشوب الحرب.[4]

---

[1] - عدنان حسين، مرجع سبق ذكره، ص:85.

[2] - المرجع السابق، ص:89.

[3] -المرجع السابق، ص: 90.

[4] . المرجع السابق، ص:90.

وقد اثار كينيث والتز الإنسان كعامل اساسي في الحرب – وهذا ما ينطبق على شخصية صدام حسين وسلوكه في غزوه لدولة الكويت.

ب.النظرية الاقتصادية للحرب :

تقوم النظرية الاقتصادية للحرب على نظرية مفادها أن الاستعداد للحرب يساهم في تطوير القطاع الصناعي للدولة ، خصوصا في ميدان الصناعات العسكرية . ويزيد الطلب على الخدمات والسلع مما يساعد على كسر الركود الاقتصادي. ما يعزز هذه النظرية رواج تجارة الاسلحة التي تحقق ارباحاً طائلة للدول والشركات المنتجة. وكثيرا ما تساهم الحرب في تسويق هذا الصنف أو ذاك من الاسلحة المستخدمة.

ويمكن أن يحرك التخلف الاقتصادي عددا من الدول النامية التي تشكو من ضعف هيكلياتها الاقتصادية باتجاه التمرد على نظام العلاقات الاقتصادية الدولية، وتوتير العلاقات الاقليمية والدولية، توخيا لتحسين دورها في الحصول على مساعدات مالية واقتصادية.[1]

ج. نظرية الحرب المحدودة:

الحرب المحدودة "***هي الحرب التي تقع في اقليم جغرافي محدد، وتشارك فيها دولتان او اكثر دون ان تتحول الى حرب عالمية. ويمكن ان تشارك فيها دولة كبرى من خارج هذا الاقليم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على الا تتحول الحرب الى مواجهة دولية شاملة. هذا ما ينطبق على الحروب الكورية والفيتنامية والهندية – الباكستانية والشرق اوسطية***".[2]

د. نظرية التصعيد:

تتلخص نظرية التصعيد بتوسيع الإطار الجغرافي للحرب، أو تكثيف الاسلحة المستخدمة فيها، أو زيادة عدد المشاركين في خوضها. ويدخل في ذلك نوعية الاسلحة، ومصادر الطاقة، وطرق المواصلات، والتقانة الموجودة.

يرتبط تصعيد الحرب بمصالح أحد اطرافها، أو اطرافها كافة. ويكون التصعيد أحد البدائل المطروحة لوضع حد سريع للحرب، أو لاختبار قدرة العدو من الناحية الاستراتيجية. ومتى

[1] - عدنان حسين، مرجع سبق ذكره ، ص: 90+91.

[2] - المرجع السابق ، ص:92

شعر الاطراف بصعوبة القبول بأهداف العدو التي لا يطيق تحملها، قد يلجأ الى تصعيد الحرب في سبيل الضغط للتراجع عن تلك الاهداف او تعديلها.[1]

يمكن الربط بين نظرية التصعيد وهدف الدول الكبرى باختبار السلاح الحديث في ساحة الحرب، كتجريب الولايات المتحدة الامريكية أسلحة متطورة في حرب الخليج الثانية عام1991، في مواجهة الأسلحة السوفيتية والأوروبية التي كانت بحوزة الجيش العراقي.

وقد يتبنى أحد الاطراف نظرية متى ادرك محدودية قوة العدو، أو حصول متغيرات مادية وسياسية ليست لصالحه.

يعتقد الباحث ان اكثر نظريات الحرب ملائمة لموضوع الدراسة " الاحتلال العراقي للكويت ثم الحرب التي تبعته عام1991م" هما النظرية الاقتصادية والاجتماعية للحرب.

يمكن الربط بين النظرية الاقتصادية للحرب وهدف صدام حسين من احتلاله للكويت من خلال الأتي:

1. ضعف الاقتصاد العراقي بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية والتي انتهت في الثامن من اغسطس عام1988م .حيث خرج العراق من تلك الحرب منهكاً اقتصاديا، فقد بلغت الخسائر المادية للعراق ما يقارب ثلاثمئة بليون دولار أمريكي.

2. الديون المتراكمة على العراق نتيجة الحرب العراقية – الايرانية دفعت الرئيس العراقي لبسط سيطرته على الكويت.

3. محاولة صدام السيطرة على آبار النفط الكويتية والاستيلاء على جزيرتي بوبيان وورية عند مدخل الخليج العربي اللتين كان يطمح الى الحصول عليهما منذ سنوات لتوسيع الموانئ العراقية على الخليج العربي.

اما النظرية الاجتماعية للحرب فقد تعددت النظريات الاجتماعية التي تفسر نشوء الحرب كما تحدثنا سابقا، وكلها تتمحور حول دوافع العدوان واستخدام القوة من قبل الفرد والدولة والنظام الدولي، وقد اشار المفكر "كينيث والتز" إلى ثلاث عناصر اساسية مرتبطة بالحرب وهي

[1] - عدنان حسين، مرجع سبق ذكره، ص:90+91+92.

الانسان والدولة والنظام الدولي، وقد توافقت تلك العناصر الثلاث مع الحالة العراقية أثناء الغزو.

فإذا اردنا تحليل شخصية صدام حسين متخذ القرار الأوحد في العراق، نجد أن هنالك شبه اجماع من المصادر المتاحة على أن هناك عناصر محددة وواضحة تؤطر هذه الشخصية وسلوكها، والتي حاول البعض من خلالها إعطاء تفسير شبه أوحد لكارثة اجتياح الكويت.

أما العنصر الثاني وهو الدولة وقد تمثل بحزب البعث العربي الاشتراكي العراقي، يقول ميشيل عفلق مؤسس عقيدة البعث في حديثه مع الكوادر المتقدمة لحزب البعث العربي الاشتراكي في اجتماعه بهم في بغداد بتاريخ 1974/6/24، "***يجب أن ننظر ونؤمن بان شيئا واحدا وهو مستحيل، وهو ان تستطيع قوة في هذا العالم خارجية او داخلية ان تضطرنا الى التراجع او تزيحنا من مكان القيادة، يجب أن نعبر عن ايماننا بامتنا وبحزبنا وبثورتنا بالتصميم وبالمزيد من النشاط والتضحية والجهد وبتصور الحياة بأنها هجوم مستمر***".[1]

أما بالنسبة للنظام الدولي فقد كان العالم يمر في حالة من الانقلاب: بداية انهيار الاتحاد السوفيتي وبداية تفرد الولايات المتحدة الامريكية باتخاذ القرار العالمي أو الهيمنة العالمية بصفة عامة، وهذا بدوره أدى إلى عدم وجود توازن دولي، مما دفع الولايات المتحدة الامريكية لاتخاذ قرار الحرب، إضافة الى أن الولايات المتحدة الامريكية كانت مركزة كل انظارها وكل جهودها على ما يجري في شرق اوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تاركة باقي العالم وبخاصة منطقة الشرق الاوسط ومنطقة الخليج بعد ان هدأت الامور في اعقاب انتهاء الحرب العراقية – الايرانية.

[1] - http://www.al-nnas.com/ARTICLE/Shamal/8ht.htm تاريخ الاسترجاع 2011/11/4م

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

أ. دراسة محمد الرميحي ، وهي بعنوان " أصداء حرب الكويت : ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه "(بيروت: دار الساقي، الطبعة الاولى، 1994م).

في هذه الدراسة تناول الكاتب ردود الأفعال العربية على غزو العراق للكويت وتناول التفاعلات التي نتجت عقب الغزو، وقد حاول من خلال هذه الدراسة استكشاف العقل العربي ليتعرف على الأسباب والدوافع واستخلاص العبر والدروس ، حيث اشتملت الدراسة ردود أفعال معظم الدول العربية من المشرق العربي وحتى المغرب العربي بما فيها رد فعل منظمة التحرير الفلسطينية .

تحدث الرميحي في هذه الدراسة عن العقل العربي وقال "***أن ردود الأفعال ما هي إلا وليد العقل السياسي العربي***"[1] وقد حاول في تلك الدراسة نقد العقل العربي مستعرضا آراء عدد من المفكرين العرب مثل محمد الجابري الذي يرى ان العقل السياسي العربي هو " عقل الواقع العربي ".

لقد قدم الباحث في هذه الدراسة ردود فعل مجلس التعاون الخليجي ورد الفعل المصري ورد فعل منظمة التحرير الفلسطينية وردود فعل كل من سوريا ولبنان والأردن إضافة إلى ردود أفعال كل من اليمن والسودان والاتحاد المغاربي، ومن خلال حديثه عن موقف منظمة التحرير الفلسطينية رصد الكاتب المواقف الفلسطينية المختلفة ومنها: موقف منظمة التحرير وموقف المنظمات الفلسطينية الأخرى وموقف الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة إضافة إلى موقف الفلسطينيون في الخارج.

وفي نهاية الدراسة خلص الكاتب إلى استنتاجات مفادها أن ردود الفعل العربية على اختلافها قد كشفت عن كوامن العقل السياسي العربي وآليات تفاعله على مستوى الشعور واللاشعور السياسي الذي يتداخل أحدهما في الآخر، ويقول أن ما حدث أعمق من أزمة فهو كارثة ، وقد كشفت هذه الكارثة عن العديد من الأقنعة السياسية من على وجه المواطن العربي والسياسي العربي على السواء وقد أوجزها الكاتب في المظاهر التالية:

* كشفت الكارثة (عبر ردود الأفعال العربية)عن مدى تحكم آليات العقل السياسي العربي القديم في كثير من أركانه على مستوى النخبة والعامة.

[1] - محمد الرميحي ، اصداء حرب الكويت: ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه، (بيروت: دار الساقي، الطبعة الاولى، 1994)، ص: 11.

* ثمة مظاهر لتفاعل العقل السياسي العربي مع الكارثة وتوابعها كشفت عن اضطراب لغة الخطاب السياسي العربي وكشفت عن مدى حاجتنا إلى وسائط غير تقليدية في دراسة تجليات هذا العقل.

* الخلط السياسي للأوراق القديمة والجديدة أدى إلى اختلاط الموقف أمام رؤوس سياسية عديدة فبعض المقدسين لشعار التحشيد ضد الاستعمار والغرب فاتهم أن ثمة كارثة غير مسبوقة في التاريخ العربي تتمثل في غزو دولة عربية لدولة عربية أخرى .

* انهيار منطق التجمعات العربية الإقليمية فقد بدأت الحرب إحدى دول مجلس التعاون العربي واشتعلت النار في مجلس التعاون الخليجي، وظهرت الخلافات واضحة بين دول الاتحاد المغاربي.

* ازدواجية الخطاب العربي بين ما تعلنه الأنظمة عبر وسائل إعلامها وبين ما تقوم به سرا، وقد انعكس هذا أيضا في ازدواجية المواقف التي اتخذتها هذه الأنظمة.

ب. دراسة توفيق ابو بكر وهي بعنوان "الفلسطينيون في الكويت 1936-1990 وأزمة الخليج"(عمان: مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الاولى 2000).

تستهدف هده الدراسة معرفة خلفيات العلاقة الفلسطينية الكويتية قبل ازمة الخليج مدخلا لقراءة موقف الفلسطينيين في الكويت ابان الازمة وكذلك موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الاحتلال العراقي لدولة الكويت وتحليل الاسباب والدوافع لذلك الموقف وتطوراته، كما تستهدف الدراسة قراءة موقف شعب الانتفاضة واسباب ودوافع ذلك .

صدرت الدراسة عام 2000 ويرى الباحث توفيق أبو بكر أن تلك الدراسة تأخرت عن الموعد المقرر لها وقد ذكر الباحث الاسباب التي ادت الى تأخر صدور الدراسة ومنها: الحاجة الى مرور فترة من الوقت تهدأ معها النفوس وتختفي بدرجة أو بأخرى حرارة العواطف التي تؤثر على اي تحليل موضوعي، اضافة الى حاجة الباحث الى مرور فترة من الوقت يتم فيها ومعها نشر اكبر قدر من الحقائق والمعلومات والتي كان اصحابها يحجبونها في عز الازمة وهي حقائق ومعلومات ضرورية لأي محلل وكاتب يبحث عن الحقيقة، ويعتبر الكاتب ابو بكر نفسه من الشخصيات التي تأثرت بالازمة ومن الذين عانوا منها ومن الذين قذفت بهم الازمة نحو المجهول كما يملك الكاتب أعز الصداقات واقوى العلاقات مع مثقفي شعب الكويت والعراق

على حد سواء، وقد خشي نقاط الضعف هذه أن تؤثر في مسار تحليله للمواقف والسياسات، لهذا آثر التريث ريثما ينحسر منسوب العواطف والمعاناة الشخصية وتعود الحياة الى سيرتها الطبيعية[1].

يقسم الباحث دراسته الى خمسة فصول حيث يركز في الفصل الاول على العلاقات الكويتية الفلسطينية قبل حدوث الازمة ويتناول في الفصل الثاني الفلسطينيين في الكويت وموقفهم من الازمة، اما في الفصل الثالث فيركز الباحث على موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الغزو، ويتناول في الفصل الرابع شعب الانتفاضة وازمة الخليج إضافة الى الخسائر التي لحقت بالانتفاضة الفلسطينية نتيجة الموقف الفلسطيني، ويتحدث في الفصل الخامس عن الدروس المستفادة من كارثة الخليج وآفاق المستقبل.

ج. دراسة إبراهيم محمد حسن بعنوان "الصراع الدولي في الخليج: العدوان العراقي على الكويت، الأبعاد والنتائج العربية و الدولية "(الكويت، مؤسسة الشراع العربي، الطبعة الاولى1996).

يتحدث الكاتب في هذا الكتاب عن الغزو العراقي للكويت ويرى أن هذا الغزو مسؤول مسؤولية مباشرة عن الحشد الدولي في الخليج العربي والنتائج المترتبة عليه بالنسبة للاقتصاد العربي وعلى الأمن القومي العربي بالدرجة الأولى، ويقول" ***بأن العراق رفض كل المساعي الدبلوماسية العربية والدولية، وكانت الكارثة لابد من وقوعها وهي الحرب، الحرب الحديثة بما فيها من أسلحة فتاكة ليس للعراق القدرة على مواجهتها أبدا ، والذي أضر بالدول العربية الأخرى ، وكذلك أضر بالفلسطينيين والقضية الفلسطينية أبلغ الضرر وجرد العالم العربي من قوته العسكرية ومن أمواله النفطية وجرده من وحدته السياسية وتماسك شعوبه***"[2].

وقد عالجت هذه الدراسة العدوان العراقي للكويت ونتائجه وأبعاده من خلال ثمان فصول حيث يعرض الباحث في فصله الاول غزو العراق لدولة الكويت من زاويته التاريخية ، ومن زاوية المقدمات التي سبقت الغزو وكذلك الدعاوي التاريخية والاقتصادية وكذلك التركيز على سلوك

[1] - توفيق أبو بكر، الفلسطينيون في الكويت 1936-1990 وازمة الخليج، (عمان: مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الاولى، 2000)، ص: 1-2.

[2] - إبراهيم محمد حسن، الصراع الدولي في الخليج: العدوان العراقي على الكويت، الابعاد والنتائج العربية والدولية، (الكويت: مؤسسة الشراع العربي، الطبعة الاولى، اغسطس 1996)، ص: 11.

الأطراف العربية الرئيسية في الأزمة والأطراف غير الرئيسية، وكذلك دور الجامعة العربية ومحاولتها احتواء الأزمة.

ويتناول الباحث في الفصل الثاني صراع العراق للدول العربية سياسيا على أساس عدم وجود تبعية للغزو واقتحام الكويت ووضع هذه الدول أمام الأمر الواقع والنتائج التي ترتبت على هذا الغزو ورد الفعل العربي والدولي على ذلك، وفي الفصل الثالث يتعرض للحدث من زاوية إطاره الإقليمي العربي ، حيث تم تمييز ودراسة سلوك الأطراف العربية ذات الصلة بالغزو وناهضته على المستوى العربي والدولي وموقف كل من مصر وسوريا ودول الخليج والأردن واليمن ومنظمة التحرير ودول المغرب العربي وباقي الدول العربية، ويتعرض الفصل الرابع للحدث في إطاره الإقليمي الشرق أوسطي والتأثيرات والانعكاسات وردود الأفعال لدى كل من تركيا وإسرائيل وإيران وتطور سلوك كل منها في سبيل احتواء الأزمة سلما أم حربا، ويدرس الفصل الخامس الحدث في إطاره الدولي سواء عبر الإدارة الدولية السياسية والقانونية داخل الأمم المتحدة أو مجلس الأمن، وما أحاط بهذه الإدارة الدولية من تفاعلات ومساومات ومصادمات بين القوى الكبرى في العالم، ثم البحث في توجهات القوى الخمس الكبرى، وأسلوب كل منها في مواجهة الأزمة ونتائجها علاوة على ذلك تأتي دول العالم الآسيوية والإفريقية ودول أمريكا اللاتينية فضلا عن اليابان وباقي دول أوروبا، وفي الفصل السادس عرض الكاتب النتائج والانعكاسات الاقتصادية للغزو وذلك يشمل ثلاث صور مختلفة، الصورة الأولى النتائج بالنسبة للاقتصاد المصري ، الثانية للاقتصاد العربي والثالثة للاقتصاد الدولي ، مع الإشارة بوضع خاص للارتباك الذي حدث في الاقتصاد العالمي،اما الفصل السابع فيتناول " خريطة القوى العسكرية في منطقة الخليج بعد الغزو " فإنه يحدثنا عن توزيع القوات البرية والجوية والبحرية عشية حرب تحرير الكويت ؛ سواء قوات الجيش العراقي أو قوات التحالف الدولي، ويتناول الفصل الثامن تفصيليا نشوب معركة تحرير الكويت ودور كل من القوات البرية والجوية والبحرية في المعركة سواء القوات الخليجية أو العربية أو الأجنبية ضد العراق وسير المعارك ونتائجها وكذلك دخول الكويت وتحريرها.

وأخيرا يتناول الكاتب النتائج العسكرية والاقتصادية بالنسبة للعراق بعد انتهاء المعركة بهزيمة وتدمير جيشه وبنيته الأساسية وكذلك تحرير الكويت والنتائج التي ظهرت بعد التحرير ، من تدمير البنية الأساسية للكويت وحرق آبار النفط وتدمير منشآته وتلوث البيئة نتيجة لهذا الاحتراق، ونهب البلد نهبا كاملا وكذلك النتائج العسكرية والاقتصادية لدول الخليج وإيران

وكذلك دول التحالف العربي سواء بجانب العراق أو بجانب الكويت وتأثيرات الغزو على الاقتصاد العربي خاصة والعالمي عموما.

د. دراسة الدكتور غانم سلطان بعنوان " الغزو العراقي للكويت: قراءة موجزة في جوانب من إشكالية الأزمة "(الكويت، شركة مطابع الوزان العالمية، الطبعة الاولى 1994م).

في هذه الدراسة يعالج الكاتب الغزو العراقي لدولة الكويت العربية من عدة جوانب، فهو يتساءل في بداية الدراسة من كان يتوقع الغزو العراقي لدولة الكويت ، ويناقش الكاتب من خلال هذه الدراسة أبعاد الغزو والمبررات الواهية له ، وتحدث الدكتور غانم أيضا عن الأسباب والعوامل المساعدة على الغزو العراقي، كما تطرق لمسألة الحدود وتطور العلاقات العراقية الكويتية، وفي تلك الدراسة يرصد الكاتب بعض ردود الأفعال على الغزو وما تلاه، فقد تحدث عن موقف الشعب الكويتي في الداخل والخارج، حيث يرى أن ردة الفعل العنيفة عند الشعب الكويتي كانت مذهلة ومشرفة سواء في الداخل أو الخارج وأن الشعب وقف وقفة رجل واحد في وجه الغزو، كما يناقش الكاتب في هذه الدراسة مواقف القوى العالمية والإقليمية إضافة إلى الموقف العربي.

وأخيرا يتحدث الكاتب عن نتائج وآثار الغزو العراقي للكويت إضافة إلى قضية الأسرى الكويتيين لدى العراق، كما يستخلص الكاتب من خلال هذه الدراسة عددا من الدروس والعبر المستفادة من الغزو العراقي لدولة الكويت.

ه. دراسة بعنوان "حرب الخليج وأبعادها، آراء فلسيطينية" ، صادرة عن الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، القدس الشريف 1991.

في هذه الدراسة التي شارك فيها العديد من الباحثين والمفكرين الفلسطينيين قدموا خلالها موضوعات متعددة حول أثر أزمة الخليج على الفلسطينيين ومن هؤلاء المفكرين، الدكتور سليم تماري حيث وضع مقالة بعنوان "حرب الخليج ومهام المرحلة الانتقالية" وقد عالجت المقالة الحقائق الواقعية في الاراضي المحتلة ويقترح الدكتور وسائل لمواجهة الطبيعة المتحولة للوضع الراهن، وفي مقالة أخرى يعنوان "ماذا بعد للفلسطينيين؟" يركز الدكتور جورج جقمان على الوضع الفلسطيني في مضمونه الاقليمي والدولي، ويحمل تحليله بعض التفاؤل الا انه يأخذ بعين الاعتبار العوائق والتعقيدات في فترة ما بعد حرب الخليج.

اما سمير حليلة فانه كباحث اقتصادي يوفر الارقام والتوقعات في مقالته "ازمة الخليج والاقتصاد الفلسطيني: مهام وتحديات جديدة" ويعكس تصوره للحالة الاقتصادية الضوابط

والقيود التي تعيق النشاط الاقتصادي للفلسطينيين كنتيجة لحرب الخليج وللاجراءات والسياسات الاسرائيلية في المجال الاقتصادي، اما ابراهيم شعبان فانه بخلفيته القانونية يركز في مقالته "البعد القانوني: آثار ازمة الخليج على القضية الفلسطينية" على الحاجة لتفسير وتطبيق موحدين للقانون الدولي ، وتختار هلغي باومغرتن في مقالتها "البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وازمة الخليج" استعراض جهود الوساطة الفلسطينية لحل ازمة الخليج سلميا، وتقدم استنتاجا مفاده بأنه "على الرغم من الضغوطات فإن على المنظمة أن تتمسك ببرنامجها السياسي كما تم تبنيه في شهر تشرين ثاني 1988 من قبل المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر"[1].

كما يعرض الدكتور برنارد سابيلا تقييما لمواقف الاطراف المختلفة في الصراع العربي-الاسرائيلي وكيف تؤثر هذه على الفلسطينيين وموقفهم، ويشدد في مقالته "تطلعات ما بعد حرب الخليج: تقدير المواقف" على اهمية فهم القرار الفلسطيني على ضوء المضامين والحقائق الاقليمية والعالمية، ويساهم الدكتور مهدي عبد الهادي بمقالة حول "ما بعد حرب الخليج: وجهة نظر فلسطينية" ويتوسع في سرد تاريخ مواقف الاطراف المختلفة في السياسة الشرق اوسطية ويوضح كيف ان حرب الخليج قد اثرت على هذه المواقف وبخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي والمسألة الفلسطينية ويقدم مراجعة دقيقة للملف الفلسطيني والعلاقة فيما بين داخل وخارج الاراضي المحتلة ويقترح وسائل للحفاظ على وحدة الشعب المجتمع الفلسطيني.

و. دراسة الدكتور محمد السيد سعيد بعنوان " مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج " (الكويت: عالم المعرفة، 1992).

يتحدث الكاتب في هذه الدراسة عن النظام العربي بعد أزمة الخليج ويرى أن أزمة الخليج شقت الضمير العربي إلى نصفين: نصف انفطر حزنا على ما أصاب الكويت بل والأمة العربية جميعها تحت نير الغزو الغاشم الذي أمرت به القيادة العراقية.

ونصف تصدع قلقا على ما جلبه هذا الغزو من كوارث على الشعب العراقي. ويقسم الكاتب الدراسة إلى أربعة فصول يتحدث في الفصل الأول عن أزمة النظام العربي قبل انفجار أزمة الخليج ، ويعالج في الفصل الثاني التداعيات المباشرة لازمة الخليج على النظام العربي، وفي الفصل الثالث يتناول التداعيات المؤجلة لازمة الخليج وآثارها على النظام العربي،

[1] - آراء فلسطينية: حرب الخليج وابعادها، (القدس: الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، 1991)، ص: 8.

وفي الفصل الرابع والأخير يتحدث الكاتب عن إعادة اكتشاف في النظام العربي في إطار عالمي جديد .

ز. دراسة الدكتور سعد الدين إبراهيم و حسن وجيه بعنوان "أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط : رؤى عربية وأمريكية" (القاهرة، مركز ابن خلدون، الطبعة الاولى 1992) .

يقدم مركز أبن خلدون في هذا الكتاب الدراسات التي تم طرحها ومناقشتها في الندوة التي نظمها المركز بالتعاون مع دار الحرية والصحافة والنشر ، وضمت الندوة عددا كبيرا من وجهات نظر الخبراء العرب والأمريكيين حول أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط .

وقد عقدت الندوة في يومي 26 و 27 إبريل عام 1991م ، وتنبع أهميتها من أن الدراسات التي قدمت بها تعني أساسا باستشراف مستقبل الشرق الأوسط عقب أزمة الخليج .

وتضمنت الدراسة سبع محاور أساسية، ركز المحور الأول منها على أزمة الخليج ومستقبل النظام الدولي الجديد ، أما المحور الثاني فيركز على أزمة الخليج ومستقبل النظام العربي وفي إطار هذا المحور قدم د. علي الدين هلال تصوراته فيما يتعلق بآثار حرب الخليج على السياسات العربية وواضح المنهجية التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في عملية التنبؤ بمسار السياسات والعلاقات العربية العربية في مرحلة ما بعد حرب الخليج والتداعيات طويلة الأجل لهذه الحرب. وفي المحور الثالث يتم التركيز على أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط وفي إطار هذا المحور قدم د. أحمد صدقي الدجاني دراسة بعنوان " أضواء على قضية فلسطين بعد حرب الخليج " وتعرض فيها إلى التصورات التي ينبغي التعامل معها في ظل المستجدات التي طرأت على القضية الفلسطينية. أما المحور الرابع من الدراسة فيركز على إعادة البناءالاقتصادي العربي بعد أزمة الخليج، وفي المحور الخامس تركز الدراسة على مستقبل الخليج ومستقبل الأمن في الشرق الأوسط، أما المحور السادس والأخير من الدراسة فيركز على تضميد الجراح العربية بعد أزمة الخليج الثانية.

ح. دراسة اللواء كمال أحمد عامر بعنوان" الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت" (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001).

تعالج هذه الدراسة الدور المصري والعربي في عمليات الخليج ، وقد اظهر الكاتب انحيازا لدور الدول التي شاركت الى جانب التحالف في هذه العمليات ضد العراق، وخاصة الدور المصري، كما انتقد الكاتب من خلال دراسته الدول التي وقفت الى جانب العراق.

قسم الكاتب دراسته الى اربعة ابواب، ضم كل باب عدد من الفصول، حيث تناول الباب الاول العمليات العسكرية في الخليج، ومن خلاله تحدث الكاتب عن الغزو العراقي للكويت وكيفية مواجهته، وتناول الباب الثاني الدور السياسي المصري والعربي في عمليات الخليج، وتحدث الباب الثالث عن الدور العسكري المصري والعربي في عمليات الخليج، وتناول الباب الرابع تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على الشرق الاوسط وخاصة على المنطقة العربية.

التعليق على الدراسات السابقة:

تتناول هذه الدراسات الغزو العراقي للكويت وحرب تحريرها من وجهات متعددة، فبعض هذه الدراسات تركز على اسباب الغزو، وبعضها يركز على نتائج الغزو، وبعضها الآخر يركز على ردود الفعل على الغزو وخاصة رد فعل الدول العربية ومن بينها فلسطين، مثل دراسة الدكتور محمد الرميحي الذي تحدث من خلالها عن اصداء حرب الكويت، وقد ركز على ردود فعل الدول العربية على الغزو وما تلاه كرد الفعل الفلسطيني، حيث رصد الرميحي المواقف الفلسطينية على اختلافها ولكن باختصار شديد حيث تحدث عن موقف منظمة التحرير الفلسطينية وموقف الفصائل الفلسطينية الاخرى وموقف الفلسطينيين في داخل الاراضي المحتلة وخارجها، ومن الدراسات ايضا دراسة الدكتور ابراهيم محمد حسن التي تناولت الصراع الدولي في الخليج العربي ولكن بشكل اكثر تفصيلا من دراسة الرميحي، حيث تحدث عن العدوان العراقي على الكويت من خلال رصد الابعاد والنتائج العربية والدولية، لقد استفاد الدارس من تلك الدراسات في اتمام هذه الدراسة فهي متوفرة بكثرة، وتلك الدراسات مجتمعة تكمل بعضها البعض، لكن المأخذ الوحيد على بعض تلك الدراسات انحيازها في بعض الاحيان، مثل دراسة اللواء المصري كمال أحمد عامر الذي اظهر انحيازه الى الدور المصري والعربي الايجابي الى جانب التحالف في حرب تحرير الكويت، منتقدا جميع الدول التي وقفت الى جانب العراق ضد التحالف ومن بينها فلسطين .

الفصل الثالث:

الغزو العراقي للكويت.

المقدمة:

تقع الكويت في أقصى شمال الخليج العربي في نصف دائرة حساسة كونها بلداً صغيرا مساحة وسكانا، بلداً كهذا شأنه شأن البلدان الأخرى تكون له علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية مع دول الجوار ويمر عبر تاريخه بفترات من المد والجزر في تلك العلاقات كما تحدث مشكلات حدودية وبخاصة في العالم الثالث الذي غالبا لا يلجأ لحل تلك المشكلات سلميا عن طريق الحوار والتفاوض وإنما الحسم بالقوة العسكرية وفي هذه الحالة تكون الدولة الصغيرة هي الضحية والخسارة . أما فيما يتعلق بالعلاقات بين العراق والكويت فإن الأمر تعدى حدود المشكلات الحدودية إلى محاولات الضم ثم الاحتلال الشامل.

ارتبطت الكويت بالعراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921م بعلاقات سياسية واقتصادية واجتماعية أكثرها تقلبا وتوترا وقلقا هي العلاقات السياسية بين البلدين، حيث كانت أنظمة الحكم في العراق تنتقل من المطالبة بمناطق حدودية إلى المطالبة بالكويت على أنها جزء من العراق بين الحين والأخر، ثم تعترف بالكويت كيانا مستقلا وتعود لتطالب بها مرة أخرى ولم يكن سبب ذلك تغير وتقلب الحكومات في العراق ولكن تجد المواقف المتناقضة لدى الحكومة الواحدة، ولا أوضح من اعتراف العراق باستقلال الكويت وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها عام 1963 ثم عودة نفس النظام إلى التحول من موضوع مشاكل حدودية وجزر ومنفذ بحري إلى غزو الكويت واحتلالها بالكامل في أغسطس 1990م.

المبحث الاول: جذور الازمة بين العراق والكويت.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أراد الانجليز رسم الحدود بين الكويت والعراق ونجد على غرار ما عرف في أوروبا بغض النظر عن حركة القبائل عن تلك الحدود.

" إن الحكومة البريطانية قد اتفقت مع الدولة العثمانية على رسم خريطة لحدود الكويت عام 1913، وكانت بريطانيا تعتبر تلك الحدود هي حدود الكويت واقرت عام 1922، وكانت تلك الحدود تصل بالكويت جنوبا إلى جبل منيفة على مسافة تبعد نحو مائة وستين ميلا عن حدود الكويت الحالية مع السعودية ".[1]

في بداية العشرينيات كانت مسألة الحدود الكويتية العراقية قد استقرت لأن الطرفين اعتبرا اتفاقية 1913 بين بريطانيا والدولة العثمانية حول تحديد الحدود الكويتية هي الأساس للعلاقات بين البلدين.[2]

كانت علاقات الكويت بجيرانها تمر بمرحلة صعبة في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين وانعكس ذلك على الوضع الاقتصادي للكويت حيث تأثر سلبيا، وقد شهد عقد الثلاثينيات ثلاثة أحداث فيما يتعلق بالكويت، الحدث الأول كان ظهور النفط واكتشافه في الكويت و مؤشرات ذلك الاكتشاف أنه متوافر بكميات اقتصادية كبيرة، والحدث الثاني كان حركة المجلس التشريعي عام 1939م.[3] والحدث الثالث كان مطالبة الملك غازي ومحاولته الأولى ضم الكويت بالقوة دون أن يقدم عليها وهي المحاولة التي انتهت بمقتله عام 1939م.

في الأربعينيات أثيرت قضية الحدود الكويتية العراقية نتيجة لحدثين: الأول قيام الشركات النفطية بعمليات التنقيب عن النفط على طول الحدود الشمالية للكويت حتى عام 1946 ،والثاني تجاوزات الشرطة العراقية داخل الأراضي الكويتية على الحدود، وكان تركيز العراق آنذاك على ميناء أم قصر لما له من أهمية تجارية كميناء عميق المياه.[4]

ولكن لم يحدث جديد في مسألة الحدود بين البلدين خلال الأربعينيات.

في عام 1958 عندما قامت الثورة في العراق وسقطت الملكية استبشر الكويتيون خيرا بتوجيهات النظام الجديد في العراق، ولكن سرعان ما انحرف وبات يردد الادعاءات السابقة

---

[1] - أحمد أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث ، (الكويت: ذات السلاسل، الطبعة الاولى، 1984)، ص:353.

[2] - فتوح الخترس وآخرون، الغزو العراقي للكويت:المقدمات، الوقائع، وردود الفعل، التداعيات، (الكويت: دار المعرفة، 1995م)،ص:52+53.

[3] - أحمد أبو حاكمة، مرجع سبق ذكره، ص:356-363.

[4] - وليد الاعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية 1752-1960، (لندن: د.ن ، الطبعة الاولى، 1991)، ص:206-210.

وزاد عليها أنه يعتزم ضم الكويت بالقوة، وهذا هو التهديد الثاني لأمن واستقلال وكيان الكويت بعد تهديد الملك غازي.[1]

ومنذ استقلال الكويت عام 1961 انتهجت الحكومة الكويتية سياسة غير تابعة في القضايا الإقليمية والدولية ، وللتنسيق بين سياستها وسياسة البلدان العربية ودول عدم الانحياز، اعتمدت على مبادئ عدم الانحياز والتعايش السلمي وتأييد الحق العربي في سياستها الخارجية وبذلك ازداد ثقل الكويت عربيا ودوليا.[2]

لكن العرب في تاريخهم الحديث والمعاصر ما إن يتقدموا خطوة إلا يصاحبها أو يعقبها تراجع لعدة خطوات وذلك يعني هدرا في الجهد والوقت والإمكانية، وثمنا باهظا في زمن يتسابق العالم فيه نحو التقدم والرقي، فبعد إعلان استقلال الكويت بأيام قليلة عقد حاكم العراق عبد الكريم قاسم مؤتمرا صحفيا في 25 يونيو1961 ليعلن مطالبته بضم الكويت للعراق.

واستمرت الأزمة في العلاقات الكويتية العراقية فترة ثلاث سنوات إلى أن أطيح بحكم قاسم عام 1963.

وتم الانفراج النسبي في العلاقات العراقية - الكويتية حتى بداية السبعينيات ، فقد تم الاعتراف باستقلال الكويت وتبادل العراق معها التمثيل الدبلوماسي ، ولكن التوتر في تلك العلاقات عاد في بداية السبعينيات حيث عاد العراق يلمح ويصرح ويراوغ في عدم ترسيم الحدود بحجة مطالبته بمنفذ بحري على الخليج وبالتحديد مطالبته بجزيرتي وربة وبوبيان مستندا، كما يدعي إلى حاجة العراق إلى منفذ بحري من جهة وأن اتفاقيات الحدود السابقة بين البلدين قد تمت في ظروف السيطرة البريطانية من جهة أخرى .

ومع نهاية عام 1972 بنى العراقيون طريقا عبر الأراضي الكويتية يؤدي إلى مواقعهم على الخليج ، وفي 20 مارس 1973 احتلت القوات العراقية نقطة شرطة كويتية (الصامتة) مما أدى الى مقتل اثنين من الكويتيين وجندي عراقي وتأزمت العلاقات الكويتية العراقية ، وبدأ التحرك العربي والدولي لاحتواء الأزمة. إن التطورات في الخليج والمنطقة العربية سمحت للعراق

[1] - فتوح الخترس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:55.

[2] - فيكتور يجوريفتش جوشيف، الاتحاد السوفيتي وبلدان الخليج العربي، (موسكو: دار العلاقات الدولية، الطبعة الاولى،1988)، ص:117.

بتغيير موقفه، بعدما حسم العراق نزاع شط العرب مع إيران في اتفاقية الجزائرعام1975 ووافقت بغداد على سحب قواتها من الحدود الكويتية.[1]

لقد كانت سياسة العراق ترتكز دائما على المطالبة بمنفذ بحري على الخليج ولا يتم ذلك في اعتقاده إلا بأخذ جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين ليصبح العراق دولة خليجية ويواجه التهديدات الإيرانية ، ويصدر نفطه و ينشط تجارته، وهذه ادعاءات يكررها العراق دائما في محاولة لكسب المزيد من التعاطف العربي معه في هذا الموضوع ،مع العلم أن العراق يملك منفذا بحريا على الخليج يمتد لمسافة 70 كيلومتر صالحة للموانئ التجارية والحربية ، ولديه فعلا مثل هذه الموانئ على تلك الرقعة البحرية.

لم يطرأ جديد على العلاقات الكويتية العراقية خلال النصف الثاني من السبعينيات إلى أن قامت الثورة الإسلامية في إيران ثم اندلعت الحرب العراقية ـ الإيرانية عام 1980 وفي ظل خشية دول الخليج العربي من التطورات الخطيرة في المنطقة، ونتيجة للهاجس الأمني بدأ الشروع في إقامة منظمة إقليمية هي مجلس التعاون لدول الخليج العربي. وفي لحظات الخطر التي كانت تضغط على أنظمة الحكم في المنطقة وضع القانون الأساسي لمجلس التعاون الخليجي ونص على أن هذا المشروع التعاوني ينبغي أن يتطور إلى وحدة المنطقة ولكن ذلك لم ينفذ وليس هناك ما يشير إلى أن مسيرة مجلس التعاون تتجه نحو ذلك الهدف. وكان موقف الكويت المنحاز لتأييد ودعم العراق في الحرب تغييرا في نهج سياسة الكويت الخارجية منذ الاستقلال القائمة على التوازن والحياد، وكان الاندفاع في ذلك التأييد قد ساهم ودون شك مع دول المجلس التعاون وفي دعم وتثبيت النظام العراقي.

لقد كانت العلاقات الكويتية ـ الإيرانية متوترة في الثمانينيات أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية بسبب موقف الكويت المساند للعراق، وتحملت الكويت عبئا ماليا وسياسيا بسبب ذلك الموقف، مما انعكس القلق من خطر الثورة الإيرانية على دول مجلس التعاون الخليجي.[2]

في الحقيقة لم تكن الحرب العراقية ـ الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات بالنسبة للكويت مجرد سيناريو للأحداث يمكن تخيله دون معاناة، فقد انعكست نتائج تلك الحرب اقتصاديا وسياسيا

[1] - عبد الرضا علي اسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، (الكويت: د.ن ، الطبعة الثانية،1992)، ص: 140.

[2] - فتوح الخترس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:58.

ومعنويا على دول المنطقة، وهددت الوجود المستقل للدولة الكويتية ذاتها ولهذا يصبح مفهوم قلق الكويت من تصعيد العمليات العسكرية بين العراق وإيران وفي منطقة الخليج.[1]

إن موقف الكويت من الحرب العراقية الإيرانية مبني على رأي جماعي لدى دول مجلس التعاون الخليجي مفاده بأن هزيمة العراق في الحرب وانتصار إيران يعني خطر السيطرة الإيرانية على المنطقة ولذلك وقفت إعلاميا واقتصاديا مع العراق دون أن تضع في حسابها أن الأمر نفسه سيحدث لو انتصر العراق، وحتى ذلك التقدير للأمور بالصورة التي كانت عليها يؤدي إلى بناء قوة حقيقية تواجه أي عدوان تتعرض له دول الخليج أو أي منها.

لم تهدأ مسألة الحدود بين العراق والكويت إلا في فترات الأزمات التي كان يمر بها العراق ومنها فترة الحرب العراقية الإيرانية خلال الثمانينيات من القرن العشرين ، لأنه كان في مثل تلك الظروف بحاجة إلى دعم الكويت ودول الخليج والتي قدمت للعراق دعما ماديا ومعنويا.

لقد كان الأمل الذي تطلع إليه الجميع بعد توقف الحرب العراقية الإيرانية عام 1988 أن يكون ذلك بداية مرحلة جديدة يسودها السلام والأمن والبناء ، ودعم أواصر المحبة والتعاون العربي المشترك وحسن الجوار مع دول الجوار ، وتوسمت الكويت خيرا في أن يبادر النظام العراقي بفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين بترسيم الحدود بينهما ، وإنهاء النزاع حول الحدود بصورة نهائية، وبناء علاقات أخوية جيدة، لكن المفاجأة كانت على عكس ذلك فقد قام ذلك النظام بتوجيه جيشه لاحتلال الكويت احتلالا كاملا في 2 أغسطس عام 1990م.

[1]- فيكتور يجوريفتش جوشيف، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

المبحث الثاني: أسباب الغزو العراقي للكويت

يمكن القول أن أسباب الغزو الحقيقية كثيرة ومتعددة بل معقدة ومركبة منها ما يندرج تحت الأسباب الاقتصادية ومنها ما يمثل أسبابا اجتماعية تلتصق بشخصية رئيس النظام العراقي صدام حسين.[1] وفيما يلي عرض لبعض هذه الأسباب:

1.2.3 الأسباب الاقتصادية: بعد ما يزيد عن العام من توقف القتال بين العراق وإيران ، بدأت تلوح في أفق الخليج ما يشير إلى أزمة من نوع حاد ، حيث بدأت المليارات المستحقة على العراق إلى الكويت بالظهور، كما بدأت تظهر مشكلة أخرى لها دور كبير في تأجيج الأزمة وهي مشكلة النفط.[2]

في مستهل عام 1990م ، كان هنالك تقرير سري حول الأوضاع الاقتصادية في العراق وضعه مصرفي كبير جاء فيه :"***إن صورة السبعينيات البراقة تلاشت وحل محلها وضع اقتصادي مظلم ، وخراب واسع في جميع أنحاء البلاد ،وضياع الأمل بالنسبة للأجيال القادمة*** ".[3]

هذا التقرير يعبر أفضل تعبيرعن حالة العراق الاقتصادية في أعقاب الحرب العراقية ـ الإيرانية والتي انتهت في الثامن من أغسطس سنة 1988م، فعندما قامت الحرب عام 1980م كان لدى العراق من المدخرات ما يقارب الثلاثين بليون دولار ،وعندما انتهت تبخرت هذه المدخرات وأصبح مدينا بما يقارب المئة بليون دولار [4]، أما الخسائر المادية للحرب فقد بلغت ما يقارب الثلاثمئة بليون دولار أمريكي ، وذلك بالنسبة للعراق وحده.

من ناحية أخرى فان أسعار النفط ، الذي يشكل حوالي 90% من دخل العراق وعملات ، لم تكن بنفس المستوى الذي حقق للعراق دخله الكبير في السبعينيات واوائل الثمانينيات على بناء ترسانته العسكرية ، بل كانت اقل بكثير وتتجه إلى النقصان أكثر وأكثر، فمن اجل سداد ديونه، على العراق أن يدفع ما يعادل سبعة بلايين دولار سدادا للفوائد فقط ، وذلك لا يحقق إلا بسعر يعادل خمسة وعشرين دولارا للبرميل الواحد بينما كان السعر آنذاك يقارب ثمانية عشر دولارا

[1] - غانم سلطان، الغزو العراقي للكويت: قراءة موجزة في جوانب من اشكالية الازمة ، (الكويت: شركة مطابع الوزان العالمية، الطبعة الاولى، 1994م)، ص:29.

[2] - محمد تيسير التميمي، حرب الخليج بين الاسباب والنتائج، (عمان: د.ن ،الطبعة الاولى، 1993)، ص:25.

[3] - بيار سالنجر وإريك لوران، المفكرة المخفية لحرب الخليج: رؤية الطلع على العد العكسي للأزمة، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1991)، ص:17.

[4] - المرجع السابق، ص:11.

فقط، وفي نفس العام اتفقت دول الأوبك على رفع السعر إلى واحد وعشرين دولارا للبرميل وتحديد حصص معينة للإنتاج من اجل ذلك إلا إن دولتي الكويت والإمارات المتحدة لم تلتزما بحصص الأوبك مما أدى إلى هبوط السعر إلى خمسة عشرة دولارا للبرميل وأحيانا احد عشر أو اثني عشر ، وكان الجزء الأكبر في زيادة الإنتاج الكويتي (المتجاوز لحصة أوبك) من حقل الرملية الواقع على المناطق الحدودية المتنازع عليها بين العراق والكويت.[1]

يقول الرئيس العراقي في كلمة ألقاها بتاريخ 30 أيار 1990" ***إن سبب الارتباك الذي أصاب السوق النفطي هو عدم التزام بعض أشقائنا العرب بالذات في مقررات الأوبك عندما اغرق السوق النفطي بما هو فائض عن الحاجة أو على الأقل يعطي مرونة للمشترين مما يجعله على حساب السعر وتدني الأسعار حتى وصلت أحيانا إلى سبع دولارات فيما يتعلق بالعراق. وهو ليس اكبر إنتاجا وليس اكبر حصة في الأوبك فان كل انخفاض في البرميل الواحد بقدر دولار واحد فان خسارة العراق تبلغ مليار دولار في السنة من هذا نتبين كم هي خسارة الأمة العربية جميعها من كل إنتاجها البترولي في السنة***".[2]

2.2.3 الأسباب السياسية:

إذا كان الوضع اليائس للاقتصاد العراقي في أعقاب الحرب يبقى القاعدة الأساسية والمحركة للأحداث في تلك الفترة ، فان هذه القاعدة كانت تفعل فعلها في بيئة سياسية (دولية ، عربية ، إقليمية)، مشجعة بالنسبة لصاحب القرار السياسي العراقي على سلوك معين لتحرير ذلك الاقتصاد من أزمته.

من الناحية الدولية كان العالم يمر في حالة من "الانقلاب " شبه الكامل: بداية انهيار الاتحاد السوفييتي ،ثورة الديمقراطيات في أوروبا الشرقية وبداية الانفراد الأميركي باتخاذ القرار العالمي أو الهيمنة العالمية بصفة عامة، بمعنى أن العالم كان يمر في فترة انتقالية مع ما يصاحب ذلك الانتقال من حالة من الفراغ الذي يحدث عادة في فترات الانتقال من نظام سابق إلى نظام لاحق.[3]

---

[1] - د. فتوح الخترس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:100.

[2] - فؤاد مطر ، موسوعة حرب الخليج: مقدمات ويوميات ووثائق الازمة والصراع على الكويت والحرب الدولية- العربية- الاسلامية على العراق، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت)، ص:15+16.

[3] - بيار سالنجر وإريك لوران، مرجع سبق ذكره، ص:14+15.

ومن الناحية العربية هناك عاملان أساسيان يشكلان دافعين وراء القرار العراقي باجتياح الكويت: الأول هو خروج صدام حسين كأبرز زعيم عربي في أعقاب الحرب العراقية ـ الإيرانية و أن هذه الحرب قد كرسته زعيما للعرب.

والعامل الثاني والاهم هشاشة النظام الإقليمي العربي وعدم قدرته على حل الخلافات العربية في إطار من ميثاق الجامعة العربية التي بقي حبرا على ورق.[1]

ومن الناحية الإقليمية، هنالك ثلاثة عوامل أعطت الانطباع للقيادة العراقية بان مجال الحركة مفتوح. الأول هو خروج إيران من المعادلة الإقليمية إلى حد كبير، وبروز العراق بالتالي كأقوى قوة في المنطقة.

والثاني هو هشاشة مجلس التعاون الخليجي الذي بين دوله من الخلافات ما يساوي ما هو بين الدول العربية الأخرى.

والعامل الثالث كويتي بحت ألا وهو الصراع الذي كان دائرا عام 1990م بين المعارضة الكويتية والحكومة حول مجلس الأمة والمجلس الوطني وذلك الكم من الصدمات والاعتقالات الذي أوحى للقيادة العراقية بانشطار الجبهة الداخلية للكويت .[2]

3.2.3 الاسباب الاجتماعية:

هنالك معادلة ترى أن هناك علاقة طردية بين عسكرة المجتمع والمغامرات الخارجية التي تقوم بها السلطة في ذلك المجتمع تحت مختلف التبريرات والأقنعة الأيديولوجية ، فكلما كان المجتمع أكثر عسكرة ،كان أكثر ميلا إلى الدخول في حروب ومعارك تهدف إلى إعطاء مبرر "شرعية" لذات المجتمع العسكري من ناحية وحل الأزمات ومشكلات المجتمع المدنية والتي لا تجد لها حلا داخليا من ناحية أخرى .

وحكم الحزب الواحد، ومن ثم الزعيم الأوحد، في العراق وذلك فيما يعرف باسم الحكم الشمولي، أدى إلى عسكرة المجتمع منذ البداية وأخذت هذه العسكرة تتصاعد خلال السنوات اللاحقة لتسلم الحزب للحكم عام 1968م، حتى وصلت مداها أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية وقمتها في أعقاب هذه الحرب.

---

[1] - فتوح الخترس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:104+105.

[2] - المرجع السابق، ص:105.

4.2.3 الأسباب الشخصية:

إن الأسباب السابقة من سياسية واقتصادية واجتماعية لا يمكن إدراك اتجاهها وأثرها في القرار ما لم تدرك شخصية متخذ القرار نفسه ألا وهو صدام حسين. أما آلية صنع القرار فيمكن إهمالها في هذه الحالة إذ أنها تدور حول شخص الزعيم وقراراته الذاتية كما في أي مجتمع تهيمن عليه سلطة شمولية ، أما إذا زادت الآلية فهي لا تتمتع بأي استقلالية إذ أنها مرتبطة بالزعيم وقرار الزعيم ولا تتجاوز مهمتها مجرد تنفيذ قرار ذلك الزعيم.

من خلال تحليل شخصية صدام حسين، متخذ القرار الأوحد في العراق نجد أن هنالك شبه إجماع من المصادر المتاحة على أن هناك عناصر محددة وواضحة تؤطر هذه الشخصية وسلوكها وذلك بعيدا عن دهاليز علم النفس والسيكولوجيا والتي حاول البعض من خلالها إعطاء تفسير شبه أوحد لكارثة اجتياح الكويت وهذه العناصر يمكن تلخيصها في: الإيمان بالعنف كوسيلة لتحقيق الأهداف، والإعجاب بالزعامة المطلقة، والتعصب للرأي الذاتي.[1]

فالدارس للسيرة السياسية لصدام حسين سيجد أن العنف كان الصفة الرئيسية المميزة لهذه السيرة، سواء أتحدثنا عن مرحلة المعارضة أو مرحلة الحكم وسواء أتحدثنا عن العلاقة مع الرفاق أو المعارضة أو الجيران.

في مرحلة ما قبل الحكم، وبعيدا عن تلك القصص التي تروى عن الطفولة العنيفة لصدام حسين، نجد أن حادثة محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد عام1960 والتي كان صدام أحد أبطالها والتي أصيب بها بجراح ما زالت أحد أهم المعالم في حياة صدام والتي يفتخر بها هو شخصيا .[2]

وقد لا تكون حادثة محاولة الاغتيال مؤشرا كافيا لإيمان صدام بالعنف سبيلا وحيدا لحل المشاكل السياسية لولا أن الأحداث اللاحقة في سيرته أعطت مؤشرات أخرى كافية، فبالعنف وأجهزته استطاع صدام أن يصل إلى قمة هرم السلطة في العراق، و بالعنف استطاع المحافظة عليها.[3]

---

[1] - فتوح الخترس وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص:108.

[2] - حسن العلوي، دولة الاستعارة القومية من فيصل الاول الى صدام حسين، (لندن: دار الزوراء، 1993)، ص: 92-94.

[3] - فتوح الخترس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:108.

لقد زرع في العراق عشرات السجون والمعتقلات وجعل لكل واحد منها طعما خاصا و أمرا يشتهر به.[1]

وهو الذي دشن حكمه عام 1979 بإعدام مجموعة من رفاقه في الحزب تحت مبرر"المؤامرة السورية " ثم اتجه إلى المعارضة في أعقاب الثورة الإيرانية و صفّاها، وأخيرا اتجه إلى العنف مع جارته إيران لحل كافة مشاكله معها.

أما الإعجاب بالزعامة المطلقة، فقد أشارت إليه بعض تقارير الإدارة الأمريكية حول شخصية صدام عندما بينت أنه يكن إعجابا خاصا بالزعامة الناصرية وسحرها سعيه لأن يكون "ناصرا" جديدا في المنطقة العربية.[2]

[1] - أحمد رائف، بلاد الخوف وارض الرعب: دراسة في جمهورية صدام،(القاهرة: الزهراء للاعلام العربي، 1990)، ص:22.

[2] - بيار سالنجر وإريك لوران، مرجع سبق ذكره، ص:13.

المبحث الثالث:الاحتلال العراقي للكويت "الممارسات والوقائع":

1.3.3 الغزو العسكري العراقي للكويت:

سقطت الكويت في صباح الثاني من اغسطس 1990م واصبح الخطر يهدد المملكة العربية السعودية بعد وصول القوات العراقية الى حدود السعودية مع الكويت، إذ أنه في الثانية من صباح الخميس 2 اغسطس، اندفعت الارتال العراقية، عبر الحدود العراقية الكويتية في منطقة طريق البصرة / الكويت السريع الى قلب العاصمة.[1]

لم تواجه القوات العراقية المندفعة اي مقاومة كويتية تذكر الا في بعض الاماكن المحدودة والتي كان اكثرها شراسة في القصر الاميري حيث لقي شقيق أمير الكويت مصرعه، اما امير الكويت نفسه فقد نجح في الهروب بطائرة هيلوكوبتر الى اراضي المملكة العربية السعودية في اللحظة الاخيرة.[2]

وذكرت التقارير العسكرية أن العراق دخل الكويت بثلاث فرق عسكرية كاملة، وقاومتها القوات الكويتية في عدة أماكن متفرقة وقصفتها جوا وبحرا لكن ضخامة حجم قوات الغزو حسمت الوضع لصالحها في اليوم الثالث، وقد توجهت احدى الفرق العسكرية العراقية الثلاث الى مدينة الكويت وذهبت الثانية الى مواقع حقول النفط، حيثما اتجهت الفرقة الثالثة الى الحدود الكويتية مع المملكة العربية السعودية استعدادا لعمليات عسكرية كانت متوقعة ضد المملكة.[3]

في ساعات قليلة عزم صدام في ان يفرض سيطرته على 20% من احتياطي البترول في العالم وان تنفتح أمامه 300 كيلو متر من الساحل الطويل المطل مباشرة على مياه الخليج وكان هذا من اكبر أحلامه، وهو الذي كان يطمع فقط في جزيرتين صغيرتين كويتيتين حتى يكون للعراق منفذ ضيق على البحر.[4]

---

[1] - ابراهيم محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص:76.

[2] - المرجع السابق، ص:76.

[3] - المرجع السابق، ص:76.

[44] - المرجع السابق، ص:76.

وفي نفس الوقت كان السفير العراقي في مجلس الأمن يبرر الغزو العراقي للكويت بقوله "***أن كل ما فعله العراق هو انه لبى دعوة من شباب الثوار الكويتيين لمساعدتهم في إنقاذ بلادهم ومنع أي تدخل أجنبي يمكن أن يوجه ضد ثورتهم***".[1]

كان هناك تخطيط مسبق لهذا الاحتلال رغم كل التأكيدات التي اكدها صدام حسين للرؤساء العرب الذين تدخلوا بالوساطة بينه وبين الكويت، وكذلك فان هذا التخطيط اعتبره الخليجيون أنه اخذ اطار الخداع الجيد والمنظم لكل من شارك في محاولة فض النزاع، اذ بينما كانت اعمال التحضير العراقية لغزو الكويت تتم في هدوء، كانت خطة الخداع الاستراتيجي يجري تنفيذها باتقان، حيث اكدت القيادة العراقية انه لا توجد اي نوايا لشن عمل عدائي ضد الكويت او غيرها وزيادة في ذلك كانت تتوالى تصريحات الرئيس العراقي وقد ذكر في احداها وهو يخاطب الملوك والرؤساء العرب في احدى الاجتماعات الخاصة بالقمة العربية انه اذا اقدم على مهاجمة دولة عربية فان على الدول العربية الاخرى ان تجيش الجيوش ضده، لهذه الاسباب اطمأن الرؤساء العرب الى النوايا العراقية ووصلت الخطة العراقية الى قمتها عندما توجه نائب رئيس مجلس الثورة العراقي عزة ابراهيم عشية الغزو الى جدة للاجتماع مع ولي عهد الكويت في الاول من اغسطس لبحث المشاكل المعلقة بين البلدين.[2]

وبعد الغزو سارعت المملكة العربية السعودية وأمير الكويت جابر الصباح إلى طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية ، لطرد القوات العراقية منها وإعادة الشرعية للبلاد ، وسارعت الولايات المتحدة إلى دعوة مجلس الأمن إلى اجتماع عاجل من أجل إعطائها الغطاء الذي تحتاجه لتوجيه الضربة للعراق وبناء عليه أصدرت هيئة الأمم المتحدة العديد من القرارات من بينها القرار 660 الذي صدر في 2آب عام 1990 والذي يدين الغزو العراقي للكويت ويطالب بأن يسحب العراق فورا وبلا شروط جميع قواته إلى المواقع التي كانت فيها في أول آب عام 1990م ،(انظر ملحق رقم 1).

وحين تعذر انسحاب صدام حسين بدون شروط، وتعثر الحل العربي والحل التفاوضي فلم يبق هناك إلا خيار واحد وهو الحرب.

[1] - ابراهيم محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص:76.

[2] - المرجع السابق، ص:77.

وفي 29 نوفمبر 1990 تبنى مجلس الأمن القرار 678 الذي أيد بوضوح ذلك الخيار. واتخذ القرار باثني عشر صوتا مقابل اثنين عارضاه وهما اليمن وكوبا وامتنعت الصين عن التصويت وخولت الفقرة الرئيسية من القرار "الدول الأعضاء بالتعاون مع حكومة الكويت" لاستخدام "جميع الوسائل الضرورية" لتنفيذ القرار رقم 660 الذي دعا إلى انسحاب العراق انسحابا تاما من الكويت . وحدد تاريخ الانسحاب بموجب القرار 678 في أو قبل الخامس عشر من يناير 1991[1].كما دعا القرار إلى إعادة السلم والأمن الدوليين إلى المنطقة.[2]

2.3.3 حرب تحرير الكويت.

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية في تحركها لمواجهة الأزمة، أن تتم تحت مظلة دولية وان يشترك معها وبطريقة فعالة أكبر عدد ممكن من دول العالم، ومن خلال شرعية قرارات مجلس الأمن. بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في إرسال قواتها إلى المنطقة تحت مظلة الأمم المتحدة باسم القوات المتعددة الجنسيات أو قوات الائتلاف الدولي والتي بدأت عملية النقل الاستراتيجي للقوات وتنظيم الدفاع عن المملكة العربية السعودية والتي أطلق عليها عملية درع الصحراء.[3]

بعد خمسة أشهر من اندلاع الأزمة في 1990/8/2 كان الوضع يشير إلى المواجهة الحتمية، فقد صدر 12 قرار لمجلس الأمن طالبت العراق بالانسحاب من الكويت، وبعد أن فرضت عليه حصارا بريا وجويا وبحريا أدى هذا الحصار الى اغلاق كل منافذ العراق، وأعطاه مهلة حتى 15 يناير للانسحاب أو الحرب، ولم يستجب العراق لذلك، واستعد الطرفان للقتال ، حيث آلاف الجنود ومئات الطائرات الحربية من أحدث الأنواع وعشرات البوارج وحاملات الطائرات والاف الدبابات تحتشد في منطقة الخليج استعدادا للقتال مع إصرار عراقي على عدم الانسحاب من الكويت والتصميم على اعتبار الكويت هي "المحافظة التاسعة عشرة" من محافظات العراق.

وفي البيت الأبيض أخذ الرئيس بوش يعيد مراجعة بعض التفاصيل العسكرية لعملية عاصفة الصحراء مع بعض أعوانه وبالذات في تفاصيل الضربة الجوية واتي ستسبق الهجوم البري الكبير وكان الجنرال "ميريل ماكيبك" قائد القوات الجوية الأمريكية الذي أخذ يجيب الرئيس

---

[1] - بيار سالنجر وإريك لوران، مرجع سبق ذكره، ص:188.

[2] - المرجع السابق، ص:188.

[3] - د كمال أحمد عامر، الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001)،ص:83.

الأمريكي ويوضح له التفاصيل التي يسأل عنها، وكان ذلك في الساعة السادسة مساء بتوقيت واشنطن والواحدة صباحا بتوقيت الخليج. وبعد ذلك قطعت شبكة التلفزيون a.b.c برامجها وأعطت الكلمة لمراسلها فيما، بعد الذي أعلن عن بدء الغارات الجوية على العاصمة العراقية وكان تعليق بوش على ذلك الخبر، أن قال بكل هدوء أن المعركة بدأت في موعدها المحدد لها.[1]

وكان قد سبق ذلك قيام بوش بعدة اتصالات مكثفة بدأها مع قادة الكونغرس وأخبرهم بساعة الصفر. ثم أجرى اتصال ثانيا مع رئيس وزراء بريطانيا جون ميجر، حيث أن 26 مقاتلة بريطانية من بين 671 مقاتلة ستشارك في الضربة الأولى على الأهداف العراقية كما أجرى اتصالا ثالثا قبل بدء الغارات بساعة واحدة مع الرئيس السوفييتي جور باتشوف وقد أصيب جور باتشوف بصدمة وقال لبوش"***أرجو تأجيل ساعة الصفر قليلا حتى أستطيع الاتصال بالرئيس العراقي ومحاولة إقناعه بالانسحاب السريع من الكويت، يجب علينا جميعا تفادي الحرب بأي وسيلة ممكنة وإنقاذ العراق من الدمار الشامل فلو أن الحرب اندلعت يا سيادة الرئيس ، فلن يكون العراق الخاسر الوحيد ، وإنما العالم العربي سيشاركه هذه الخسارة"*** .[2]

وفي مساء 17 يناير سنة1991 انتقلت حاملات القنابل العملاقة من طراز(بي 52) من قاعدتها (ديبوجارسيا) في المحيط الهندي لتسقط قنابلها فوق أربعين ألف من رجال الحرس الجمهوري العراقي المتحصنة في قواعدها شمال الكويت وجنوب العراق . كل طائرة منها تحمل 15 طن من المتفجرات تسقطها الواحدة بعد الأخرى لتفتح أبواب الجحيم التي تحرق الإنسان والحيوان والنبات في أبشع وأفظع الحروب التي كانت مجالا لتجربة أسلحة لم تستخدم من قبل.[3]

وقد صدر البيان العسكري الأول في صباح 17 يناير سنة 1991 متضمنا أنه قد قامت في فجر الخميس 17 يناير تشكيلات من القوات الحربية السعودية والكويتية والقوات الجوية الأمريكية والبريطانية والفرنسية بقذف الأهداف والمنشآت والقواعد العسكرية العراقية، لتنفيذ العمليات المشتركة (عاصفة الصحراء) لتحرير دولة الكويت وكانت الموجة الأولى من هذه الطائرات قد تضمنت مجموعة من الطائرات السعودية و الكويتية والتي أبلت بلاء حسنا على حد قول العميد طيار "ميلك سكوت" الناطق باسم القوات الأمريكية في الخليج.[4]

---

[1] - ابراهيم محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص:243.

[2] - المرجع السابق، ص:244.

[3] - المرجع السابق، ص:244.

[4] - د.ابراهيم محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص:245.

وكان رد الفعل العراقي إزاء ازدياد الهجمات الجوية على مدنه وقواته وعدم وجود قدرة لطيرانه على الاعتراض أن لجأ إلى سلاح بديل وهو الصواريخ التي بدأ في إطلاقها إلى أهداف مدنية في إسرائيل حيث سقطت ثمان صواريخ طراز سكود على تل أبيب وحيفا وغيرها من المناطق الإسرائيلية. وفي أعقاب الغارات الجوية العنيفة التي شنتها طائرات التحالف على الأهداف العسكرية العراقية أعلن نجاح الغارات في إصابة جميع أهدافها ولكن سرعان ما اتضح أن هناك مبالغة كبيرة في تقدير نتائج الإغارات الجوية .

في الساعة الرابعة فجرا من 24 فبراير 1991 بدأت قوات التحالف توغلها في الأراضي الكويتية والعراقية وتم تقسيم الجيش البري إلى ثلاث مجاميع رئيسية بحيث تتوجه المجموعة الأولى لتحرير مدينة الكويت، بينما تقوم الثانية بمحاصرة جناح الجيش العراقي في غرب الكويت وتقوم المجموعة الثالثة بالتحرك في أقصى الغرب، وتدخل جنوب الأراضي العراقية لقطع كافة الإمدادات للجيش العراقي ، وفي اليوم الأول للحرب البرية استطاعت قوات التحالف للوصول إلى نصف المسافة لمدينة الكويت بينما لم تلاقي المجموعتين الاخريين أي صعوبات في التقدم، وفي اليوم الثاني قامت قوات التحالف بقطع جميع طرق الإمداد للجيش العراقي .

في 26 فبراير 1991 بدا الجيش العراقي بالانسحاب بعد أن أشعل النار في حقول النفط الكويتية وتشكل خط طويل من الدبابات والمدرعات وناقلات الجنود على طول المعبر الحدودي الرئيسي بين العراق والكويت، وقصفت قوات التحالف القطاعات العسكرية المنسحبة من الكويت إلى العراق مما أدى إلى تدمير ما يزيد عن 1500 عربة عسكرية عراقية .

في 27 فبراير 1991 أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عن تحرير الكويت بعد 100 ساعة من الحملة البرية .[1]

[1] - http://www.q8gaz.com/vb/showthread.php?t=3256، تاريخ الاسترجاع 2011/8/16.

الفصل الرابع:

الموقف الفلسطيني من الغزو وحرب تحرير الكويت.

المقدمة:

تعتبر ازمة الخليج من اكبر الازمات التي اثرت على العالم العربي في العصر الحديث والمعاصر، وقد وصفها الدكتور حسن وجيه بأنها الفتنة الكبرى الثانية في التاريخ العربي الاسلامي ، فمنذ الفتنة الكبرى الاولى في منتصف القرن الهجري الاول ، لم يمر العرب المسلمون بمثل ما مروا به في أزمة الخليج.[1]

ان ما حدث في الثاني من اغسطس 1990م، هو زلزال على سطح العلاقات العربية، اذ انقسم الشارع العربي الى قسمين، قسم مؤيد للعراق وضد الحرب عليه، وقسم وقف ضد العراق وانضم الى التحالف لتحرير الكويت، اما الفلسطينيون الذين كانت انتفاضتهم في عامها الثالث، فقد اختلفت مواقفهم من منظمة الى أُخرى، ومن مكان الى آخر حتى أن الاختلاف حدث داخل المنظمة نفسها، فبالنسبة للموقف الرسمي الفلسطيني الذي يتمثل بموقف منظمة التحرير الفلسطينية كان منحازا الى العراق وضد الحرب عليه، لقد حاولت منظمة التحرير منذ البداية بالرغم من انحيازها الى العراق استخدام نهج الوساطة لحل ازمة الخليج بالوسائل الدبلوماسية، إلا أنها لم توفق في ذلك.

اما على الصعيد الشعبي، فقد اختلفت المواقف ايضا داخل الاراضي المحتلة وخارجها، بالنسبة للداخل فقد أيد معظم الفلسطينيين الرئيس العراقي حتى انهم اطلقوا عليه اسم "ناصرا جديدا"،[2]

[1] - حسن وجيه، أزمة الخليج ولغة الحوار السياسي في الوطن العربي، (الكويت: دار سعاد الصباح، الطبعة الاولى،1992)، ص:11.

[2] - محمد علي مداح. "مأزق الموقف الفلسطيني". السياسة الدولية، العدد102، اكتوبر1990. ص: 44.

اما الفلسطينيون في الخارج فقد كانت لهم مواقف مختلفة وخاصة في دول الخليج العربي حيث عارضوا الغزو ووقفوا ضده، وانتقد فلسطينيو الخليج ياسر عرفات لانه اظهر انحيازا كاملا للعراق.

لقد احدثت ازمة الخليج شرخا كبيرا في الشارع الفلسطيني، وتركت آثارا سيئة على القيادة والشعب الفلسطيني عانى بسببها لسنوات طويلة.

المبحث الاول: موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الغزو العراقي للكويت وحرب تحريرها.

1.1.4 موقف منظمة التحرير من الغزو حتى اندلاع حرب تحرير الكويت.

منذ اليوم الأول لاحتلال العراق للكويت اعتمدت منظمة التحرير نهج الوساطة:

"منذ نشوء الأزمة بين العراق والكويت في منطقة الخليج، سعت القيادة الفلسطينية لمعالجة الازمة في مهدها، وقد سعت القيادة الفلسطينية إلى تطويق وحل هذه الأزمة من خلال الحوار الأخوي، وقامت بجهود مع الزعماء العرب لايجاد حل عاجل ضمن الاطار العربي، وتلافي خطر التدخل الأجنبي"[1].

ولم يألُ الرئيس ياسر عرفات جهدا مثلما فعل الملك حسين في محاولة جعل الاطراف المتحاربة تحل خلافاتها سلميا ولكن الدبلوماسية المكوكية التي تركزت على بغداد والاسكندرية والقاهرة وجدة لم تحقق الاهداف المرجوة ولم تنجح جهود الملك حسين في عقد مؤتمر قمة مصغر في جدة خطط بعناية له في الرابع من آب مثلما فشلت الجهود السلمية المكثفة التي قام بها ياسر عرفات والتي ارتكزت على اقتراح زيارة وفد عربي رفيع المستوى لبغداد لاجراء المفاوضات مع صدام حسين، وعلى الرغم من التأكيدات المصرية في التريث في اصدار تنديد عربي لاحتلال العراق للكويت (على الاسس نفسها التي اعتمدها مجلس الامن) إلى ما بعد انعقاد مؤتمر جدة المصغر إلا أن اجتماع وزراء خارجية الجامعة العربية المنعقد في القاهرة قام باصدار تنديد للعدوان العراقي في 3 آب " وطالب العراق بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية "، وقد قبل هذا القرار بأغلبية أربع عشر صوتا وتغيب ورفض ستٌ من الدول له ومن بينها فلسطين/ منظمة التحرير الفلسطينية، والأردن.[2]

[1] - آراء فلسطينية: حرب الخليج وابعادها، (القدس: الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، 1991). ص: 72.

[2] - المرجع السابق، ص: 72.

وقد تحفظت منظمة التحرير على القرار المتضمن الادانة لانها اعتبرته مدعاة للتدخل الاجنبي في الشؤون العربية.[1]

وقد أكد ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعدها في 1990/8/8م أن التدخل الخارجي في الأزمة سيؤدي الى انقسام الصف العربي، ويطيل أمد الازمة، ويحولها إلى وسيلة لاعادة وتكثيف الوجود الخارجي في المنطقة، وحذر من الوقوع في الفخ الامريكي الصهيوني، الذي يسعى الى اغتنام الفرصة لضرب القدرة العسكرية العربية والامساك بثروات النفط.[2]

بعد ذلك اقترح الرئيس ياسر عرفات تكوين لجنة عربية تكون مهمتها السفر الى بغداد والتفاهم مع الرئيس العراقي.[3]

يقول ياسر عرفات في مقابلة مع مجلة الاكسبرس الفرنسية ***"كنا قد اتفقنا على تشكيل لجنة من خمسة رؤوساء عرب (عرفات، الملك حسين، الشاذلي بن جديد، علي عبد الله صالح، حسني مبارك) كي نناقش الأمر مع الرئيس العراقي صدام حسين، ويوم 7 آب حملت رسالة الى الرئيس العراقي من الرئيس المصري والملك فهد في محاولة لايجاد صيغة تفاهم، ولقد اجابني بانه جاهز لمناقشة جميع الأمور مع اللجنة المذكورة، لكن الرئيس مبارك لم يدع مجالا حتى للتصويت على هذه الاقتراع يوم 10 آب***".[4]

ولم تضف القمة العربية الطارئة بالقاهرة التي انعقدت بتاريخ 1990/8/10 جديدا لموقف منظمة التحرير من الغزو العراقي للكويت، فقد أكدت بعض المصادر أن المنظمة صوتت ضد قرار القمة بإدانة الغزو[5] - رغم نفي منظمة التحرير ان تكون صوتت بالاعتراض على قرار القمة ضد الغزو - مؤكدة انها امتنعت عن التصويت ولم ترفض، حيث أكد السفير الفلسطيني لدى القاهرة ***" أن منظمة التحرير الفلسطينية مع تهدئة الاوضاع وعدم التأثير حتى يتم اتخاذ***

---

[1] - فؤاد مطر ، مرجع سبق ذكره، ص:85 .

[2] - محمد علي المداح، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

[3] - محمد الرميحي، مرجع سبق ذكره، ص:45.

[4] - توفيق ابو بكر، مرجع سبق ذكره، ص:89.

[5] - اتهمت بعض المصادر منظمة التحرير الفلسطينية انها اعترضت على قرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة بتاريخ 1990/8/10م، ومن تلك المصادر كتاب" الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت" للدكتور كمال أحمد عامر حيث اتهم الكاتب منظمة التحرير بأنها اعترضت على القرار الذي يدين الغزو، فيما أكدت منظمة التحرير الفلسطينية انها امتنعت عن التصويت، ولم تعترض.

القرارات التي يمكن قبولها من جميع الاطراف العربية لإنهاء الازمة وأضاف أن تأكيد ياسر عرفات أن يكون بيان الرئيس مبارك هو المرشد في عمل اللجنة التي إقترحها عرفات للتفاهم مع الرئيس العراقي ، يعني تأييده وتأييد لما جاء في البيان المصري".[1]

لكن الخط الفلسطيني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية بدأ يتراجع بعد أيام من القمة الطارئة، حيث أكد سفير دولة فلسطين في الرياض بتاريخ 1990/8/16م " ***ان ما وصم به الموقف السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، كان أبعد ما يكون عن الحقيقة... أما الواقع فهو أنه منذ تفجر الخلاف المؤسف بين الدولتين الشقيقتين العراق والكويت بادرت فلسطين لاحتواء الازمة ، التي تدرك فلسطين سلفا أن استمراريتها فضلا عن نتائجها لن تكون الا على حسابها أرضا وشعبا ، وجودا وهوية ومستقبلا ... وأن الفلسطيني الذي عاش في رحاب هذا البلد خاصة ، وفي منطقة الخليج العربي بصورة عامة ، ما كان له ان يشكك في التوجه القومي لاشقائه في دول الخليج العربي، قيادات وشعوبا، وما كان له بحكم مبادئه، وما عاناه بسبب الظلم الذي لحق به أن ينصر الظلم على الحق***".[2]

وقد حمّل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات القمة العربية الطارئة التي عقدت في 1990/8/10م "مسؤولية التعقيدات الحاصلة في الخليج"، معتبرا أنها فتحت الباب أمام التدخل الاجنبي في المنطقة، ودان ياسر عرفات الحملات الاعلامية المصرية عليه، مشيرا الى انه مع حل عربي يحفظ كرامة الجميع وكان ذلك ممكنا لولا التدخل الأمريكي في المنطقة.[3]

بعد ذلك تم تأكيد موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الغزو، عندما قام الرئيس العراقي صدام حسين في 12 آب / اغسطس بربط الانسحاب العراقي من الكويت بالانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة ومن الجولان وجنوب لبنان.[4]

ووصف الرئيس ياسر عرفات مبادرات صدام حسين (بربط الانسحاب من الكويت بالانسحاب الاسرائيلي) بأنها جاءت لتضع منظمة التحرير في إطار الحل الصحيح والمشرف.[5]

---

[1] - محمد علي المداح، مرجع سبق ذكره، ص:44+45.

[2]- المرجع السابق، ص:45.

[3] - مركز دراسات الوحدة العربية ، يوميات ووثائق الوحدة العربية: 1989- 1993، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص:184.

[4] - روزماري سعيد زحلان، فلسطين ودول الخليج: العلاقات الفعلية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الاولى، يناير2011)، ص:157.

[5] - محمد الرميحي، مرجع سبق ذكره، ص:45.

يقول فيصل الحسيني: ***" لقد قلنا منذ اليوم الاول للأحداث بأننا ضد اي احتلال ونحن نؤمن الآن أن صدام حسين قد وضع القضية في مضمونها الصحيح، ان الامر لا يتعلق بالكويت أو آل صباح ، ان الناس ينظرون الى الرئيس العراقي الآن ليس فقط كرجل قوي يستعمل جيشه بل كسياسي يستعمل قوته بشكل ايجابي"***[1].

وقد صرّح صائب عريقات وقال " ***اعتقد أنه سيكون من الصعب جدا لأي زعيم عربي أن يرفض هذه الخطة، ولا يستطيع أحد أن يقف ضدها، أن هذه الخطة ستجمع الشعب كافة الآن"*** [2].

خضع الموقف الفلسطيني بعد ذلك لموجات من التضارب والمزايدات، واختلفت مواقف منظمة التحرير الفلسطينية باختلاف العاصمة التي تصدر منها.

ففي عمان أصدر احد قادة منظمة التحرير الفلسطينية في الاردن عن دائرة الافتاء فتوى اعتبر فيها مرتدا عن الدين الاسلامي كل من ساند الانظمة الرجعية في الدول العربية والاسلامية، ولكن نفس الخط اختلف تماما في العاصمة السعودية حيث اكد سفير دولة فلسطين أن المنظمة ترفض حل الخلافات العربية بالقوة ، كما انها تحترم توجه المملكة السعودية لحماية ذاتها ودرء الخطر عن اراضيها.[3]

وفي 1990/8/17م أكد صلاح خلف (أبو اياد) " ***ان رأينا كان منذ البداية ان هناك موقفا مبدئيا لا يمكن التخلي عنه، وهو أنه لا يجوز احتلال اراضي الغير بالقوة أو التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي"***[4].

لذلك لم يكن مفاجئا ان تحدد منظمة التحرير وبواقعية الموقف الفلسطيني من تطورات الأحداث كما يلي:

* أنها تؤيد حلا يضمن سلامة أراضي وأمن العراق والكويت والسعودية والمنطقة العربية باسرها ، وأنها من حيث المبدأ ترفض مبدأ حل الخلافات العربية بالقوة ، وأنها ستعمل على تحقيق حل يحفظ كرامة وحقوق الجميع ولا ينحاز لجانب على حساب الجانب الآخر.

---

[1] - أراء فلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص:83.

[2] - المرجع السابق، ص:83+84.

[3] - فتوح الخترس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص359.

[4] - محمد علي المداح، مرجع سبق ذكره، ص:45.

* إن القوات العسكرية العربية يمكنها القيام بدور في حماية كرامة وحقوق جميع الأطراف العربية وأنه إذا كان وجود القوات الدولية ضروريا فينبغي أن توضع تحت علم منظمة الأمم المتحدة.[1]

* إنّ منظمة التحرير الفلسطينية تحترم توجه المملكة العربية السعودية لحماية ذاتها ودرء الخطر عن أراضيها عبر تطلعها الى اشقائها في تدعيم قوتها الذاتية ، وتقدمت منظمة التحرير بمشروع سلام ليبي فلسطيني لم يلق قبولا ، بل وجاء ضم العراق للكويت رسميا ليسبق المشروع ويجهضه في مهده رغم تصريحات أحد المسؤولين الفلسطينيين في عمان ، والتي أشارت الى قوات ليبية وفلسطينية وصلت إلى اليمن ، لتكون مستعدة للانتقام ضد أي عمل عسكري أمريكي موجه للعراق.[2]

وقد صدر بيان عن منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 1990/8/18 بشأن أزمة الخليج وأكدت من خلاله منظمة التحرير أنها تسعى إلى تطويق الأزمة في مهدها، خاصة وأن الظروف المحيطة بالازمة تشير الى احتمال تصاعدها وانفجارها، كما أكد البيان على ترحيب منظمة التحرير بالمبادرة العراقية، وشن البيان هجوما عنيفا على سياسة الولايات المتحدة الامريكية، كما انتقد البيان الحملة التي شنتها بعض وسائل الاعلام العربية على رئيس منظمة التحرير والقيادة الفلسطينية.(انظر الملحق رقم 4)

بعد ذلك أعلن بسام أبو شريف المستشار السياسي للرئيس ياسر عرفات بأن منظمة التحرير الفلسطينية تقوم ببذل أقصى جهود لنزع فتيل الحرب من منطقة الشرق الاوسط ، للتوصل الى حل سياسي عربي يرضي كل الاطراف ، مضيفا أن المنظمة يهمها ان تؤكد في هذه المرحلة أن فرصة ايجاد حل سياسي متوفرة ، لكنها تحتاج الى وقف طبول الحرب التي تقرعها القوات الامريكية في منطقة الخليج.[3]

ومع كثافة الجهود التي تقوم بها منظمة التحرير فإن المراقبين السياسيين يرون أنها تحاول ارضاء كل الاطراف ، لكن زاد من تورطها اتسام بياناتها بالغموض حينا وبالتناقض حينا آخر، وانه من غير المحتمل أن تكون دول الخليج سخية مع منظمة التحرير في المستقبل ، كما أن الكثير من هذه الدول لن يرحب بالفلسطينيين في أراضيه وأن ذلك يعني ايضا فقدان التأييد

[1] - محمد علي المداح، مرجع سبق ذكره، ص:45.

[2] - المرجع السابق، ص:45.

[3] - المرجع السابق، ص: 45.

السياسي، فالعراق أصبح منبرا سياسيا للمنظمة بعد خروجها من الساحة اللبنانية وعدم التوافق مع دمشق، والكويت تمثل في نظر القيادة الفلسطينية الارضية الاعلامية الصلبة ، بالاضافة للدعم المادي المتواصل سواء من الدولة أو من الجالية الفلسطينية التي شهدت ولادة حركة فتح، ومختلف تنظيمات المقاومة بل ظلت مصدر الدعم البشري بالنسبة للثورة الفلسطينية في مراحلها المختلفة.

وقد أكد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في كلمة ألقاها يوم الاثنين 3 ايلول (سبتمبر) 1990 بمناسبة مرور ألف يوم على الانتفاضة ان منظمة التحرير عملت بدأب وصبر من أجل صياغة إطار عربي يحفظ الكرامة والحقوق للجميع وكانت المنظمة على وشك تكريس هذه الصياغة لينطلق قطار الحل العربي لولا ما حدث في قمة القاهرة مؤخراً، حيث تم تجاهل وحجب اقتراحاتنا التي شاركتنا وأيدتنا فيها دول عربية عديدة مما فتح الباب للتواجد الأجنبي ، ولمحاولة فرض الحلول الأجنبية ، فازداد الموقف تعقيدا وخطورة وأخذت واشنطن تقرع طبول الحرب وتعلن بوضوح انها تهدف لاملاء سياستها والشروط التي تخدم مصالحها وهيمنتها على المنطقة، ورغم ذلك كله واصلت المنظمة تحركها منطلقة من ثوابت، أهمها ابعاد القوات الاجنبية من الأراضي العربية ، ومعالجة قضية الكويت ضمن الإطار العربي لصون حقوق جميع الاطراف وبما يحفظ الكرامة للجميع ، وأكد الرئيس الفلسطيني أن الفلسطينيين كأمة عربية لم تسع ولن تسعى للإعتداء على أحد لان هموم الامة العربية هي هموم الفلسطينيين، وهموم الأخوة الكويتيين هي همومنا، وهذا ما نسعى لحله ضمن الاطار العربي وتوصلنا الى نقاط هامة في هذا السبيل، ولكننا في نفس الوقت نؤمن أننا كأمة عربية في الوطن العربي الكبير من محيطه الى خليجه، اصحاب الكلمة الأولى والأخيرة ، اصحاب القرار فيه، فهو وطننا وعن سيادته ندافع وعلى تخومه ندفع العدوان.[1]

وحسب هيرست[2] فقد كان أبو اياد الرجل الثاني في المنطقة ، وهو الذي حاول تخليص منظمة التحرير من الكارثة الوشيكة، فإن أبو اياد كان يخشى منذ بداية أزمة الخليج أن عرفات ليس هو

[1] - فؤاد مطر، مرجع سبق ذكره، ص:139.

[2] - يعتبر ديفيد هيرست أحد أبرز كتاب صحيفة الجارديان البريطانية وهو خبير في شؤون الشرق الاوسط وقد عرف بتأييده الوجداني والموضوعي للقضية الفلسطينية ومعارضته لاسرائيل.

الذي يستعمل صدام حسين وإنما صدام حسين هو الذي يستعمل عرفات ويربطه بعناق سيندم عليه فيما بعد.[1]

وقد شرح أبو اياد بقوة الموقف الفلسطيني الصعب في هذه الازمة في مقابلة معه في الحادي عشر من ايلول عام 1990م مع مجلة الدراسات الفلسطينية التي تصدر باللغة الفرنسية، والحقيقة أن أبو اياد هو الذي أثار المواجهة الفلسطينية الأولى وربما الوحيدة وكذلك التحدي لنهج الرئيس صدام حسين في أزمة الخليج.

وفي السادس عشر من تشرين الثاني انفجر أبو اياد ضد صدام حسين : "***أنت تقول بأنك تريد أن تساعد الحركة الفلسطينية ، إلا أنك تدمر الحركة الفلسطينية في الكويت ، أنت تدمر عائلتي هناك، فقد فقدوا جميعهم أعمالهم ويجدون صعوبة في العيش***"، وقد أثار هذا الكلام غضب صدام حسين الذي أمر بإخراج أبو اياد من مكتبه وأراد حتى أن يضعه في السجن ، ولكن ياسر عرفات أقنعه بأن هذا سيكون خطأ ، وبعد ذلك غادر الرجلان بغداد.[2]

يعتقد الباحث أن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات كان واثقا من انتصار العراق على التحالف، وقد ظهر ذلك بوضوح في برقية بعث بها الرئيس الفلسطيني الى صدام حسين في 2 كانون الثاني (يناير) 1991م، أي قبل بدء الحرب على العراق ببضعة أيام ، حيث أكد عرفات في تلك البرقية أن الشعب الفلسطيني يصعد انتفاضته المباركة موجة بعد موجة وفي ظل الصمود والشموخ الجبار للشعب العراقي وجيشه البطل وقيادته في مواجهة أوسع حملة عسكرية أمريكية- استعمارية- اسرائيلية، تستهدف ليس فقط شعب العراق الصامد وجيشه البطل بل تستهدف حاضر ومستقبل الأمة العربية وقضاياها القومية وفي مقدمتها جميعا القضية الفلسطينية.[3]

وفي الخامس عشر من كانون الثاني اليوم الذي انتهى فيه انذار الامم المتحدة الداعي لانسحاب صدام حسين من الكويت ، أي قبل يوم واحد من بدء الولايات المتحدة لحربها المدمرة ضد العراق ، تعرض أبو اياد مع أبو الهول وهو شخصية مهمة في فتح ، ومسؤول فلسطيني آخر

[1] - آراء فلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص:84.

[2] - المرجع السابق، ص:85.

[3] - فؤاد مطر، مرجع سبق ذكره، ص:309.

للاغتيال ، وكان موت هؤلاء هو الذي أدى الى اجتماع ياسر عرفات وبقية زعماء المنظمة في العاصمة التونسية بعيدا عن ساحة الحرب الشرق أوسطية الأخيرة.[1]

2.1.4 موقف منظمة التحرير الفلسطينية إبان حرب تحرير الكويت.

أدى بدء الحرب الجوية على العراق في منتصف يناير 1991 إلى مزيد من التأييد الفلسطيني العام للعراق، تحت شعار رفض الحرب والدعوة لايقافها وإدانة تدمير بلد عربي، وذلك بعد أن تبين خطأ التقديرات الأولية بإمكان صمود العراق، إن الملاحظ أن أول بيان صدر عن منظمة التحرير بعد بدء الحرب تضمن التأكيد على أنها ستكون طويلة، وأكد أن مصادر غربية تحذر من الانسياق وراء التفاؤل، لأن العراق يملك قوات جوية وبرية كبيرة، فالعراق يخطط للمعركة البرية باعتبارها المعركة الحاسمة، ومن النقاط البارزة في البيان أن أهمية الاسلحة العراقية غير التقليدية ليست في مصانع انتاجها التي يمكن تدميرها، ولكن في المخزون منها، كما أكد البيان أن امكانية استخدام سلاح إحراق النفط ما زالت واردة، وخاصة في الكويت والجزء الشرقي من السعودية.[2]

لكن منظمة التحرير الفلسطينية لم تلبث أن دعت في البيان الصادر بتاريخ 28 / 1 / 1991 إلى وقف الحرب وايجاد حل سلمي، حين ركز البيان على الوقوف في وجه الحرب العدوانية ضد العراق لفتح المجال أمام الجهود السياسية لايجاد حل سلمي لازمة الخليج صونا للسلام في المنطقة والعالم، والادعاء بإن اسرائيل تشارك فعليا في الحرب، وهو ما يؤكد تحذيرات منظمة التحرير منذ البداية من أن الوضع في الشرق الاوسط سيزداد تفجرا ما لم تحل القضية الفلسطينية، والتأكيد على ترابط حل جميع قضايا المنطقة، وإلا فإن السلام العالمي يبقى مهددا، وقد فسر البيان الدافع الرئيسي لنشوب الحرب، وهو الرغبة الغربية في تدمير القوة العراقية. (انظر ملحق رقم 5).

وقد أدى إطلاق بعض الصواريخ العراقية على تل ابيب إلى اثارة حماس فلسطيني عارم، رغم أنها حققت لاسرائيل مكاسب على الصعيد الدولي، خاصة وأنه لم تترتب عليها خسارة تُذكر، ومن أمثلة التقديرات الفلسطينية المتسرعة في هذا المجال ما أعلنه السفير الفلسطيني لدى

[1] - آراء فلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص:85.

[2] - وحيد عبد المجيد. "المنظمات الفلسطينية وأزمة الخليج".مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الاول/ الثاني، صيف 1991. ص181.

الأردن من أنه لأول مرة يُسقِط العراق بيده الطويلة القادرة كل المقولات الاسرائيلية والصهيونية عن الحدود الآمنة، وعن القدرة على تدمير الصواريخ العراقية قبل وصولها.[1]

من الملاحظ أنه رغم تزايد القلق الفلسطيني تدريجيا من نتائج حرب الخليج والاتجاه الى ضرورة وقفها، فقد ظلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تعتقد أن الحرب ستكون طويلة، وأن العراق قادر على الصمود، وهذا ما أكده مثلا رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات عشية زيارته لبغداد في 12 شباط 1991، حيث أعلن أن العراق لم يبحث معنا أو مع غيرنا التدخل لوقف اطلاق النار، وعبّر عن اعتقاده في قدرة العراق بقوله " ***إذا كانوا يقولون باعترافهم إن ما بين 5% و 15% فقط من القوة العراقية قد دُمّر في أربعة اسابيع ، وحتى هذا ليس صحيحا، لكنه يعني انهم يحتاجون إلى 40 اسبوعا وفق حساباتهم ، فهل سيسكت العالم العربي والاسلامي على تدمير بغداد عاصمة الرشيد***".[2]

وتجدر الاشارة إلى أن المحاولة الفلسطينية العملية الوحيدة لمساعدة العراق عن طريق السعي الى فتح جبهة ضد اسرائيل انطلاقا من جنوب لبنان بأمل تفجير معركة واسعة تؤدي إلى خلط الاوراق، في هذا السياق أكدت قيادة العمل الوطني الفلسطيني بلبنان وقيادة منطقة الجنوب على أن المقاومة ستقف الى جانب العراق في معركته القومية ، وأن الشعب الفلسطيني يقف معه في مواجهة العدوان الامريكي، وأعلن صخر حبش عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صراحة عن ضرورة فتح جبهة جنوب لبنان دعما للعراق لتكون قوة نار فاعلة ومساندة له في إطار المعركة الشمولية، رغم أن قيادة منظمة التحرير نفت بعد ذلك بقليل مسؤوليتها عن القصف الصاروخي على شمال اسرائيل والشريط اللبناني المحتل.[3]

ومع هذا فيجب أن نتذكر أن عرفات قد رفض بشكل مطلق طيلة فترة الحرب الاستجابة لنداء صدام حسين للفلسطينيين بالقيام بعمليات مسلحة ضد المصالح الامريكية في ارجاء العالم، وبدلا من هذا فقد التزم عرفات بتعهده من العام 1988م بنبذ الارهاب مما جلب له غضب صدام حسين واتهامه له بالفرار من الخدمة في مواجهة العدوان الامريكي.[4]

---

[1] - وحيد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 182.المرجع السابق، ص: 182.

[2] - المرجع السابق، ص: 182.

[3] - المرجع السابق، ص: 182.

[4] - آراء فلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

في محاولة منه لتفسير موقف منظمة التحرير الفلسطينية يقول وحيد عبد المجيد " ***أن الموقف الفلسطيني تجاه أزمة الخليج اتسم بالخروج من الاسلوب الذي اتبعته منظمة التحرير في تعاملها مع النزاعات والازمات العربية – العربية عموما، وهو اسلوب تميّز في العادة باللجوء للمناورة والسعي الى عدم التورط المباشر، فكان واضح مدى التورط في اتخاذ موقف منحاز للعراق والتعامل مع ازمة الخليج باعتبارها تخص الفلسطينيين بالدرجة الاولى ، بل وربما بوصفها معركة فلسطينية، وانطوى هذا الموقف على اختيار الوقوف في جانب العراق بكل المعايير ليس فقط المبدئية، ولكن ايضا المصلحية من منظور المصلحة الفلسطينية نفسها***"[1].

3.1.4 العوامل المؤثرة على موقف منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد تأثر موقف منظمة التحرير الفلسطينية بالاخفاق الذي وصلت اليه جهود السلام التي اعقبت طرح مبادرة 1988م الفلسطينية، والتي تضمنت الاقرار بوجود اسرائيل، والاعتراف بالقرارين 242 و 338 ونبذ الارهاب، فقد وصلت المساعي السلمية قبيل أزمة الخليج الى طريق مسدود نتيجة فشل الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الامريكية بمساعدة مصر منذ منتصف 1989 في محاولة لترتيب الحوار بين الجانب الفلسطيني والاسرائيلي، وخاصة بعد أن قامت الادارة الامريكية بتعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، بعد ذلك الاخفاق أخذت علاقات منظمة التحرير تتراجع مع مصر وفي نفس الوقت تتنامى مع دولة العراق.[2]

كما تأثر موقف منظمة التحرير بعوامل أخرى منها تزايد اعتماد المنظمة على بغداد كمركز رئيسي لقواتها المقاتلة التي اصبح من الصعب أن تقبل بها دولة عربية أخرى، فقد جرى نقل عدد كبير من قوات منظمة التحرير الى العراق بعد الضربة التي تلقتها في لبنان عام 1982، كما اصبحت العراق وتونس أهم مركزين لمكاتب اعضاء وأجهزة المنظمة، وقد عَمِد العراق الى تقديم التسهيلات اللازمة لمنظمة التحرير في هذا الاطار لدعم ارتباطها به واعتمادها عليه، وبذلك اصبح العراق أهم قاعدة سياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والمصدر الرئيسي للدعم المالي للمنظمة.[3]

إن العلاقة الحميمة بين صدام حسين وياسر عرفات أثرت على الموقف الرسمي لمنظمة التحرير، حيث عُرف صدام بدعمه المتواصل للقضية الفلسطينية، وبمساعدة الشعب الفلسطيني

[1] - وحيد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 183.
[2] - المرجع السابق، ص: 183.
[3] - المرجع السابق، ص: 185.

أينما وجد، وفي نظرعرفات تحول صدام حسين بعد انتهاء الحرب العراقية – الايرانية الى بطل قومي وقوي له تأثير اقليمي كبير، وعلى استعداد لاستعمال قوته لدعم القضية الفلسطينية، كما تأثر موقف المنظمة بقضية الربط التي أعلن عنها الرئيس العراقي في 12 اغسطس، حيث لاقت تلك المبادرة ترحيب كبير لدى الاوساط الفلسطينية، إضافة الى التأييد الشعبي الفلسطيني لصدام حسين كبطل قومي جديد، كما كان واضحا في ردود الفعل في الاراضي المحتلة وفي الاردن، وقد أشار عرفات أكثر من مرّة إلى أنه لا يستطيع اتخاذ موقف ضد التوجه الشعبي الفلسطيني في داخل الاراضي المحتلة.

4.1.4 المواقف الأخرى للفصائل الفلسطينية:

في الوقت الذي حاولت منظمة التحرير الفلسطينية من خلال العديد من التصريحات والبيانات أن تؤكد سلامة خطها، ورغم تباين التصريحات وخروجها في بعض الأحيان عن هذا التأكيد، اختلفت مواقف الفصائل الفلسطينية من الغزو العراقي وحرب تحرير الكويت ، بالرغم من أن موقف تلك الفصائل كان في مجمله منحازا الى العراق ورافضا للتواجد الاجنبي في منطقة الخليج العربي، وقد رصد الباحث مواقف الفصائل الفلسطينية من مصادر عديدة وهي على النحو الآتي:

1.4.1.4 موقف الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

منذ البداية عارضت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وجود القوات الاجنبية في المنطقة واصدرت البيانات التي تحث الجماهير العربية على مواجهة تلك القوات الاستعمارية.[1]

وقد تجلى موقف الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من خلال مشاركة جورج حبش الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ونايف حواتمة الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في مؤتمر "القوى الشعبية العربية لنصرة العراق" الذي عقد في عمان بتاريخ 1990/9/18 بحضور 120 مندوبا من الحركات السياسية والشعبية عن الاردن والمنظمات الفلسطينية وتونس والمغرب واليمن والسودان وليبيا والعراق وموريتانيا، وقد وجه المؤتمر انتقادات عنيفة الى قادة بلدان الخليج بسبب أزمة الخليج ووجود القوات الامريكية في المنطقة، كما وجه المؤتمر انتقادات الى القمة العربية الطارئة التي عقدت في القاهرة لكونها

[1] - فتوح الخترس واخرون، مرجع سبق ذكره، ص:360.

ساهمت في الخلافات العربية بدلا من ايجاد الحل الملائم للأزمة ، واصدر المؤتمر في ختام اعماله بيانا أعلن فيه أن اولوية الاولويات هي ضرب المصالح الامريكية في شتى أنحاء العالم وبكل الوسائل في اللحظة التي يشن فيها هجوم أمريكي على العراق ، واتهم المؤتمر الادارة الامريكية بالعمل على ضرب العراق واضعاف قوته العسكرية حتى يتسنى لها فرض التسوية التي تريدها في الشرق الاوسط، وأيد البيان الصادر عن المؤتمر جميع دعوات الجهاد من تحرير الاراضي المقدسة من الاحتلال الاجنبي ، كما أعلن البيان عن عزم المشاركين على ارسال سفينة محملة بالادوية والأغذية وأطفال ونساء عربا ودعاة سلام أوروبيين تنطلق من إحدى الموانئ في شمال افريقيا وصولا الى العراق الذي يواجه الحصار البحري ، وكذلك قرر المؤتمر تشكيل أمانة عامة له تتخذ من عمان مقرا لها لتأطير العمل الجماهيري واعطائه صفة المؤسسة.[1]

وقد أكد الدكتور جورج حبش بعد اجتماع له بالرئيس العراقي صدام حسين بتاريخ 1990/9/2م، أن العراق وفلسطين في خندق واحد وأن الهدف الاول والاساسي لزيارة وفد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى العراق هو الإعلان بصدق للسيد الرئيس صدام حسين ولشعب العراق ولجيش العراق ومن خلال اللقاءات مع اعضاء القيادة السياسية ومن خلال الصحف أنه عندما تغزو القوات الأمريكية أرض الجزيرة العربية، وعندما يطلق بوش يوميا انذارات الوعيد والتهديد بضرب العراق، نعلن أننا في خندق واحد مع العراق وشعبه وقيادته السياسية، كما أن من اهداف زيارتنا للعراق هو تحقيق التفاعل السياسي والاستماع الى وجهة نظر القيادة السياسية وكيف يمكن أن نخرج من المعركة ونحن منتصرون. (انظر الملحق رقم (3

2.4.1.4 موقف جبهة التحرير الفلسطينية.[2]

عارضت جبهة التحرير الفلسطينية التواجد الأجنبي في منطقة الخليج العربي، حيث أصدر الامين العام للجبهة أبو العباس بتاريخ 1990/8/11م أمرا قتاليا للكوادر واعضاء ومقاتلي وأصدقاء وانصار الجبهة بضرب المصالح الامريكية وخونة الامة العربية والمتحالفين معهم في شبه الجزيرة العربية ، وناشد أبو العباس القوات الثورية والتقدمية في الوطن العربي القيام

[1] - مركز دراسات الوحدة العربية ، يوميات ووثائق الوحدة العربية، مرجع سبق ذكره، ص:189.

[2] - جبهة التحرير الفلسطينية: تنظيم سياسي وعسكري فلسطيني من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، أسست من قِبل أحمد جبريل وشفيق الحوت عام 1961م.

بواجبها الوطني في مواجهة المعتدين الامريكيين الغزاه، وأكد أبو العباس أن التواجد الأجنبي في منطقة الخليج العربي يشكل تهديدا ليس فقط على تلك المنطقة وإنما على الأمة العربية كلها من محيطها الى خليجها، لذلك أكد أن على العالم العربي أن يستخدم كل الوسائل المتاحة أمامه لمواجهة التواجد الأجنبي في المنطقة.[1]

3.4.1.4 جبهة التحرير العربية:[2]

تجلى موقفها من الغزو العراقي للكويت وحرب تحريرها من خلال قيام مسؤول عسكري في الجبهة، الجناح الفلسطيني لجبهة البعث العراقي ، حيث أعلن أن الجبهة تعارض وبشدة التواجد الأجنبي في منطقة الخليج، وأعلن أن قرابة 350 فلسطينيا تطوعوا للانضمام للجيش الشعبي الذي اعلن العراق تشكيله في الكويت ، وذلك إضافة الى أربعة الآف مقاتل من كافة الفصائل عبروا عن رغبتهم في القتال إلى جانب القوات العراقية.[3]

4.4.1.4 موقف جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني.

" أظهر خالد الفاهوم في جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني رفضه للغزو العراقي لدولة الكويت ، كما واظهر رفضه لموقف رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات الذي كان منحازا الى العراق".[4]

5.4.1.4 موقف الحركات الاسلامية من الغزو العراقي للكويت وحرب تحرير الكويت.

تعددت مواقف الحركات الاسلامية في فلسطين وتباينت من حركة إلى أخرى بين مرحلتي الغزو العراقي للكويت وحرب تحرير الكويت ، حيث كان موقف تلك الحركات في بداية الغزو أنْ عارضت غزو العراق لدولة الكويت، أما بعد الحشد الدولي الأجنبي في منطقة الخليج فقد تغير موقفها ورفضت التواجد الأجنبي في منطقة الخليج، وقد رصد الباحث مواقف تلك الحركات الاسلامية من الغزو ومن الحرب وهي على النحو التالي:

---

[1] - محمد علي المداح، مرجع سبق ذكره، ص:46.

[2] - جبهة التحرير العربية: تنظيم فلسطيني قومي اشتراكي موالي للبعث العراقي، أسس عام 1969 وتعد من فصائل منظمة التحرير.

[3] - محمد علي مداح، مرجع سبق ذكره، ص:45.

[4] - فتوح الخترس واخرون، مرجع سبق ذكره، ص:360.

1.5.4.1.4 حركة المقاومة الاسلامية حماس.

حركة حماس منذ بداية الأزمة حافظت على موقف متوازن ويرجع هذا إلى علاقات حماس القوية بدول الخليج العربي لأنها كانت تزودها بالأموال ، ولأن أعداد ضخمة من الفلسطينيين كانت تعمل في الكويت ويُذكر أن حماس حصلت من الكويت في عام 1989م على 60 مليون دولار.[1]

لقد عارضت حركة حماس الغزو العراقي للكويت في مرحلته الاولى (2 اب 1990)، واعلنت تعاطفها مع الشعب الكويتي في محنته وذلك من خلال كتابات على الجدران تحمل توقيع الحركة.[2]

في أول اسبوعين للازمة لم تفعل حماس سوى تكرار بيانين أردنيين أحدهما إعلان اخوان الاردن الصادر في 5 اغسطس والثاني خطاب احد نواب الاخوان سليمان منصور في 8 اغسطس، وبعد يوم 13 اغسطس بدأت الحركة في إعلان مواقفها والتي وردت بشكل مجدد أيضا ضمن بياناتها العامة المتعلقة بتطورات صراعها مع قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، فقد اصدرت حماس بيان رقم 62، الصادر في 13 آب/ اغسطس ساده عداء حاد للغرب على أساس أن الحشود الغربية الهائلة في الخليج ليست لتركيع العراق وحده، وإنما لتركيع الأمّة جمعاء وإبقائها في حال من الذل والهوان تجعلها لا تملك حتى ما في أيديها، ودعا البيان الى الوقوف صفا واحدا في وجه الغزو الأمريكي الجديد، وإلى تسوية الأزمة في الاطار العربي الاسلامي، وبما يقتضيه الحق والعدل. (انظر ملحق رقم 6).

كما طالبت الحركة بانسحاب القوات الامريكية ، ودعا العالم الأسلامي إلى الاتحاد من أجل الجهاد ضدها ، كما دعا الى وقف الحوار الفلسطيني مع الولايات المتحدة الأمريكية ردا على الحملة الصليبية الأمريكية ضد العراق.[3]

---

[1] - نيفين عبد المنعم مسعد و عبد العاطي محمد أحمد، السياسة الخاجية للحركات الاسلامية ، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، الطبعة الاولى،2000)، ص:237.

[2] - طلعت عبدالله حسين ابو جرار، العلاقات السياسية الاردنية – الفلسطينية :1987م-2000م، رسالة ماجستير (جامعة القدس: 2011)، ص:150.

[3] - خالد عايد. "أزمة الخليج وفلسطينيو الانتفاضة". مجلة السياسة الفلسطينية، العدد4، خريف 1990. ص:45.

بعد ذلك صدر عن حركة حماس بيان دعت من خلاله إلى إضراب عام في 1990/8/22 للاحتجاج على الوجود العسكري الاجنبي المكثف في الأراضي الاسلامية المقدسة، وحثّ البيان العراق على مهاجمة تل ابيب إذا اعتدت امريكا عليه.[1]

كما ركزت حماس على موقفها من خلال البيان الصادر في أول سبتمبر 1990 والذي اتسم أيضا بقدر من التوازن، فقد دعا البيان إلى ما أطلق عليه الانسحاب المتزامن، أي انسحاب القوات العراقية من الكويت مقابل انسحاب القوات الاجنبية من المنطقة، وإحلال قوات عربية أو اسلامية في المناطق الحدودية الساخنة.[2]

يصف وحيد عبد المجيد البيان بإنه ذا طابع مزدوج، فهو من ناحية تميّز بالتعاطف مع محنة الشعب الكويتي عبر الاشارة إلى" ***إننا هنا في فلسطين ندرك أكثر من غيرنا مرارة فقدان الوطن وآلام التشرد والشتات" ، ولكن البيان دعا في نفس الوقت إلى دعم شعب الكويت في اختيار مستقبل بلده، بدلا من الدعوة الى عودة الشرعية، كما دعا الى حل الخلافات في إطار البيت العربي الاسلامي، لكي يتيح دراسة مطالب العراق***".[3]

ومع تزايد تعاطف الشعوب العربية مع صدام حسين، فإن قيادات حماس جعلت من فكرة التعبئة ضد اسرائيل الموضوع المحوري في بياناتها ، وكذلك دعوا الى التوحد مع منظمة التحرير الفلسطينية، بمعنى أنهم حاولوا أن ينأوا بانفسهم من جوهر الصراع بين الكويت والعراق ، وركزوا على انعكاسات الازمة على تطورات القضية الفلسطينية ، وهكذا شبهت حماس ازمة الخليج الثانية بالصراع العربي- الاسرائيلي على انه صراع بين الشر والخير، وحرب صليبية جديدة بواسطة الغرب ، وأكدت انها مؤامرة كريهة مسيحية ضد ديننا وحضارتنا وأرضنا ، والولايات المتحدة تقود كل القوى المعادية للاسلام وللمسلمين ، وجورج بوش هو قائد قوات الشر، وامريكا استغلت دخول القوات العراقية الى الكويت واستخدمتها كذريعة لاحتلال المنطقة مباشرة ، بينما قبل ذلك احتلت المنطقة وتحكمت في ثرواتها عبر وساطة أعوانها في المنطقة.[4]

---

[1] - وحيد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 180.

[2] - المرجع السابق، ، ص: 181.

[3] - المرجع السابق، ص: 181.

[4] - نيفين مسعد وعبد العاطي احمد، مرجع سبق ذكره، ص: 238.

وقد انتقدت حماس هيئة الامم المتحدة مشيرة إلى أن مجلس الأمن يمثل ديكتاتورية عالمية، واعتبرت ما حدث مؤامرة عالمية بدأت بضرب العراق يليها غزو اسرائيل للأردن وضرب القضية الفلسطينية.[1]

ومثل بقية الحركات الاسلامية رأت حماس أن الحل الامثل للازمة بين العراق والكويت يجب أن ينطلق من الأسرة العربية والاسلامية عبر وسائل سلمية للتفاوض وليس بالتدخل الأجنبي في المنطقة وإراقة الدماء والقوة.

وفي مرحلته الثانية (بعد قيام التحالف الدولي في 15 كانون الثاني 1991)، تغير موقف حماس من الأزمة فأصدرت بيانا ورد فيه **"أن موقفنا من احداث الخليج ثابت...، ولكننا اوضحنا لجميع الاطراف ان الامر اذ تطور إلى هجوم صليبي عسكري على العراق، فإننا مع العراق".**[2]

2.5.4.1.4 موقف حركة الجهاد الاسلامي.

بالنسبة لحركة الجهاد الاسلامي الفلسطينية فقد كانت في صف العراق وعكست اتفاقا مع إخوان الاردن، فبرغم صلاتها بإيران فإنها أيدت بشدة العراق كدولة وليس كنظام، وصاغت موقفها صياغة جهادية، وأكدت أن العراق اصبح قادرا على أن يقود الجهاد ضد الاستعمار الغربي الذي يدعم الاحتلال الصهيوني لفلسطين.[3]

وقد دعت حركة الجهاد الاسلامي أبناء الشعب الفلسطيني، وابناء العروبة والاسلام لأن يأخذوا دورهم الطليعي في الجهاد، ومن خلال البيانات التي أصدرتها حركة الجهاد الاسلامي فقد تبين أن الحركة طلبت من إيران أن تعلن الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية، ومساندة العراق ووضع إمكاناتها تحت تصرف الشعب العراقي المسلم.[4]

وفي مرحلة الحرب وما بعدها هددت الحركة بمهاجمة المصالح الامريكية في المنطقة، واعتبرت الحرب حملة همجية ضد المسلمين وأماكنهم المقدسة، وأكدت ايضا أن صدام حسين مسؤول عن الأزمة، وعلى خلاف الإخوان في الاردن فقد اعتبرت حركة الجهاد الأنظمة

---

[1] - نيفين مسعد وعبد العاطي احمد، مرجع سبق ذكره، ص:238.

[2] - بيان حركة حماس" صفا واحدا في مواجهة العدوان الصليبي " وثائق حركة المقاومة الاسلامية، سلسلة بيانات الحركة ، السنة الثالثة للانتفاضة ، ص:219- 220.

[3] - نيفين مسعد وعبد العاطي احمد، مرجع سبق ذكره ، ص: 237.

[4] - وحيد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 180.

الحاكمة في العديد من البلدان العربية والاسلامية مشاركين في العدوان على المسلمين وكانت تشير الى النظم في مصر وسوريا والمغرب ودول الخليج العربي وباكستان وتركيا على أنهم عملاء للغرب.[1]

وإذا كانت حركة الجهاد المرتبطة بإيران قد أيدت العراق بشدة فمن الطبيعي أن الجهاد الاسلامي – بيت المقدس المرتبطة بالعراق أن تفعل نفس الشيء، بل ذهبت الى أبعد من ذلك بعد نهاية الحرب حينما هددت بمهاجمة المصالح الكويتية في العالم انتقاما للشهداء الفلسطينيين في الكويت ، كما أصدرت فتوى لإعدام أي شخص مسؤول عن سوء معاملة الفلسطينيين في الكويت.[2]

3.5.4.1.4 موقف الجبهة الاسلامية لتحرير فلسطين.

أعرب ناطق باسم الجبهة الاسلامية لتحرير فلسطين في عمان عن تأييد الجبهة لدخول الجيش العراقي للكويت وطالب بتنظيف الخليج على حد تعبيره من الحكام المستبدين أتباع أمريكا وبريطانيا.[3]

4.5.4.1.4 الحركة الاسلامية داخل الخط الاخضر (مناطق1948).

في البداية دانت الحركة الاسلامية الغزو العراقي لدولة الكويت واعتبرته اعتداء على دولة عربية، أما بعد الحشد الدولي في منطقة الخليج فقد رأت الحركة الاسلامية وبحسب تعبير الناطق بلسانها ، رئيس مجلس كفر قاسم ، أن الرئيس صدام حسين هو وسيلة التغيير التي تحتاج الامة العربية إليها، وأكد الناطق أنه منزعج من أنه هو بالذات الوسيلة، لأنه عدو الحركة الاسلامية ، وقتل الآلاف من أعضائها، ومع ذلك يجب العمل من أجل توحيد الدول العربية الاثنتين والعشرين ، ومحو الحدود التي وضعها الاستعمار الغربي، وأضاف الناطق أن الحركة الاسلامية تنتظر أن تتغير الخريطة السياسية ، وتتطلع الى الحصول على فائدة لمصلحة عرب اسرائيل ، وأن مثل هذا التغيير سيجبر اسرائيل على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

في بداية الغزو العراقي للكويت، أدانت معظم الحركات الاسلامية الفلسطينية الغزو ووقفت ضد العراق ورئيسه، لأن الرئيس العراقي صدام حسين عُرف بعدائه للحركات الاسلامية، أما بعد

[1] - نيفين مسعد وعبد العاطي احمد، مرجع سبق ذكره ، ص: 245.

[2] - المرجع السابق ، ص:245

[3] - محمد الرميحي، مرجع سبق ذكره، ص:47

الحشد الاجنبي في منطقة الخليج، فقد تغيّر موقف تلك الحركات ورفضت التواجد الأجنبي في المنطقة العربية بأسرها.

المبحث الثاني: موقف الفلسطينيين في الداخل

2.4 موقف الفلسطينيين في الداخل من الغزو وحرب تحرير الكويت.

اصدرت القوى المختلفة في الأراضي المحتلة بيانات حددت فيها مواقفها إزاء الوضع في الخليج، وقد تفاوتت هذه المواقف ، بين فئة تدعم العراق من غير تحفظ، وأخرى تدين احتلال العراق الكويت أو تقف من النزاع موقفا وسطا.

وكانت صحيفة الفجر الصادرة في الأراضي المحتلة قد نشرت استطلاعا يقول أن 81% من سكان الأراضي المحتلة ، يؤيدون موقف ياسر عرفات المساند للعراق ، فيما اعتبر توافق نتائج الاستطلاع مع موقف منظمة التحرير إنعكاسا لمدى السيطرة والتأييد للمنظمة داخل الأراضي المحتلة.[1]

وأضافت صحيفة كوربيرى دبلاسيرا الايطالية في 5 / 8 / 1990 أن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة أطلقوا على صدام حسين اسم ناصر جديد ويؤكدون أنه ما دامت الانتفاضة في أزمة فان صدام وحده قادر على حلها وذلك بالتصدي لاسرائيل وحده ، وأن الحرب افضل في هذا الموقف الذي لا مخرج منه.[2]

1.2.4 موقف الشخصيات الوطنية.

القيادات والشخصيات الوطنية والسياسية التي تتخذ من القدس العربية مجالا لحركتها ونشاطاتها، كانت تعرف جيدا الانعكاسات السلبية لسكوت الفلسطينيين وقياداتهم على احتلال بلد عربي وإنهاء وجوده، وكانت تعرف جيدا أن عدم إدانة هذا الاحتلال سيفقدها الورقة الثمينة التي تملكها وهي مطالبتها العالم بإدانة احتلال الأرض الفلسطينية، والطلب من المحتلين الامتثال للشرعية الدولية، واحكام القانون الدولي الذي يحرم احتلال اراضي الغير بالقوة، ولهذا بادرت الشخصيات الوطنية عشية الاجتياح العراقي لدولة الكويت بإصدار بيان قوي ومتوازن ، أدانت فيه الاحتلال وطالبت بانسحاب القوات العراقية من الكويت وبحل كافة المشكلات بين العراق

[1] - محمد علي المداح، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

[2] - ابراهيم محمد حسن ، مرجع سبق ذكره، ص117.

والكويت بروح من الاخوة العربية، وفي إطار البيت العربي، بعيدا عن التدخلات الاجنبية، وطالبت العالم بتطبيق الشرعية الدولية وقراراتها إزاء القضية الفلسطينية ، دون ربط ميكانيكي بين المطالبة بتطبيق هذه الشرعية الدولية في الخليج وتطبيقها في فلسطين ، ولكن عبر مطالبة العراق بتطبيق هذه الشرعية امتثالا للإرادة الدولية، ليكون ذلك النموذج الذي يجب أن يندفع العالم نحو تطبيقه في الصراع العربي الاسرائيلي.[1]

وقد صدرت عدة بيانات من الشخصيات الوطنية في الداخل خلال شهر اغسطس ، تحمل التوجه السابق بإدانة الغزو وحل الخلافات في إطار البيت العربي، من بينها البيان الصادر في 1990/8/15 حيث ركز على عدة جوانب، منها المعارضة غير المباشرة للغزو العراقي للكويت، الذي اطلق عليه البيان دخول العراق للكويت، من خلال وضعه في إطار اشمل وفقا لمبدأ عدم شرعية الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة وعدم جواز اللجوء الى الخيار العسكري في حل النزاعات، مع التأكيد على عدم تجزئة الشرعية الدولية ورفض الازدواجية في المقاييس خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع قرارات الامم المتحدة، كما دعا البيان إلى ضرورة إيجاد حل للخلاف العراقي الكويتي عبر إطار عربي[2]، وعبر مفاوضات من أجل سحب القوات العراقية وإعطاء حق تقرير المصير للشعب الكويتي، كما اهتم البيان بمخاطبة الأمم المتحدة، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لحل نزاعات المنطقة كافة، وبخاصة إنهاء الاحتلال الاسرائيلي، وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.[3]

وفي الأول من سبتمبر حصل اجتماع موسع للشخصيات الوطنية وتوصل الى نفس التوجه المتوازن السابق.[4]

ولكن هذا الموقف بدأ بالتراجع التدريجي لعدة اسباب:

[1] - توفيق أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص:107+108.

[2] - عبد الله الحوراني، فلسطين في حياة صدام حسين، (غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط1 ، 2010)، ص:333.

[3] -انظر بيان الشخصايت الوطنية الفلسطينية داخل الاراضي المحتلة الصادر بتاريخ 1990/8/15.

[4] - توفيق أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص:108.

السبب الاول:

الموقف السياسي للقيادة الفلسطينية الذي لم يعد يتحدث صراحة عن إدانة الاحتلال، وإنما أخذ يتحدث عن حل عربي متوازن يحفظ حقوق جميع الأطراف ، بما يتضمن في نهاية الأمر الانسحاب من الكويت ، ولكن بعد تحقيق العديد من المطالب العراقية الأساسية ، أو ما تصورت القيادة الفلسطينية أنها مطالب عراقية مثل الظفر بحقل الرميلة النفطي واستئجار جزيرتي وربة وبوبيان ، وإقامة علاقات مميزة بين العراق والكويت، (على غرار العلاقات المميزة بين سوريا ولبنان)، وشطب الديون والمساعدة لإعادة بناء الاقتصاد العراقي ، والاتفاق على سياسة نفطية موحدة ، وهي مطالب لم يتحدث بها العراق طوال الازمة منذ أن أعلن الكويت المحافظة التاسعة عشرة.[1]

وهذا الموقف السياسي للقيادة الفلسطينية ترجمته القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في بيان رسمي جرى توزيعه بكثافة في الاراضي المحتلة ، ومن غير المتصور أن تأخذ الشخصيات الوطنية موقفا مغايرا لموقف القيادة الفلسطينية وقيادة الانتفاضة ، الذراع السياسي لمنظمة التحرير في الداخل، ولكن بقيت بعض الشخصيات تتحدث بصوت منخفض عن ادانة الاحتلال ومطالبة العراق بالانسحاب ، ولكن تلك الاصوات انزوت وتراجعت أمام الموقف الشعبي الكاسح الذي لم يعد مستعدا لسماع حديث من ذلك النوع، فمثلا تحدث الدكتور سرّي نسيبة – الاستاذ في جامعة بير زيت - في بداية الامر، بإدانة الاجتياح، وتحدث إبراهيم الدقاق رئيس ملتقى الفكر العربي في القدس، وتحدث بعض أساتذة الجامعات، ولكن صوتهم قد تراجع وسط الزحام واضطروا هم أنفسهم للانسحاب من الميدان، أو التراجع ومماالاة الشارع.[2]

السبب الثاني:

النزول الكثيف للقوات الأجنبية في الأراضي العربية ، والذي أحدث نزولها استفزازا هائلا للشارع الفلسطيني والعربي ، الذي يملك تراثا طويلا من العداء الواسع للتدخل الاجنبي ، وللغزاة الذين تعاقبوا على هذه المنطقة من العالم ، فقد تراجعت أولوية قضية احتلال الكويت لتصبح مجابهة القوات الاجنبية هي الأولوية الحاسمة لدى الشارع العربي والفلسطيني.[3]

---

[1] - توفيق أبو بكر، مرجع سبق ذكره ، ص: 108.

[2] - المرجع السابق ، ص:109.

[3] - المرجع السابق، ص: 109.

السبب الثالث:

يعود السبب الثالث أساسا لتأييد فكرة " الربط" التي طرحها الرئيس العراقي صدام حسين بعد عشرة ايام من اجتياح الكويت، وذلك بربط الانسحاب العراقي من الكويت بالانسحاب الاسرائيلي من الأراضي الفلسطينية.[1]

وذلك لم يكن اندفاعا ضد الكويت ، وهناك كتابات لا حصر لها في ادبيات الداخل تؤكد ذلك، بل كان اندفاعا لمطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بأن تقيس الامور في المنطقة ، في الخليج وفلسطين بمقياس واحد ، كان اذن موقفا ضد الولايات المتحدة الامريكية التي يعرف مواطنو الاراضي المحتلة مدى دعمها وتأييدها غير المحدود لإسرائيل، ولاحتلالها الأرض العربية ولسكوتها على انتهاكات حقوق الانسان التي تُنتهك يوميا ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.[2]

وفلسطينيو الداخل يعرفون كم قدمت قياداتهم من تنازلات كبيرة وضخمة للموفدين الامريكيين في جولاتهم المكوكية التي سبقت أزمة الخليج، من أجل قضية التسوية ومن أجل تسليك قنوات الحوار مع واشنطن ، ثم اقفلت واشنطن باب الحوار تحت حجج وذرائع واهية ، ومع ذلك تهب بإرسال مئات الالاف من الجنود للخليج ، لاجبار العراق على الامتثال للشرعية الدولية ، المواطن العادي في الاراضي المحتلة يحس بالحرج العميق ، فعلا لا قولا [3]، من هذا المعيار المزدوج في تطبيق الشرعية الدولية ، لانه يدفع من حياته ثمنا كل يوم لهذا الكيل بمكيالين، فالمسألة بالنسبة لاهل الداخل ليست مسألة نظرية ، بل هي معاناة يومية مستمرة سببها الاحتلال الاسرائيلي ، دون توقف ليوم واحد.

2.2.4 موقف القيادة الموحدة للانتفاضة الفلسطينية الاولى.

تعتبر القيادة الموحدة للانتفاضة الذراع السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في داخل الاراضي المحتلة، لذلك لم يختلف موقفها عن موقف منظمة التحرير الفلسطينية الا انه كان أكثر انحيازا للعراق، حيث تبنت القيادة الموحدة وجهة النظر العراقية في تسويغ الغزو بالكامل، وذلك في بيان خاص أصدرته في 1990/8/12 بعنوان "بيان مجابهة الغزو الامبريالي"، فقد ركز البيان

[1] - سعيد أبو علي، أزمة الخليج: التدويل والادارة الدولية،رسالة دكتواره،(تونس، جامعة الحقوق والاقتصاد والتصرف، 1994).

[2] - توفيق أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص: 111.

[3] -المرجع السابق، ص: 111.

على التركة الاستعمارية التي أدت الى تقسيم الوطن العربي، إضافة الى أن البيان استخدم نفس المفردات العراقية عندما أشار مثلا إلى ما اسماه إصرار الدول الامبريالية على مصادرة الثروات العربية ووضعها تحت سلطة مجموعة من الحكام الموالين لها، وهؤلا الحكام هم الذين أودعوا مئات المليارات في بنوك الامبريالية، وهم الذين يطعنون مصالح امتهم من الخلف، وأغرقوا الاسواق بالنفط حتى هبطت اسعاره، كما اهتمت القيادة الموحدة من خلال بياناتها بقضية الوجود العسكري الأجنبي في الخليج، وأعتبرت أنّ المعركة الاساسية هي التصدي لهذا الوجود، كما شنت هجوما حادا على المملكة العربية السعودية ومصر، مع الاحجام في البداية عن مهاجمة سوريا والاتجاه الى مناشدتها اتخاذ موقف داعم للعراق في وجه العدوان الامريكي – الصهيوني بغض النظر عن الخلافات، لكن القيادة الموحدة لم تلبث أن هاجمت سوريا بعد ذلك بسبب قيامها بإرسال قوات الى السعودية.[1]

وقد بعثت القيادة الموحدة للانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة ببرقية تأييد للرئيس العراقي والقيادة العراقية ضد القادة الرجعيين المناصرين للسياسات الأمريكية في الخليج.[2]

وعادت القيادة الموحدة فحددت موقفها في النداء رقم 61 ، الصادر في 29 آب وأكدت ما جاء في مبادرات منظمة التحرير الفلسطينية من ترحيب بالجهود العربية لاحتواء الازمة، بما في ذلك المبادرة الفلسطينية، وطالبت جميع الفرقاء الاستجابة لها، وبما يضمن انسحابات عسكرية من منطقة الخليج وترتيبات تضمن المصالح العربية العامة، ومصلحة كل طرف عربي على حدة ، وفي إطار الشرعية الدولية.[3]

وفي نداء رقم (68) الصادر في 1 /اذار/ 1991 الذي سميّ بنداء مجد وبسالة العراق، حيث أكدت القيادة الموحدة للانتفاضة في هذا النداء على أن العدوان الأمريكي كان يهدف الى تدمير جيش العراق واقتصاده وفرض الشروط المذلة عليه، كما انتقد البيان التحاق جيوش الانظمة العربية في مصر وسوريا والخليج العربي بقوى العدوان الأمريكي الأطلسي وطالبها بالعودة الى خنادقها الحقيقية ومواجهة العدوان الامريكي، من جهة أخرى دعت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة مجلس الامن القيام بدور فعّال من أجل وقف الحرب العدوانية على العراق وذلك عملا بميثاقه، وإلغاء كافة الاجراءات التي اتخذها ضد العراق. (انظر ملحق رقم 7).

---

[1] - وحيد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 178+179.

[2] - محمد علي المداح، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

3- عبد الله الحوراني، مرجع سبق ذكره، ص: 334.

أما فيصل الحسيني وهو الممثل غير الرسمي لمنظمة التحرير في المناطق المحتلة، فيرى أن مبادرات صدام حسين لإنهاء كافة صور الاحتلال بالشرق الأوسط تفتح المجال لتطبيق قواعد القانون الدولي.[1]

3.2.4 موقف اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين.

يرى الكتاب والصحفيين الفلسطينيين أن الوحدة الاندماجية بين العراق والكويت هي نصر لفلسطين ولثورة الانتفاضة الباسلة، وهزيمة ساحقة لكل الاعداء والمتآمرين وسدنة الخيانة في نجد والحجاز ومصر، وقد أكدوا أن معركة العراق هي معركة فلسطين والأمة العربية ضد الهجمات الصليبية الجديدة والمؤامرات الامبريالية الصهيونية الشرسة، والوحدة الاندماجية التي اعقبتها رد حاسم وبليغ على اتفاقية سايكس بيكو. (انظر ملحق رقم 2)

4.2.4 موقف جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

أكد حيدر عبد الشافي رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في قطاع غزة في مقال نشرته مجلة الدراسات الفلسطينية بعنوان "حل سلمي ينهي احتلال الكويت ويحفظ العراق" ، أنه يجب أولا تحديد أبرز مميزات الخلفية التي وقع عليها احتلال العراق للكويت وهي:

أولا: مصلحة الامبريالية الأمريكية خاصة ومصالح الدول الامبريالية عامة في الحفاظ على الاوضاع السائدة في منطقة الخليج والاصرار على سياسة بترولية لا تتناقض مع مصالحها.

ثانيا: أهمية اسرائيل ودورها المرسوم في هذا الإطار ، وهو ما يفسر إصرار امريكا وحلف الأطلسي في الحفاظ عليها وتكريس مكانتها العسكرية قياسا بالقدرة العسكرية العربية أيا تكن، كما يفسر استمرار التنكر للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ثالثا: الخلافات المزمنة في العالم العربي أضعفت دور الجامعة العربية كمنظمة اقليمية قادرة على التصدي للمشكلات العربية، الامر الذي حال دون حصر مشكلة الخليج في الإطار العربي.

رابعا: الحرب العراقية – الإيرانية التي برهنت أن للعراق طاقة عسكرية لا يستهان بها، وقدرات تنظيمية وتطويرية في المجالات العلمية والصناعية، الأمر الذي أثار قلق الغرب وحفزه على التفكير والإعداد لمجابهة هذه الحقيقة.

[1] - محمد علي المداح، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

ويرى حيدر أن العراق لم يعط هذه الاعتبارات ما تستحقه من الاهتمام، وقد تمسك العراق بموقفه كما يبدو من خلال شعوره القوي بالحق التاريخي وحتمية الدفاع عن نفسه، كما أنه يأمل بأن يحرك الرأي العام العالمي والعربي عن طريق تعريته للموقف الامريكي المنافق، والذي يعمل بخلفية مزدوجة بالنسبة للشرعية الدولية، والدليل على ذلك مساندته للعدوانية الاسرائيلية والسكوت على الاحتلال الاسرائيلي، ومن هنا كانت مبادرة صدام حسين في 12 آب بربط مشكلة الخليج بالمشكلة الفلسطينية والمشكلات الأخرى في المنطقة.[1]

وأكد حيدر أن مشكلة الخليج ايقظت ضمائر العالم على اهمية حل مشكلات المنطقة بأسرها، وأن هناك ارتباطا اكيداً بين مشكلة الخليج ومشكلات المنطقة عامة والمشكلة الفلسطينية خاصة، ومن هذا المنطلق كان يجب الوقوف ضد الحرب، والابقاء على سلامة العراق وقوته العسكرية والحضارية ظهيرا للموقف العربي في مداولات السلام، وعلى الرغم من أن الحرب اندلعت بعنف من قِبل امريكا وحلفائها فإن صمود العراق يبقي المجال متاحا لمواصلة الجهود نحو ايقاف الحرب وإتاحة الفرصة للاستمرار في الحلول السلمية، وفي هذا الاطار يجب بذل كل الجهود لإبقاء التظاهرات ضد الحرب في جميع انحاء العالم كافة.[2]

5.2.4 مواقف فلسطينية متفرقة داخل الاراضي المحتلة.

وصف الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين مبادرات الرئيس العراقي صدام حسين بإنها جاءت لتضع المنطقة في إطار الحل الصحيح والمشرف، وطالب المهندسون الفلسطينيون بضرب المصالح الامريكية والغربية في المنطقة حيثما وجدت، ودعا بيانهم الى إنتفاضة شعبية عارمة تسقط الانظمة الرجعية والخائنة.[3]

على صعيد آخر أدان الياس فريج رئيس بلدية بيت لحم الغزو العراقي للكويت، وقد أيده في ذلك اغلبية من فلسطيني الاراضي المحتلة ، ويرى المعتدلون أن فقدان التأييد المصري مع استمرار القطيعة الامريكية سيكون له أثر سيء على القضية الفلسطينية.[4]

---

[1] - حيدر عبد الشافي. "تصورات مفكرين عرب لنتائج حرب الخليج وابعادها". مجلة السياسة الفلسطينية، العدد5، شتاء 1991. ص:61+62.

[2] - المرجع السابق، ص: 63.

[3] - محمد علي المداح، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

[4] - محمد علي المداح، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

6.2.4 موقف فلسطيني الأراضي المحتلة عام 1948.

ان 66% من فلسطيني 1948 أيدوا العراق من دون تحفظ، وقد تم الحصول على هذه النسبة من استطلاع مبكر للرأي أجرته اسبوعية بانوراما الصادرة في مدينة الطيبة في المثلث بتاريخ 18 اغسطس 1990، ومنذ ذلك الوقت حتى نهاية سبتمبر، ارتفعت نسبة المؤيدين للعراق من دون تحفظ الى ما يزيد على 90% بحسب أغلبية المراقبين، كما أكد بحث أجراه في بداية أيلول باحثان يهوديان من معهد الدراسات العربية في كيبوتس غفعان حبيبا شرقي الخضيرة أن الأغلبية العظمى من فلسطيني الداخل تؤيد العراق ولا ترى أي عيب في تصرفاته.[1]

وأثارت نتائج الإستطلاعات إلى أن 77% من الفلسطينيين في الداخل يؤكدون تدخل اسرائيل عسكريا في حال اندلاع مواجهة عسكرية، واعتبر قرابة 60% منهم أن ازمة الخليج لن تؤثر سلبا في القضية الفلسطينية بل ستعزز مكانتها.[2]

ان ابناء الداخل أيدوا العراق على الرغم من أن مخاطر اندلاع مواجهة وبروز شبح الخطر الكيماوي تتهددهم في ضوء دعوة القيادة الاسرائيلية إلى عدم تزويدهم بالاقنعة الواقية من الغازات السامة[3].

وقد نظمت التظاهرات المؤيدة للعراق والداعية الى وحدة العرب والمسلمين لنصرته، كما عقدت الندوات التي شارك فيها ممثلو التيارات السياسية العربية كافة، والتقت مواقف الجميع عند إدانة الغزو الامريكي والدعوة الى تطهير بلاد العرب، وقال الصحفي وليد العمري ان الجميع اتحد في موقف واحد لا يقبل التأويل.

موقف الاحزاب السياسية في مناطق 1948م.

تباينت مواقف الاحزاب السياسية في شأن أزمة الخليج داخل المناطق المحتلة عام 1948م، ففي حين وقف الحزب الديمقراطي العربي والجبهة التقدمية للسلام وحركة أبناء البلد الى جانب العراق، دان الحزب الشيوعي الاسرائيلي ومعه الجبهة الديمقراطية للسلام والمساوة- حداش- الاحتلال العراقي والتدخل الامريكي سواءً بسواء، كما برزت خلافات داخل لجنة المتابعة العليا

[1] - وليد العمري. "فلسطينيو 1948 وأزمة الخليج". مجلة السياسة الفلسطينية، العدد4، خريف 1990. ص:50.

[2] - المرجع السابق ، ص:50.

[3] - المرجع السابق، ص:50.

المؤلفة من سكرتيريا لجنة رؤساء المجالس المحلية وأعضاء الكنيست العرب، عطلت قدرتها على اتخاذ موقف موحد من الأزمة.

بالنسبة للحزب الديمقراطي العربي فقد أعرب زعيمه عضو الكنيست عبد الوهاب الدراوشة عن تأييده لاقتراح الرئيس العراقي الداعي إلى انسحاب الجيوش كافة من المناطق المحتلة في الشرق الأوسط ، وأيدت اللجنة المركزية للحزب وحدة العراق والكويت، واعتبرتها خطوة ايجابية على طريق الوحدة العربية الشاملة، وقد جرّ عليه هذا الموقف حملة تحريض من جانب الاحزاب الصهيونية، ودعت الحكومة الاسرئيلية عدم التدخل في النزاع منعا لزيادة العداء لاسرائيل، وناشدت العالم العربي حل النزاع بالطرائق السلمية من دون أي تدخل اجنبي.[1]

أما الحزب الشيوعي الاسرئيلي[2] فقد رأى في دخول العراق للكويت عملا غير مشروع، وهاجم العراق، وانتقد الاوساط العربية التي تبدي حماسة تجعلها تفقد الاتزان، كالقول مثلا ان اجتياح العراق للكويت هو تجسيد للوحدة العربية، وحدد في افتتاحية لصحيفته عناصر الموقف الشامل والمتكامل ل"حداش" التي له فيها دور رئيسي ، ومن تلك العناصر: عدم الموافقة مبدئيا على الاجتياح العسكري العراقي للكويت، والدعوة لحل الأزمة بين البلدين سلميا وفي إطار جامعة الدول العربية من دون أي تدخل اجنبي، وفضح الدور الخطير جدا لحكام اسرائيل في إطار المشاريع الاستراتيجية العدوانية الاستعمارية ضد الوطن العربي، وقد أعلن الحزب معارضته الشديدة لأي تدخل أجنبي، ودعا الى درء الأخطار الناجمة عن التدخل الامبريالي.[3]

أما حركة ابناء البلد[4] فقد تبنت موقفا مؤيدا للعراق، ودعته في بيان أصدرته بهذا الخصوص إلى عدم الرضوخ للامبريالية، وقد حشدت أعضائها في مظاهرة في بلدة كفر كنا في الجليل، حيث هتف المشاركون بحياة العراق واحرقوا الاعلام الامريكية.[5]

---

[1] - خالد عايد، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

[2] - الحزب الشيوعي الاسرائيلي: هو حزب يساري يهودي – عربي تعود جذوره الى الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي تأسس في ثلاثينيات القرن العشرين.

[3] - خالد عايد، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

[4] - حركة ابناء البلد: حركة سياسية تأسست عام 1972 في مدينة ام الفحم، تعمل على تعبئة وقيادة الجماهير الفلسطينية من أجل استعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية وإقامة مجتمع اشتراكي.

[5] - وليد العمري، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

من جانبها نددت الحركة التقدمية للسلام بالغزو الاستعماري الامريكي، وأكدت وجود محاولة لفرض ترتيب جديد على الشرق الاوسط، ودعت الى بناء أمة عربية حضارية ودول عصرية تتعامل مع الأحداث باستراتيجية واضحة.[1]

وفي مرتفعات الجولان السورية المحتلة وُزع في 16 آب بيان بتوقيع جماهير الجولان المحتل، أبدى تأييدا مطلقا للعراق، ودان جميع الاجراءات المتخذة ضده، ودعا البيان الذي هاجم الولايات المتحدة الامريكية بشدة الى تأليف فرق انتحارية ضد القوات الامريكية في منطقة الخليج العربي.[2]

إن موقف الاحزاب الساسية جاء انعكاسا وامتدادا لموقف الشارع الفلسطيني في الاراضي المحتلة، لقد رأى الشارع والاحزاب في الداخل أن العراق قوة عربية متقدمة ودولة متطورة تكنولوجيا وعسكريا ترفض الاستغلال وهدر القدرات العربية.

أن الدافع الاساسي لهذا الحماس الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة يأتي في الاساس بعد قضية الربط التي اعلن عنها الرئيس العراقي، فقد لاقت قضية الربط تأييدا لدى الاوساط الفلسطينية في الداخل سواء الرسمية أو الشعبية، إن هذا الحماس لقصة الربط كان في الاساس لان الانتفاضة الفلسطينية قد وصلت في عامها الثالث بقواها الذاتية الى طريق مسدود ، فلا هي قادرة على المغامرة في الاندفاع نحو تصعيد سياساتها ومطالبها وصولا لتحقيق اهدافها الاستراتيجية كأن تعلن العصيان المدني، أو تنزلق نحو استخدام السلاح، لذلك فهي تبحث عن دولة عربية للخروج من المأزق الذي وصلت إليه، حيث وجدت في الطرح العراقي فرصة للخروج من ذلك المأزق، إن هذا هو العامل الاول والاهم لموقف الفلسطينيين داخل الاراضي المحتلة، حيث اعتقدوا أنه قد يوفرالمخرج الوطني الممكن للحالة التي وصلت لها الانتفاضة الفلسطينية بعد عامها الثالث، وقد أكد ذلك الكاتب توفيق أبو بكر عندما تحدث عن موقف شعب الانتفاضة من أزمة الخليج[3].

[1] - وليد العمري، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

[2] - خالد عايد، مرجع سبق ذكره، ص: 46+47.

[3] - توفيق ابو بكر، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

المبحث الثالث: موقف الفلسطينيين في الخارج:

3.4 موقف الفلسطينيين في الخارج من الغزو وحرب تحرير الكويت.

مع موجة التأييد للغزو العراقي من جانب المنظمات الفلسطينية المختلفة، وفلسطيني الاراضي المحتلة، كانت مشاعر الفلسطينيين خارج الأراضي المحتلة متضاربة تجاه الغزو، فقد رأى بعض الفلسطينيين أن حرب الخليج هي معركة عربية – عربية، بدأت باحتلال العراق للكويت، مما استدعى الاستنجاد بالقوى الأجنبية، بينما رأى البعض الآخر أنها استمرار لمعركة طويلة مستمرة بين العرب والغرب.

1.3.4 موقف الفلسطينيون في الخليج من الغزو وحرب تحرير الكويت.

كانت مشاعر الفلسطينيين في الخليج تجاه الغزو العراقي للكويت متضاربة ، في الكويت التي تعتبر الجالية الفلسطينية فيها أكبر جالية في البلاد، فقد تصرف الفلسطينيون فيها منذ البداية بحذر شديد، فالصورة كانت غير واضحة تماما عندهم لكن التصور العام أن العراقيين سيغادرون الكويت قريبا، خاصة أنهم اعلنوا عن نيتهم الانسحاب وبدأوا بسحب بعض قطاعاتهم العسكرية.

استاء العراقيون كثيرا من مظاهرة نسائية فلسطينية معادية للاحتلال انطلقت في منطقة النقرة، ولكنهم كانوا اذكياء في التعتيم على الأمر وتجاوزه، واستاء العراقيون من رفض كل الشخصيات الفلسطينية المشاركة في تجمع أو مسيرة تجمعت في باحة السفارة العراقية تأييدا لضم الكويت، باستثناء ممثلي جبهة التحرير العربية ، وقد قاطع تلك المسيرة أيضا ممثلو كل الفصائل وقاطعها رؤساء الاتحادات والمنظمات الشعبية الفلسطينية.[1]

كان الموقف الفلسطيني الرسمي منحازا إلى العراق خصوصا بعد قضية الربط التي أعلن عنها الرئيس العراقي في 12 آب، لكنّ الفلسطينيين في الكويت كان لهم موقف آخر، يتلاءم مع خصوصية أوضاعهم، فالشارع الفلسطيني تضرر من هذا الاحتلال وتوقفت أعمال الناس وتدمرت مؤسساتهم وتعرضت للنهب والسلب على يد عصابات من كل الجنسيات.[2]

[1] - توفيق ابو بكر، مرجع سبق ذكره، ص:44.

[2] - المرجع السابق، ص:45.

أكد توفيق أبو بكر الذي كان يعيش في الكويت انه طوال اسبوعين قضاها بعد الثاني من آب لم يجد فلسطينيا متعاطفا مع ما جرى، وقد استثنى من ذلك البعثيين وجماعة جبهة التحرير العربية، وبعض الشباب المتحمس لاطروحات العراق القومية ، وبعض الشباب الذي استفاد من الاحتلال، وبعض الشباب الذي عانى من التمييز في المجتمع الكويتي من بعض الشباب الكويتيين.[1]

بعد ذلك جاءت قصة بدء مسيرة الحياة في الكويت، وبدء العمل في الوزارات والمؤسسات والمدارس ، لتزيد في تعقيد الموقف والعلاقة الفلسطينية – الكويتية، إذ قرر الكويتيون إعلان العصيان الوطني العام ، بالامتناع عن العمل في كافة المؤسسات والدوائر والوزارات وبالطلب الى العرب الآخرين مشاركتهم هذه المقاطعة، باستثناء العاملين في المرافق الحيوية كالكهرباء والماء والمستشفيات والعيادات الطبية ومحطات البنزين وغيرها، ويعترف الكويتيون أن الحياة في الكويت ستصبح جحيما لو ترك العاملون في تلك المرافق الحيوية البلاد في ظل الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الكويت، وقد صمد الفلسطينيون في هذه المرافق بشكل رئيسي ويعرف الكويتيون جيدا ، كيف خاطر مئات الفلسطينيين بحياتهم من أجل نقل الوثائق السرية والملفات العامة الضرورية والهامة جدا خارج البلاد، وكيف نقلوا وثائق البنوك وأسماء العملاء وحساباتهم وكانوا سيتعرضون لأقسى العقوبات لو تكشف أمرهم ، وبعضهم تعرض لمثل هذا العقاب الشديد، ويعرف الكويتيون الذين صمدوا في وطنهم ، طبيعة الخدمات التي قدمها لهم الفلسطينيون في محنتهم ، وكيف شكلوا حاجزا بشريا لحمايتهم من العقوبات.[2]

وهذا الموقف والسلوك العملي للفلسطينيين في الكويت كان يصل للقيادة الكويتية في الطائف عبر تقارير رسمية ، وفي المؤتمر الشعبي الكويتي الذي انعقد في الطائف ، في أوج الازمة، قالت تقارير المقاومة الكويتية التي قدمت للمؤتمر إن حوالي 75% من الفلسطينيين في الكويت متعاطفون معنا ، وأن الربع فقط هم الذين يقفون ضدنا ، وكان هذا التقييم مشابها للتقييم العراقي.[3]

[1] - توفيق ابو بكر، مرجع سبق ذكره ، ص: 45.

[2] - المرجع السابق، ص: 49.

[3] - المرجع السابق، ص: 49.

وفي دولة الامارات العربية المتحدة ندد أكثر من مئتي فلسطيني يقيمون هناك بالغزو العراقي لدولة الكويت، كما ندد هؤلاء بالموقف السلبي لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية حيال أزمة الخليج، الذي لم يتردد قط في مساعدة الشعب الفلسطيني في نضاله.[1]

من جهة أخرى انتقد رجال الاعمال الفلسطينيون الذين يعملون في الخليج العربي بشدة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية – ياسر عرفات- لانه لم يشجب الاجتياح العراقي للكويت، فيما اشارت بعض الأنباء إلى أن عرفات أكد لرجال الاعمال الفلسطينيين في فيينا بتاريخ 1990/8/9، أنه اتخذ موقفا محايدا في أزمة الخليج، وأن جهوده مركزة لايجاد حل عربي ولمنع تدخل دولي فيها.[2]

2.3.4 مواقف فلسطينية متفرقة خارج الأراضي المحتلة.

* اتخذ معظم الفلسطينيين الذين يعيشون في الاردن موقفا شبيها بالموقف الشعبي الفلسطيني داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة من حيث تأييدهم للرئيس العراقي، ورفضهم التواجد الاجنبي في منطقة الخليج.

* أدان المثقفون الفلسطينيون في سوريا استدعاء القوات الامريكية إلى الخليج العربي وقدوم هذه القوات الى المنطقة وما صاحب ذلك من مباركة رسمية عربية ومن تمسك بعض الحكام العرب بالحل العسكري للازمة، فيما يتشبث هؤلاء بالحل السلمي مع العدو الصهيوني ، كما أدانوا ما أقدم عليه بعض الحكام العرب من إضفاء صفة الصديق على عدو الأمة العربية الأول الولايات المتحدة الامريكية ومن تبرئة الغزوة الصهيونية من تهمة أخطر غزوة تعرض لها الوطن العربي.[3]

* كان الرأي الغالب بين العديد من المثقفين مثل حليم بركات – لبناني لصيق بالشعارات الفلسطينية في أمريكا- وهشام شرابي على سبيل المثال، أن عملية تطويق العراق قد بدأت قبل غزوه للكويت، ورغم اعترافهم أن الغزو العراقي كان خطأ كبيراً من حيث أنه مغامرة غير مدروسة وخالية من معرفة دقيقة بالواقع العربي والعالمي، إلا أنهم يرون أن القيادة العراقية قد

[1] - محمد علي المداح، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

[2] - المرجع السابق، ص:46.

[3] - مركز دراسات الوحدة العربية ، يوميات ووثائق الوحدة العربية، مرجع سبق ذكره، ص:180.

وقعت بسهولة في الشرك الذي أعدته أمريكا لها، حين أوحت أنها لن تتدخل في الخلافات العربية.[1]

* توجه المركز الفلسطيني للدراسات السياسية الذي يرأسه د. هشام شرابي بنداء الى الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية ، لاتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع ما يشاع عن القيام باعمال انتقامية ضد الفلسطينيين في 1991/2/26، وذلك على أثر تقارير نشرت ونسبت الى ولي العهد رئيس الوزراء الكويتي الشيخ سعد الصباح قال فيه إن بعض الفلسطينيين في الكويت ساعدوا وتعاونوا مع القوات العراقية.[2]

* شنت الصحف الموالية للفلسطينيين طوال فترة الاحتلال والحرب وخاصة جريدة القدس التي كانت تصدر في لندن هجوما عنيفا ومتواصلا ضد الكويت، وكان خطها العام مؤيدا للعراق ومعاديا لتحركات كل الدول الخليجية.[3]

3.3.4 العوامل التي أثرت في الموقف الفلسطيني.

لقد عانت الثورة الفلسطينية من العديد من الانقسامات السياسية والفكرية وكانت هذه الظواهر هي امتداد لما يحدث في الساحة العربية، وكانت الحاجة ملحة دائما إلى وجود هوية فلسطينية تحدد اتجاهات حركة الفلسطينيين، ويبدو أن الانتفاضة الفلسطينية رغم مدتها الزمنية لم تستطع بلورة هذه الهوية الفلسطينية، وظهرت حاجة ملحة الى دفعة جديدة للقضية الفلسطينية تعيد طرحها من جديد باسلوب غير الاسلوب العربي التقليدي، ويرى معظم الفلسطينيين أن دولة العراق والقيادة العراقية هي القادرة على طرح القضية الفلسطينية ودفعها الى الأمام من خلال عدة اعتبارات حدثت أبان أزمة الخليج وخلالها ، ومن تلك الاعتبارات:

1. أصبح صدام بطلا قوميا يتصدى من وجهة النظر الفلسطينية لاعداء القضية، وقد أجمع الفلسطينيون أن صدام هو الزعيم العربي الوحيد الذي إذا قال فعل، وقد أكد فلسطينيو الداخل أنه ما دامت الانتفاضة في أزمة ، فإن صدام وحده سيكون قدرا على التصدي لاسرائيل.[4]

---

[1] - محمد الرميحي، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

[2] - فتوح الخترس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:361.

[3] - المرجع السابق، ص: 361.

[4] - محمد علي المداح، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

2. تشير بعض المصادر الاعلامية الى أن اندفاع منظمة التحرير الفلسطينية بجانب العراق كان رد فعل لانفتاح دول الخليج على حركة حماس بداخل الارض العربية على حسابها وهو ما يعني فقدان المنظمة لعناصر أساسية في دعمها.[1]

3. اعتقد العديد من القيادات الفلسطينية بأن خروج العراق منتصرا من الحرب قد يصنع وجودا عراقيا فلسطينيا جديدا يشكل قوة اقليمية عربية جديدة تعيد تشكيل خريطة المنطقة.[2]

4. اعتقدت منظمة التحرير أن وجود أكثر من 400 ألف فلسطيني يعيشون على أرض الكويت يمكن أن يكونوا قوة ضاغطة وأن يمثلوا دعما للموقف العراقي، ولكن الغزو زاد من محنة هؤلاء العاملين وانقطعت الرواتب التي كانوا يمدون بها أهليهم في الارض المحتلة.[3]

5. ومن بين العوامل التي اثرت على الموقف الفلسطيني استقطاب العراق العديد من القيادات الفلسطينية حيث منح حبش وأبو العباس حق اللجوء السياسي في الثاني من سبتمبر 1990م، أي بعد شهر واحد من الغزو.[4]

يعتقد الباحث أن قضية الربط التي أعلن عنها الرئيس العراقي بتاريخ 1990/8/12، حيث ربط بين الانسحاب العراقي من الكويت بالانسحاب الاسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة، أنها من أكثر العوامل التي أثرت على الموقف الفلسطيني حيث لاقت تلك القضية تأييدا واسعا لدى الفلسطينيين وأثرت على موقفهم تأثيرا واضحا.

[1] - محمد الرميحي، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

[2] - فتوح الخترس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 362.

[3] - المرجع السابق، ص: 362.

[4] - محمد الرميحي، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

الفصل الخامس:

انعكاسات حرب الخليج على العلاقات العربية – الفلسطينية.

المقدمة

تبنت منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تشكل أساسا ومنطلقا لسياستها الخارجية في التعامل مع كافة القضايا العربية والاقليمية والدولية، وفي التفاعل مع مختلف الدول والكيانات السياسية في العالم، أساسها الحفاظ على استقلالية القرار الفلسطيني الذي يعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني الحرة، والالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة، ومراعاة قواعد حسن الجوار، وعدم السماح بالتدخل في شؤون فلسطين الداخلية، وفلسطين دولة عربية وهي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، ومن تراثها وحضارتها، ومن تاريخها ومستقبلها، وتؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية، وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك في مختلف المجالات والميادين[1]، من جهة أخرى تؤكد الدول العربية –باستمرار- دعمها للقضية الفلسطينية، وبالرغم من ذلك، كان يتخلل العلاقات الفلسطينية – العربية قبل أزمة الخليج أزمات ومشاكل، أي أن علاقة منظمة التحرير بالدول العربية كانت تتراوح ما بين فترات جذب وشد وكان يتخللها العديد من المشاكل.

لكن المشكلة المزمنة في العالم العربي، هي ظاهرة الانقسامات والخلافات الحادة بين مصالح ومواقف وسياسات الحكومات العربية، تلك الانقسامات التي تؤثر بشكل سلبي على فلسطين وقضيتها، فالانقسامات العربية موجودة قبل حرب الخليج، ، لكن تعمقت جذورها واتسعت أبعادها خلال الحرب وبعدها، ففي الحرب أكد العرب على حقيقة الانقسامات، فدول تقف الى جانب التحالف ضد العراق وتبعث قواتها المسلحة الى الخليج، ودول تقف إلى جانب التضامن مع العراق ضد الحرب، وبين الفريقين يتحرك الشارع العربي لرفض عودة القوات الأجنبية

[1] -موقع وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية على الموقع
http://www.mofa.gov.ps/arabic/foreign_policy/index.php#top تاريخ الاسترجاع 2012/5/11.

لاحتلال الأرض العربية، ولا أحد ينكر أن الخلافات العربية – العربية استمرت بعد الحرب الى أمد طويل.

ما يهمنا هنا هو تأثير وانعكاس الحرب على منظمة التحرير الفلسطينية والقضية الفلسطينية إضافة الى تأثير الأزمة على الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة وخارجها، وتأثيرات الازمة على العلاقات العربية – الفلسطينية، فالفلسطينيون وقفوا مع معسكر التضامن مع العراق، لذلك تأثرت العلاقات ما بين الفلسطينيين والعديد من الدول العربية، وخاصة مع دول التحالف ضد العراق، ويتفق الفلسطينيون في الرأي أن الموضوع الفلسطيني بعد أنتهاء أزمة الخليج دخل حقبة جديدة من التحديات على ثلاث جبهات في وقت واحد : تحدٍ على الجبهة الاسرائيلية، وتحدٍ على الجبهة العربية، وتحدٍ داخل البيت الفلسطيني.[1]

المبحث الاول: اثر حرب الخليج على منظمة التحرير الفلسطينية.

1.1.5 منظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب الخليج.

لقد عانت منظمة التحرير الفلسطينية قبل أزمة الخليج حالة من الضعف والتهميش نتيجة عدة ضربات تلقتها من خلال تواجدها في العديد من الدول العربية ، وكانت آخر ضربة تلقتها المنظمة بسبب الإجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982م وخروجها إلى تونس، ثم جاءت بعد ذلك الانتفاضة الفلسطينية الاولى عام 1987م لتحاول منظمة التحرير تأكيد وجودها من جديد من خلال تزعم الانتفاضة ودعمها بكافة الوسائل المتاحة أمامها.

في شهر تشرين الثاني من عام 1988م خرجت منظمة التحرير ببرنامج جديد وهو إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل على أساس التعايش السلمي، ومع الإعلان عن هذه الدولة فقد أبدت منظمة التحرير- فعلا - عن استعدادها وقدرتها للوصول الى حل وسط يتمثل بقبول قراري مجلس الامن 242 و 338 وقرار التقسيم رقم (181) الصادر عن هيئة الأمم المتحدة عام 1947م.

تقول الكاتبة هلغي باومغرتن: ***"لقد كان هذا الحل الوسط ممكنا استنادا الى شرعية منظمة التحرير والتي منحها إياها المجتمع الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة وخارجها، وكذلك المجتمع الدولي***

[1] - آراء فلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص: 154.

باستثناء اسرائيل حتى الولايات المتحدة والتي لتلك اللحظة شاركت وأيدت اسرائيل في موقفها الرافض، وجدت نفسها مستعدة للبدء بحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية"[1].

إن القوة الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية كما ترى هلغي والتي جاءت بعد عام فقط من بدء الانتفاضة ضد الاحتلال الاسرائيلي، تلك الانتفاضة التي محت هزيمة منظمة التحرير العسكرية التي تلقتها في لبنان عام 1982م، وقد تجسدت في شخصية رئيس المنظمة ياسر عرفات الذي أصبح فيما بعد رئيسا لدولة فلسطين.

بعد ذلك جاءت أزمة الخليج التي بدأت في الثاني من شهر آب عام 1990، حيث عرّضت منظمة التحرير للخطر بسبب موقفها غير المتوازن من تلك الازمة، لقد تركت الازمة آثارا سيئة على منظمة التحرير الفلسطينية من خلال التالي:

* **الخسارة المادية لمنظمة التحرير الفلسطينية** ، حيث كانت المنظمة تعتمد ماليا على المساهمات التي تتلقاها من دول الخليج العربي، ومن المعروف أن دول الخليج كانت تقدم أكثر من نصف اجمالي الدعم الذي قرره مؤتمر القمة العربي المنعقد بالجزائر عام 1988م والذي يبلغ 43 مليون دولار شهريا،[2] فقد نشرت صحيفة (صنداى تلجراف) البريطانية في 1990/8/19 أن الملك فهد أمر بوقف المعونات المالية التي كانت تصرف لمنظمة التحرير، وذكرت الصحيفة أن هذا الاجراء من الملك فهد كان رداً على ما أسماه الملك بخديعة عرفات له، وأن هذا الاجراء يأتي ضمن إطار العقوبات التي تم فرضها من السعودية على منظمة التحرير الفلسطينية، بالرغم من أن القضية الفلسطينية من أولى الاهتمامات التي توليها القيادة السعودية كل جهدها.[3]

كما خسرت المنظمة الدعم المالي الذي كانت تتلقاه من دولة الامارات العربية المتحدة، فقد كانت الامارات تخصص 25 مليون دولار سنويا لدعم منظمة التحرير الفلسطينية، ونتيجة لموقف المنظمة من أزمة الخليج توقفت تلك المعونات من الامارات.[4]

---

[1] - آراء فلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

[2] - أحمد يوسف احمد وآخرون، الوطن العربي والمتغيرات العالمية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1991)، ص:182+183.

[3] - محمد علي المداح، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

[4] - نبيل كوكالي. "تأثير أزمة الخليج في الاقتصاد الفلسطيني". شؤون فلسطينية، العدد213-214، كانون الاول 1990- كانون الثاني 1991. ص: 24.

أما دولة الكويت فقد كانت من بين أكثر الدول دعما للانتفاضة ولمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد قدمت مساعدات للانتفاضة بقيمة 80 مليون دولار، تلقت منظمة التحرير منها 27 مليون دولار[1]، و كانت المنظمة تتلقى سنويا من الحكومة الكويتية 48 مليون دولار، ومن المعلوم أن تلك المعونات توقفت مع بداية أزمة الخليج.[2]

من ناحية أخرى كانت منظمة التحرير الفلسطينية تحصل على ضرائب بنسبة تتراوح ما بين 5-7.5 % من مئات آلاف الفلسطينيين في دول الخليج، وكانت هذه الدول تنقل هذه الضرائب التي تشكل مبالغ كبيرة الى الصندوق القومي في منظمة التحرير الفلسطينية، أما بعد أزمة الخليج أصبحت هذه الضرائب لا تُقتطع ، والاسوأ من ذلك هو أنه منذ أيلول عام 1990م توقفت دول الخليج عن تحويل الاموال من الضرائب المفروضة على الفلسطينيين إلى منظمة التحرير الفلسطينية حتى للذين ما زالوا يعملون هناك.[3]

لقد واجهت منظمة التحرير أزمة مالية حادة نتيجة توقف تلك المساعدات التي كانت تتلقاها من دول الخليج العربي، وقد ظهرت أول مؤشرات الأزمة ، عندما اتخذت قيادة المنظمة اجراءات لخفض النفقات العامة للمنظمة بنسبة 30%.[4]

من جهة أخرى اضطرت منظمة التحرير إلى تطبيق تدابير تقشفية، للمحافظة على بقائها واستمرارها ، ومن تلك التدابير خفض عدد مكاتبها في الخارج، وتسريح بعض موظفيها، ففي آذار 1993م، أرغمت المنظمة على إغلاق ثلاثة من أقسامها الخاصة وهي: القسم الثقافي، وقسم المعلومات، وقسم الشؤون الاجتماعية.[5]

إن حركة فتح التي يقودها ياسر عرفات والتي تشكل رأس الهرم في منظمة التحرير الفلسطينية، قد نشأت وتأسست خلاياها الاولى في الكويت، لذا وفرت الكويت لهذه الحركة الناشئة كل الرعاية والدعم، فالحركة وقادتها لهم علاقات وطيدة بالخليجيين، فهو مصدر دعمهم وتمويلهم، فكان من المفروض على المنظمة وقادتها اتخاذ موقف أكثر توازناً من أزمة الخليج، إما أن تدين الغزو بشكل علني، أو تلعب دوراً توفيقياً بين أطراف النزاع.

---

[1] - نبيل كوكالي، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

[2] - روزماري سعيد زحلان، مرجع سبق ذكره، ص: 159.

[3] - نبيل كوكالي، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

[4] - أحمد يوسف احمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 183.

[5] - روزماري سعيد زحلان، مرجع سبق ذكره، ص: 159.

* **تعليق الحوار والتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية**: كانت الولايات المتحدة الامريكية قد علّقت الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية قبيل أزمة الخليج وذلك في حزيران عام 1990م كرد أمريكي مباشر على عملية فدائية فاشلة قامت بها جبهة تحرير فلسطين المرتبطة بالعراق بقيادة أبو العباس، من وجهة نظر الولايات المتحدة فان منظمة التحرير تحت قيادة عرفات فشلت في الاستجابة لمتطلباتها بنبذ العملية، كما ان استعداد المنظمة للسلام والتعايش وإجراء الحوار مع اسرائيل وهي المواقف التي بلورت بطريقة قوية في تشرين الثاني عام 1988م، لم تجدِ نفعا ، وبالعكس فان الإدارة الامريكية قد علّقت حوارها مع الفلسطينيين في أشد اللحظات حرجا في تاريخ الشرق الاوسط.[1]

وواضح من التحركات السياسية الأمريكية بعد انتهاء حرب الخليج، أن واشنطن تتصرف كأن منظمة التحرير الفلسطينية في المعسكر الخاسر، وأن عليها ان تدفع الثمن من خلال استبعادها عن أي دور مباشر في العملية السياسية التي تحاول الإدارة الامريكية أن تنظمها.

وقد صرّح الرئيس الامريكي جورج بوش الاب للصحافة العربية في 1991/3/8م أن عرفات قد راهن على الحصان الخاسر في الوقت غير المناسب وفي المكان غير المناسب ، وأضاف أنه لا تعامل في هذه المرحلة مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.[2]

من جهة أخرى كانت المجموعة الأوروبية أيضا قد علّقت الحوار مع منظمة التحرير ووجهت نقداً حاداً لها ولرئيسها ياسر عرفات، حيث قررت المجموعة الاوروبية في مطلع شباط عام 1991م عدم إجراء اتصالات على مستوى عالٍ مع منظمة التحرير الفلسطينية، فقد صرّح وزير خارجية ألمانيا (هانس ديتريش غينشر) أن الفلسطينيين ما زالوا طرفا هاما للحوار في الشرق الأوسط ولكن ليس بالضرورة منظمة التحرير الفلسطينية**(انظر ملحق رقم 8)**.[3]

يرى الباحث أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لم تغلقا الباب كليا أمام منظمة التحرير الفلسطينية، فالشعب الفلسطيني يعتبر منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد له، حتى بعد انتهاء الحرب، ومع هذا لن تتمكن الولايات المتحدة أو الدول الاوروبية من إجراء اي عملية سياسية دون وجود ممثل عن الشعب الفلسطيني، والدليل على ذلك أن وزير الخارجية الامريكي

[1] - آراء فلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

[2] - المرجع السابق، ص: 137.

[3] - المرجع السابق، ص: 137.

جيمس بيكر أبدى اهتماما بلقاء وفد فلسطيني يتكون من أنصار منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها الحالية، خلال جولته في الشرق الاوسط في أعقاب انتهاء أزمة الخليج.

تحدث الكثير عن شرعية منظمة التحرير الفلسطينية بعد انتهاء أزمة الخليج، والواضح أن شرعية المنظمة قد حوفظ عليها بعد انتهاء الازمة، بالرغم من تعليق الولايات المتحدة ودول أوروبا وبعض الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج ومصر الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، تقول هلغي باومغرتن " ***بدون شك فان شرعية المنظمة لم تكن يوما أقوى منها الان في المجتمع الفلسطيني، ويمكن الافتراض كذلك بثقة بانه على الرغم من الانتقاد العربي للمنظمة فان شرعيتها الاقليمية قد حوفظ عليها***".[1]

والشعب الفلسطيني سواء في داخل الاراضي المحتلة أو خارجها اعتبر أن ممثله في أي مفاوضات مستقبلية لن يتم الا عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية، ويظهر ذلك بوضوح من خلال نص الوثيقة التي قدمتها الفعاليات الفلسطينية داخل الاراضي المحتلة إلى جيمس بيكر، حول مسألة التمثيل الفلسطيني في المفاوضات المقترحة لتسوية أزمة الشرق الاوسط، حيث أعلنت تلك الفعاليات، أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا الفلسطيني في الداخل والخارج، وأينما كانت مواقع تواجده، وهي الناطقة باسمه والمعبرة عن آماله، ولن يسمح شعبنا لاي كان بالتدخل في شؤونه والتطاول على حقه في اختيار ممثليه وقيادته اسوة بكافة شعوب العالم.[2]

أدرك الرئيس الفلسطيني حقيقة السياسة الامريكية تماماً، وكيف أنها تضعف امكانية حل القضية الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية في المستقبل، وبعد أن بدأ الحديث في السفارات الدولية عن مؤتمر دولي للسلام، أيدت منظمة التحرير الفلسطينية عقد مؤتمر تكون عضوا مشاركاً فيه، الا أنه تم عقد مؤتمر مدريد بتاريخ 30 أكتوبر 1991م، وتم استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من حضور المؤتمر.

إن ما افرزته أزمة الخليج من نتائج وما كشفته من حقائق، وما تركته من آثار على منظمة التحرير نتيجة موقفها من الازمة، دفع بأحد اعضاء المنظمة لتقديم اعتذار عن ذلك الموقف. (انظر ملحق رقم 9).

---

[1] - آراء فلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

[2] - مركز دراسات الوحدة العربية ، يوميات ووثائق الوحدة العربية، مرجع سبق ذكره، ص:763.

2.1.5 حرب الخليج وأثرها على القضية الفلسطينية.

تعتبر القضية الفلسطينية من أهم القضايا في الشرق الاوسط باعتبارها القضية الرئيسية والمركزية، فمعظم قضايا الشرق الاوسط مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقضية الفلسطينية، يرى الكاتب بسام الشكعة ان القضية الفلسطينية مرتبطة بازمة الخليج منذ بدايتها، باعتبارها القضية القومية المركزية[1]، وقد عكست أزمة الخليج العسكرية نتائج على القضية الفلسطينية حصرها الباحث فيما يلي:

1.2.1.5 انعكاسات أزمة الخليج على التوجهات الدولية نحو الصراع العربي – الاسرائيلي والقضية الفلسطينية:

لقد جاءت أزمة الخليج والعالم يشهد تغيرات كبرى، كان أبرزها انتهاء الحرب الباردة بين العسكريين، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وتحقيق الوحدة الالمانية ، وظهور اليابان كقوة اقتصادية عظمى، وبداية بروز النظام الدولي الجديد الذي انفردت من خلاله الولايات المتحدة في تزعم العالم، حيث كانت أزمة الخليج بمثابة الاختبار الاول للنظام الدولي الجديد، ويمكن القول ان الازمة ساهمت في بلورة أشكال وأنماط العلاقات الدولية الجديدة، خاصة العلاقات المؤثرة على القضية الفلسطينية:

1. لقد كشفت أزمة الخليج من خلال الأحداث حجم الهيمنة الأمريكية على القرار الدولي، كما مكنت نتائج الحرب الولايات المتحدة من ترسيخ مصالحها الحيوية السياسية والعسكرية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط.[2]

2. كما تبين من خلال الاحداث أن الدور الاوروبي هو دور مكمل للسياسة الامريكية، ولا يمكن أن يتناقض جذريا مع السياسة الأمريكية.[3]

3. كما كشفت الأحداث أن تأثير الموقف السوفياتي آخذ في التراجع بصورة سريعة على الصعيد الدولي لعدة أسباب أهمها المشاكل الداخلية المتمثلة بالوضع الاقتصادي المتدهور، وظهور عدد من القوميات، كما زاد الاعتماد على المساعدات الخارجية الذي جعل الاتحاد

[1] - بسام الشكعة. "القضية الفلسطينية تبقى القضية المركزية". مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد6، ربيع 1991. ص:105.

[2] - مجدي عمر، قضية فلسطين بعد أزمة الخليج، (عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط، الطبعة الاولى، 1991)، ص:20+21.

[3] - المرجع السابق، ص: 21.

السوفيتي غير راغب في اغضاب الولايات المتحدة باعاقة سياستها في الشرق الاوسط لضمان تدفق المساعدات الاقتصادية له.[1]

لقد كشفت المعطيات السابقة أن الولايات المتحدة هي القوة الرئيسية في العالم في ظل النظام الدولي الجديد، وقد رشحت الأحداث الماضية الولايات المتحدة الامريكية لكي تكون طرفا وحيدا ومنفردا في التأثيرعلى كل قضايا المنطقة وخاصة على الصراع العربي - الاسرائيلي والقضية الفلسطينية.

2.2.1.5 انعكاسات ازمة الخليج على الصراع العربي – الاسرائيلي عشية نشوب الازمة وخلالها.

أكملت الانتفاضة الفلسطينية المباركة عامها الثالث والولايات المتحدة لم تحرك ساكنا ولم تقدم للقضية الفلسطينية خطوة واحدة في سبيل الحلّ، بل تراجعت الى الوراء بسبب الاعذار والتهم والحجج الباطلة التي يصطنعها اعوان اسرائيل في الولايات المتحدة لتبرير عدم السير في سبيل الحل وفق مقررات الامم المتحدة لكي يتحقق المخطط الاسرائيلي في ملء الاراضي المحتلة باليهود السوفييت القادمين إلى فلسطين.

وكان الكيان الصهيوني قد عاش على مدى أزمة الخليج وضعا خاصا حيث تعرض للقصف بالصواريخ العراقية، ولم تسمح له الولايات المتحدة بان يشارك في اية عمليات عسكرية ضد العراق متولية بنفسها توفير الحماية له، كما كانت الانتفاضة الفلسطينية قد تابعت نضالها ضد الاحتلال الاسرائيلي.[2]

كان التوجه الصهيوني عشية نشوب الازمة محدداً ومحكوماً بحملة التهجير الصهيوني لليهود السوفييت من اوطانهم الى فلسطين، وقد وضعت هذه الحملة خطة لتهجير يصل الى مليون مهجر تبلغه خلال التسعينيات لتكون اكبر الحملات جميعا في تاريخ الغزو الصهيوني لفلسطين، ولم تخف الصهيونية العالمية تطلعها لاغتصاب اراضٍ عربية اخرى لاسكان المهجرين اليهود فيها واحلالهم محل أصحابها العرب، وقد اقترنت حملة التهجير الصهيوني بتصعيد الارهاب

[1] - مجدي عمر ، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

[2] - سعد الدين ابراهيم وحسن وجيه، أزمة الخليج ومستقبل الشرق الاوسط: رؤى عربية وامريكية، (القاهرة: مركز ابن خلدون، الطبعة الاولى،1992)،ص:68.

الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني الراسخ تحت الاحتلال، كما اقترنت هذه الحملة بالرفض الاسرائيلي لمجرد التحرك لاية تسوية سلمية تنهي احتلالها للاراضي الفلسطينية والعربية.[1]

لقد حفِلت الخمسة شهور ونصف الشهر التي تصاعدت خلالها أزمة الخليج باحداث تتعلق بالصراع العربي- الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، فالسياسة الاسرائيلية تابعت تنفيذ مخططات التهجير لليهود السوفييت من اوطانهم الى فلسطين، وصعدت السلطات الاسرئيلية قمعها للشعب الفلسطيني، وتابعت السياسة الامريكية دعمها للتهجير الصهيوني لليهود، وتعطيلها لانفاذ أحكام الشرعية الدولية في الامم المتحدة فيما يخص الصراع العربي – الاسرائيلي والقضية الفلسطينية.[2]

وهكذا كان التوجه الصهيوني عشية نشوب الأزمة وخلالها نحو تصعيد العدوان المستهدف اغتصاب المزيد من الاراضي العربية وإسكانها يهوداً سوفييت مهجرين من اوطانهم.

3.2.1.5 أزمة الخليج تُظهر ازدواجية التعامل مع قضايا المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

أظهرت ازمة الخليج بعض المفارقات والازدواجية في التعامل مع قضايا المنطقة، فقد استقر في القانون الدولي المعاصر، رفض الحرب كأسلوب لتسوية المنازعات الدولية، كما أكد عدم شرعية الاستيلاء على اراض الغير بالقوة والحرب، فالاستيلاء على الاراضي حسب القانون الدولي يتم بوسائل مثل الاكتشاف الجغرافي، واحتلال اراضٍ ليس لها مالك، أو تخلي المالك عنها نهائيا أو التنازل، أما في هذه الأيام، فجميع هذه الوسائل تنهار ما عدا واحدة وهي التنازل، بمعنى أنه يجب أن تكون هناك موافقة من كلتا الدولتين، واحدة تتنازل والأخرى تقبل به وتأخذه، أي أن يكون هناك عنصران أساسيان: أولهما الاتفاق بين دولتين، وثانيهما التسليم الفعلي.[3]

وبما أن الأمر كذلك، فان جميع هذه الوسائل لكسب ملكية الاراضي تسقط أيضا في النزاع العربي- الاسرائيلي، ويبقى الشكل الأخير(التنازل) والذي يحتاج الى معاهدة دولية لاقراره

[1] - سعد الدين ابراهيم وحسن وجيه، مرجع سبق ذكره ، ص: 70.

[2] - المرجع السابق ، ص: 72+ 73.

[3] - آراء فلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص: 54+55.

وبدون الاخيرة فان حيازة اسرائيل للاراضي الفلسطينية والعربية هو أمر غير مشروع، فالشعب الفلسطيني متمسك بأرضه ولن يتنازل عن شبر واحد منها.

ولعل قرار مجلس الأمن رقم 242 كان مدركا لهذه الحقيقة ولهذا المبدأ في القانون الدولي، حيث ورد في مقدمة القرار 242 " ***ان مجلس الامن اذ يعبر عن قلقه المستمر للموقف الخطير في الشرق الاوسط، وإذ يؤكد عدم مشروعية الاستيلاء على الاراضي عن طريق الحرب والحاجة الى سلام عادل ودائم تستطيع أن تعيش فيه كل دولة في المنطقة***".[1]

وبما أن مجلس الأمن قد قام بدور كبير وفاعل في أزمة الخليج، وأصدر قرارات متعاقبة مثل: القرار رقم 660 الذي دعا الى انسحاب غير مشروط وفوري للقوات العراقية، فمن الضروري والأولى أن يكون قد طبق القرار رقم 242 القاضي بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها بالقوة عام 1967م.

خلاصة القول أنه لا يعقل أن يطبق القانون ذاته بأسلوبين مختلفين: أحدهما خاص بالدول الضعيفة، والاخر خاص بالدول القوية وحلفائها، وإذا كانت الأمم المتحدة قد آلت على نفسها الدفاع عن القانون الدولي أبان أزمة الخليج، فيجب عليها أن تسلك نفس النهج بغية تسوية القضية الفلسطينية بتطبيق القرارات الخاصة بانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي التي احتلتها واغتصبتها بالقوة.[2]

من هذا المنطلق جاءت مبادرات الانسحابات المتبادلة والشاملة التي أعلن عنها الرئيس العراقي بعد عشرة أيام من الاجتياح العراقي للكويت، لتؤكد ذلك، فمن حيث المبدأ فان الترابط بين القضية الفلسطينية والكويتية قائم حتى قبل أن تقوم القيادة العراقية بطرح مبادرة الربط.

وقد أكد الدكتور سعد الدين ابراهيم وآخرون أن الترابط قائم وموجود ولم يبتدع أبان أزمة الخليج، حتى وإن استخدم فيها لأغراض سياسية، ورفض البعض وعلى رأسهم الولايات المتحدة لهذا الربط الإجرائي لا ينفي أن القضيتين مترابطتان.[3]

---

[1] - آراء فلسطينية، مرجع سبق ذكره ، ص: 55.

[2] - سعيد أبو علي، مرجع سبق ذكره.

[3] - سعد الدين ابراهيم وآخرون، المستقبل العربي والفلسطيني بعد أزمة الخليج، (القاهرة: مركز اتحاد المحامين العرب، 1991)، ص:34.

4.2.1.5 انعكاسات أزمة الخليج على مسار السلام الفلسطيني – الاسرائيلي.

رغم تضارب المواقف الفلسطينية وانعكاساتها، إلا أن أزمة الخليج برمتها أوجدت مناخاً آخر في محيط عملية السلام العربية – الاسرائيلية، وقد انحصر مناخ السلام الذي لازم أزمة الخليج وأعقبها في الاتي:

أ. الضغوط العربية على الولايات المتحدة الأمريكية في استثمار حل أزمة الخليج لايجاد حل جذري لمشكلة الشرق الأوسط، يبنى على قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية، وكانت هناك استجابة كاملة من الولايات المتحدة لهذه الضغوط نظراً للآتي:

1. إن أزمة الخليج أوضحت أن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على إسرائيل – منفردة – بوصفها قورة رئيسية في منطقة الشرق الاوسط، هو اعتقاد خاطئ، حيث كانت اسرائيل تمثل عبئا على الولايات المتحدة الامريكية خلال الازمة، وليس دعماً لها.

2. إن الولايات المتحدة الامريكية في طريقها الى تزعم نظام عالمي جديد ليكون قوة رئيسية وحيدة في العالم، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وهذه الزعامة تتطلب أسساً تعتمد عليها، أحدها الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

3. أن مشاركة بعض الدول العربية في التحالف الدولي بقيادة أمريكا أثناء الحرب، أتسم بالفاعلية والتأييد المطلق، وكان لا بد من رد الجميل، لاستمرار هذا التأييد والتحالف، وذلك من خلال حل القضايا التاريخية في المنطقة وأهمها الصراع العربي – الاسرائيلي.

4. رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تهدئة المشاعر العربية وامتصاص الغضب العربي، نتيجة للتدمير الهائل الذي تعرض له العراق أثناء الحرب.[1]

ب. تغير موقف دول الخليج تجاه المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل، واستعدادها لاعادة النظر في قوائم الشركات العالمية التي تتعامل مع اسرائيل، وجاء ذلك صراحةً في البيان الذي أعقب اجتماع وزراء خارجية دول الخليج مع وزراء خارجية دول السوق الأوروبية المشتركة في العاصمة البلجيكية بروكسل في 11 مايو 1991.

[1] - http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakyatS/sec09.doc_cvt.htm تاريخ الاسترجاع 2012/3/17م.

وقد مثّل هذا الاجراء تحولاً جذرياً في توجه دول الخليج التي تمثل خطاً دفاعياً رئيسياً في الصراع العربي – الاسرائيلي، ورغم ذلك، فقد جاء رد شامير على هذه المبادرة في اليوم التالي مباشرة 12 مايو 1991، في كلمته التي ألقاها بمناسبة مرور أربعة وعشرين عاماً على ضم القدس بوصفها عاصمة موحدة لاسرائيل، حيث أكد في كلمته: " أن إسرائيل لن تتراجع بوصة واحدة في الأراضي المحتلة"، كما وصف مدير مكتب شامير، إعلان دول الخليج العربي عن اعتزامها حضور المؤتمر الإقليمي المقترح بصفتها مراقباً بأنه إعلان غير مهم، ولا يقدم شيئا لعملية السلام.[1]

ج. من جهة أخرى كان الموقف الاسرائيلي بعد أزمة الخليج مبني على أربعة أسس رئيسية هي:

1. أن تكون اتفاقيات السلام بالشروط الاسرائيلية.

2. استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من أية عملية سلمية.

3. أن تحتفظ إسرائيل بقدرة فائقة على الردع.

4. أن تستمر إسرائيل في الاحتفاظ بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالحها، وخصوصا في المجال النووي.

ومن كل تلك المتغيرات الناتجة عن أزمة الخليج، بدأت تنبثق حالة أو فرصة تاريخية لتغيير الامر الواقع، وتغيير المسار التاريخي للصراع العربي - الاسرائيلي في اتجاه السلام، بما يعود بالنفع المطلق على تطبيق السياسات الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد، لذلك أجرت الولايات المتحدة المشاورات وقررت عقد مؤتمر مدريد للسلام في 30 اكتوبر 1991م.

عُقد مؤتمر مدريد برعاية أمريكية، وتم استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من حضور المؤتمر، وحضر الفلسطينيون المؤتمر كجزء من وفد أردني مشترك، وكانت الوفود الأخرى التي شاركت فيه من مصر وسوريا ولبنان وإسرائيل.[2]

---

[1] - http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakyatS/sec09.doc_cvt.htm .

[2] - روزماري سعيد زحلان، مرجع سبق ذكره، ص: 161.

أما قادة الداخل الذين آل اليهم التمثيل الفلسطيني فقد اضطروا الى تقديم تنازلات إجرائية واسعة، وقد ساعد على الحد من تدهور المركز التفاوضي الفلسطيني تزايد الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل حول بعض القضايا المتعلقة بعملية السلام، وخاصة قضية المستوطنات، وارتبط هذا التطور بتراجع نسبي في أهمية اسرائيل للاستراتيجية الأمريكية بالمنطقة، وقد اتاح تراجع هذا الدور نسبيا امكان تقليص النتائج السلبية التي رتبها موقف منظمة التحرير اتجاه أزمة الخليج على القضية الفلسطينية، كما ساعد على الحد من تلك النتائج الادراك الدولي لاهمية تحقيق الاستقرار بالمنطقة بما يقتضيه ذلك من ايجاد تسوية للصراع العربي - الاسرائيلي، لكي لا يظل بؤرة قابلة للانفجار في أية لحظة.[1]

المبحث الثاني: انعكاسات الحرب على الفلسطينيين في الداخل والخارج.

لقد تركت أزمة الخليج أوضاعاً مأساوية لابناء الشعب الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة، التي كانت تشهد انتفاضة بدأ اشتعالها في اواخر عام 1987م ، كذلك تركت آثارها على الفلسطينيين المقيمين منذ سنوات طويلة في منطقة الخليج، وتركت آثارها كذلك على كل الجاليات الفلسطينية في الوطن العربي، وقد لخّص الباحث الاثار التي خلقتها تلك الأزمة على الفلسطينيين في داخل الأراضي المحتلة وخارجها من خلال الآتي:

1.2.5 تأثير أزمة الخليج في الاقتصاد الفلسطيني.

لقد جاءت أزمة الخليج والاقتصاد الفلسطيني يواجه مصاعب كثيرة، ناجمة عن الحصار الاقتصادي الذي تمارسه سلطات الاحتلال الاسرائيلية، من أجل ابقاء الاراضي المحتلة سوقا استهلاكياً للبضائع الاسرائيلية، والاعتماد على الايدي العاملة العربية الرخيصة، وضرب الأوضاع المعيشية للفلسطينيين كي يتخلوا عن المشاركة في الانتفاضة، من هنا جاءت أزمة الخليج لتزيد في تعقّد وتدهور الأمور، ولتحمّل المواطن الفلسطيني أعباء اقتصادية أخرى.

1. انخفاض قيمة التحويلات المالية من الخارج:

خسر الاقتصاد الفلسطيني العائدات التي كانت تحول من الكويت، كان يسكن في الكويت 400 ألف فلسطيني، قدّرت تحويلاتهم بـ 425 مليون دولار سنويا[2]، ففي بداية الأزمة وخلالها انخفض قيمة الدينار الكويتي الى حوالي 75% من قيمته الأصلية، وهذا الانخفاض يلغي قيمة

[1] - وحيد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 191.

[2] - فتحي الشقاقي، حرب الخليج والقضية الفلسطينية، (القاهرة: مركز يافا للدراسات والابحاث، الطبعة الاولى، 1997)،ص:340.

المدخورات والوفورات لدى الفلسطينيين العاملين في الكويت، مما أدى الى ايقاف أو تقليص حوالاتهم الى ذويهم في الأراضي المحتلة بمعدل الثلثين[1]، وفي باقي الدول الخليجية كانت التحويلات تصل الى 142 مليون دولار سنويا، وهكذا خسر أهل الضفة الغربية وقطاع غزة 567 مليون دولار سنويا نتيجة توقف التحويلات القادمة من دول الخليج وحدها.[2]

2. ارتفاع معدل البطالة داخل الأراضي المحتلة:

إن عودة الفلسطينيين العاملين في الخارج مثّل ضغطاً كبيراً على الاقتصاد الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة، حيث أن عودتهم رفعت نسبة البطالة بمعدل ما بين 35% - 40%، وزيادة نسبة العاطلين عن العمل سوف تؤدي الى المنافسة على الوظائف الشاغرة المحدودة جداً في الأراضي المحتلة، الأمر الذي يعني انخفاض أجور العاملين، كما أدى ذلك الى زيادة في الاستهلاك دون زيادة في الانتاج المحلي في ظل الظروف الصعبة للانتفاضة وبالتالي زيادة في الأسعار واعباء جديدة.[3]

3. حدوث اضرار بالغة بقطاع الصادرات الزراعية والصناعية الى الاردن والخليج والعراق، حيث بلغت قيمة الصادرات خلال العام 1989م، الى الاردن ومنها الى بقية الدول العربية، وفي مقدمتها دول الخليج، حوالي 100 مليون دولار[4]، لقد كان هذا السوق المنفذ الوحيد لاقتصاد الاراضي المحتلة والذي يشكل القاعدة الاساسية لاقتصاديات الفلسطينيين، ومع نشوب أزمة الخليج توقفت تلك الصادارت، ويمكن اعتبار المتضرر الرئيسي في الصادرات الصناعية هو قطاع المحاجر الذي توقف عن تصدير حجارة البناء والرخام بشكل شبه كلي اثر أزمة الخليج.[5]

4. خسائر القطاع السياحي:

يعتبر قطاع السياحة من أكثر قطاعات الاقتصاد المحلي حساسية وتأثيرا بالاوضاع المحيطة، كون جمهوره المستهلك ليس محليا في الأساس، ولذا فان تأثره بالتطورات السياسية، والأمنية كبير، وبسبب أزمة الخليج انخفض عدد السياح القادمين الى فلسطين، إذ أكد مدير مبيعات

[1] - نبيل كوكالي، مرجع سبق ذكره، ص:21.

[2] - فتحي الشقاقي، مرجع سبق ذكره، ص:340.

[3] - المرجع السابق، ص: 340.

[4] - نبيل كوكالي، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

[5] - آراء فلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

شركة الشرق الأدنى للسياحة أنور شوملي أنه طرأ انخفاض كبير على عدد السياح القادمين الى الأراضي المحتلة بنسبة 60% في شهر أيلول من العام 1990م وبنسبة 75% في شهر تشرين الأول من ذلك العام، وأضاف أن موسم السياحة في ذلك العام قد دمّر نهائياً، وقد أكد رئيس جمعية الفنادق العربية مروان العمد، التي تمثل 43 فندقا في القدس وبيت لحم، أن أزمة الخليج أسوأ من الأزمة التي مرت بها الفنادق خلال الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام 1982م، وأضاف أن الاحداث التي شهدتها مدينة القدس ساعدت في توقف الحركة السياحية، وقد أشار الى أن الفنادق العربية تواجه ازمة مالية شديدة، بحيث توقف معظمها عن دفع رواتب العاملين، واضطر عدد كبير من العاملين الى البحث عن مصادر عمل أخرى.[1]

قُدرت خسائر القطاع السياحي خلال العام الذي يلي الثاني من آب عام 1990 ما يوازي 90 مليون دولار[2]، كما أن تدهور السياحة في الاراضي المحتلة قد اصاب الصناعات السياحية باضرار بالغة مثل صناعة الخزف والصدف وخشب الزيتون التي تشتهر بها منطقتا بيت لحم والخليل.

5. الاضرار البالغة التي لحقت بالعديد من المؤسسات الفلسطينية المحلية بما فيها المستشفيات والجامعات والكليات والمعاهد والمجالس البلدية والقروية والجمعيات الخيرية والدينية ممن كانت تتلقى مساعدات مباشرة أو غير مباشرة من دول الخليج[3]، وخير مثال على ذلك مستشفى المقاصد الخيرية في مدينة القدس الذي كان يتلقى 75% من تمويله من الحكومة الكويتية، وقد أكد امين سر جمعية المقاصد الخيرية محمود حبيّة ان الوضع المالي في اثناء الازمة سيئ للغاية، وأن المستشفى لن يستطيع دفع رواتب الموظفين حتى شهر تشرين الاول 1990.[4]

6. انخفاض قيمة الدينار الأردني.

إن تدهور الأوضاع الاقتصادية في الأردن وانخفاض قيمة الدينار الأردني سينعكس سلبا على الاقتصاد الفلسطيني، لما للاقتصاد الفلسطيني من روابط وثيقة بالاقتصاد الاردني، ومع اندلاع

[1] - نبيل كوكالي، مرجع سبق ذكره، ص:23+24.

[2] - آراء فلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

[3] - فتحي الشقاقي، مرجع سبق ذكره، ص: 340.

[4] - نبيل كوكالي، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

أزمة الخليج انخفضت قيمة الدينار الأردني بنسبة تتروح بين 10 – 30%، وقد أدى ذلك الى انخفاض مدخّرات المواطنين في الأراضي المحتلة، لان معظم مدخراتهم بالدينار الأردني.[1]

يعتقد الباحث أن الاقتصاد الفلسطيني قد تدهور وتراجع بسبب أزمة الخليج الا أن الضربة الكبرى التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني هي بسبب الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي

المحتلة، فقد صعدت إسرائيل من اجراءاتها خلال أزمة الخليج، حيث أغلقت الأراضي المحتلة وفرضت عليها منعا شاملا للتجول وقلصت عدد العمال الفلسطينيين داخل اسرائيل[2].

2.2.5 انعكاسات أزمة الخليج على الانتفاضة داخل الأراضي المحتلة.

كانت أزمة الخليج في بداية شهرها الثاني حين أكملت الانتفاضة الفلسطينية ألف يوم من الانتفاض على الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد سجلت الانتفاضة في بداية الازمة تصعيدا ملحوظا، على غير ما توقعت كثير من الدوائر الأسرائيلية والغربية، الأمر الذي أكد ان هذه الظاهرة عميقة الجذور في أرضها بحيث لم تستطع أزمة في حدة أزمة الخليج ان تؤثر على روح الانتفاضة فيها سلبا.

لقد كان التوجه الفلسطيني عشية نشوب أزمة الخليج قد أصبح أشد عزما وأقوى تصميما على استمرار الانتفاضة وتصعيدها وتوسيع دائرتها[3]، بعد أن وصل التحرك السياسي لاجراء مفاوضات اسرائيلية - فلسطينية باشراف أمريكي الى طريق مسدود.

من جهة أخرى كان الاهتمام الإعلامي والسياسي بأزمة الخليج، قد انتقل بأحداث الانتفاضة للمرتبة الثانية، فقد تراجعت مكانة الانتفاضة ضمن دائرة الاهتمام العربي والدولي لصالح أزمة الخليج، مما أتاح للعدو الإسرائيلي فرصة ذهبية لتطبيق اجراءات لم يسبق لها مثيل لخنق الانتفاضة في الأراضي المحتلة بعيدا عن الانتقادات الدولية، فقد اتبعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي وسائل عديدة لايقاف الانتفاضة، كقتل الفلسطينيين وارتكاب المجازر، فقد ارتكبت القوات الاسرائيلية مجزرة في مدينة القدس بتاريخ 1990/10/9م، حيث أطلقت النار بشكل عشوائي على المواطنين قبالة المسجد الاقصى، مما أدى الى استشهاد 21 مواطناً بينهم خطيب

[1] - نبيل كوكالي، مرجع سبق ذكره ، ص: 22.

[2] - آراء فلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

[3] - خالد عايد، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

المسجد الاقصى وإصابة العشرات بجروح مختلفة [1]، إضافة الى ذلك فقد فرضت القوات الاسرائيلية الحصار على الفلسطينيين من خلال منع التجوال المتواصل خلال الأزمة، لقد كان الوضع مزريا في الضفة الغربية وقطاع غزة طيلة الازمة بسبب التصعيد الاسرائيلي الذي استمر حتى بعد انتهاء الازمة، فبعد الحرب فرضت القوات الاسرائيلية قيود جديدة على الفلسطينيين، ففي آذار 1991 مُنع العمال الفلسطينيين من قيادة مركباتهم الخاصة والتوجه بها الى اسرائيل، وتواصلت عمليات الترحيل والاغتيال، وفي أيلول 1991 اعتقل الجيش الاسرائيلي 463 فلسطينياً بتهمة أنهم ناشطون في المقاومة الفلسطينية ، وفي سنة 1991 فقط ارتفع عدد الشهداء الفلسطينيين بنيران الجيش الاسرائيلي الى 62%، وفي وقت لاحق من تلك السنة أغار المستوطنون الاسرائيليون على حي سلوان في مدينة القدس واحتلوا منازل عربية فيه، وفي آذار 1992 فرضت الحكومة الإسرائيلية إغلاقا عسكريا على الضفة الغربية بواسطة نقاط التفتيش، كما مُنع الفلسطينيون من دخول إسرائيل والوصول الى القدس، وبالتالي قُطعت أرزاق آلاف من العمال، وفي نهاية سنة 1992م، طردت اسرائيل 415 فلسطينيا من قطاع غزة والضفة الغربية الى لبنان، حيث عاشوا في ظروف مزرية طوال شهور.[2]

لقد كانت خسائر الانتفاضة بفعل أزمة الخليج هائلة، فبالاضافة الى ما سبق، أدى تضارب المواقف بين القيادات الفلسطينية، وتوجه الاهتمامات بأزمة الخليج إلى إضعاف حدة الانتفاضة، وباتت عرضة للاهتزازات مع فترات الجذب والشد العربية، كما أدى تراجع الاهتمام الإعلامي بالانتفاضة، وإعطاء اسرائيل فرصة لتشديد حدة قمعها للانتفاضة دون تدخل رأي عام عربي أو عالمي، و التراجع الكبير في الدعم والتمويل العربي للانتفاضة كل ذلك ادى الى إثارة الإحباط واليأس في قيادات الانتفاضة.

3.2.5 الفلسطينيون في الكويت والخروج الكبير.

كان يعيش في الكويت أكثر من 400 ألف فلسطيني، موزعين على كافة المرافق الحياتية الوظيفية فيها، ونتيجة أزمة الخليج حصل هؤلاء الفلسطينيين القاطنين في الكويت على الضرر الأكبر نتيجة الموقف الرسمي والشعبي للفلسطينيين من الغزو العراقي للكويت، فقد خلقت لهم الأزمة أوضاعا مأساوية تمثلت في هجرة أعداد كبيرة منهم الى الأردن والأراضي المحتلة، فيما

[1] - مركز دراسات الوحدة العربية ، يوميات ووثائق الوحدة العربية، مرجع سبق ذكره، ص:196.

[2] - روزماري سعيد زحلان ، مرجع سبق ذكره، ص:163.

تعرض من بقي منهم في الكويت الى مضايقات وسوء معاملة تضاربت الأنباء حول حجمها ونوعها من قِبل بعض الفئات الكويتية.

إن أبا اياد – الرجل الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية – كان محقا عندما اتهم الرئيس العراقي صدام حسين بأنه يدمر عائلته التي تعيش في الكويت وبأنه يدمر كل الحركة الفلسطينية نتيجة هذا الغزو.

من العواقب الخطيرة التي حلّت بالفلسطينيين في الكويت، النزوح الجماعي، حيث اعتبره الكثيرين بمثابة موجة ثالثة من النزوح التي يعادل تأثيرها الشخصي والاجتماعي – الاقتصادي نزوح عام 1948م الذي أعقب قيام اسرائيل، ونزوح عام 1967م الذي اعقب الحرب العربية – الاسرائيلية.[1]

أدرك هؤلاء الفلسطينيون أنه سيتم تحميلهم مسؤولية ما قامت به منظمة التحرير فغادروا الكويت براً، إذ لم يكن هناك طريقة أخرى لمغادرة الكويت، وقد سافروا عبر الصحراء الحارقة ومعهم كافة امتعتهم التي حملوها في مركبات من مختلف الاحجام، توجهوا الى الأردن حيث يوجد لدى العديد منهم أقارب وأصدقاء، كما شكّل الأردن نقطة عبورهم الى الضفة الغربية وقطاع غزة، ولدى وصولهم الى الحدود أوقفتهم السلطات الأردنية، وقد استغرقت تلك العملية اشهرا طويلة، وفي مشهد مألوف باعث على الأسى، سكنوا في الخيام التي نصبت على عجل بناءً على معايير متدنية على صعيد الصحة والصرف الصحي.[2]

كان للحادثة وقع مدمر على الفلسطينيين، نزل البلاء بتجمعاتهم المقيمة في الكويت، كما أصبح وضعهم الاقتصادي مفجعا، يقول الكاتب توفيق أبو بكر ***"لقد عايشت مأساة العائدين من الكويت للاردن أذ كنت واحدا منهم ، كانت أغلبيتهم الساحقة في أوضاع مادية مزرية تماما فقد خرجوا في رحلة تيه جماعية، بينما تركوا ورائهم جني العمر وما جمعوه في رحلة الاغتراب بعرقهم ودمائهم وبيعهم عصارة فكرهم وخبراتهم الهائلة، وتركوا ورائهم مكافئة خدماتهم في مؤسسات الدولة الكويتية، والتي تجاوزت عمل أكثر من ربع قرن من الزمن للكثيرين منهم***"[3].

---

[1] - http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=7604. تاريخ الاسترجاع 2012/3/23.

[2] - روزماري سعيد زحلان ، مرجع سبق ذكره، ص:158.

[3] - توفيق أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص:67.

4.2.5 انعكاسات أزمة الخليج على الجاليات الفلسطينية في الوطن العربي.

لقد خلقت أزمة الخليج أوضاعا مأساوية لابناء الشعب الفلسطيني خارج فلسطين المحتلة وخاصة في دول الخليج، مرده الى الوضع الحرج الذي وجدوا فيه أنفسهم بعد الأزمة، والذي يتمثل في هجرة أعداد كبيرة من أفراد الجالية الفلسطينية في الكويت كما تحدثنا سابقا، كما تستشعر الجاليات الفلسطينية في بقية دول الخليج ومصر حالة من عدم الاستقرار والترحيل والاستغناء عن خدماتهم في أي وقت، فقد أشارت التقارير الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية إلى حملة عربية ودولية تستهدف الجاليات الفلسطينية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وذلك بسبب موقف قيادة المنظمة المتعاطف مع العراق في أزمة الخليج[1]، أما الفلسطينيون في لبنان، فيقول مجدي عمر:**" من المتوقع أن تطالهم الترتيبات الامنية في المنطقة التي استوجبتها نتائج حرب الخليج والتي تسعى الى نزع سلاح الفلسطينيين في الجنوب اللبناني"**[2].

أما الأردن الذي يرتبط مصيره بمصير القضية وشعبها، فإن أوضاعه الاقتصادية قد تدهورت جراء أحداث الخليج بسبب فقدان الدعم المادي الخليجي له على خلفية انحيازه الى جانب العراق خلال الأزمة، وانقطاع التحويلات المالية لرعايا الأردن مما أدى الى ارتفاع حاد في نسب البطالة والفقر بكل ما يحمله ذلك من أزمات اجتماعية ونفسية وأعباء اقتصادية على الفلسطينيين المقيمين في الأردن.[3]

إن الاوضاع المأساوية للجاليات الفلسطينية خارج الأراضي المحتلة زاد الأوضاع تعقيدا وصعوبة داخل الأراضي المحتلة، فالفلسطينيون داخل الاراضي المحتلة يواجهون مخططات امريكية – اسرائيلية للقضاء على الانتفاضة الباسلة، التي بقيت هي الورقة الرابحة الوحيدة بيد الفلسطينيين، بعد أن فقدوا الدعم العربي لقضيتهم، لذلك تأثر أبناء الانتفاضة سلبا بتردي أوضاع تلك الجاليات الفلسطينية في الخارج والتي كانت تقدم كل ما بوسعها لدعم الانتفاضة وشعبها في الداخل.

---

[1] - مركز دراسات الوحدة العربية ، يوميات ووثائق الوحدة العربية، مرجع سبق ذكره، ص:179.

[2] - مجدي عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

[3] - المرجع السابق، ص: 22+23.

المبحث الثالث: انعكاسات أزمة الخليج على العلاقات العربية – الفلسطينية.

كان ولا يزال الفلسطينيين جزءاً من البيت العربي، يعيشون أزماته ويحاربون معاركه ويناضلون لوحدته، عن أيمان وقناعة أن في وحدة العرب قوة وانتصار للحق الفلسطيني، كما أن الفلسطينيين لا ينفصلون عن جذورهم القومية، كما لا يقدرون عن الانسحاب من مواقعهم داخل البيت العربي، من جهة أخرى يرى البعض ان الفلسطينيين حريصون في علاقاتهم مع الدول العربية على الخصوصية الفلسطينية المتمثلة في تاريخ نضالهم ومقاومتهم لتحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال مثل بقية الشعوب العربية، وبذلك يرفضون التدخل في شؤونهم وقراراتهم وتمثيلهم السياسي لقياداتهم التاريخية الشرعية، وجاءت أزمة الخليج لتضع ذلك أمام التحديات الآتية:

1.3.5 انعكاسات أزمة الخليج على العلاقات الفلسطينية – الخليجية.

لقد تميزت العلاقات الفلسطينية – الخليجية قبل أزمة الخليج بالاستقرار والاستمرارية، والدعم الخليجي المتواصل للقضية الفلسطينية، فالعلاقة القومية والعاطفية التي تربط دول الخليج بالقضية الفلسطينية تعود بجذورها إلى السنوات الأولى لنكبة فلسطين، حتى وإن كانت جل دول المنطقة في تلك المرحلة المتقدمة من التاريخ العربي المعاصر، لم تكن قد وصلت بعد إلى بلورة ملامحها الوطنية في سياق جغرافيتها الراهنة، ذلك أن دعمها الشعبي والرسمي ما لبث أن تعاظم وتطور ليشكل، ومنذ سنوات عديدة، أكبر سند ودعم عربي للقضية الفلسطينية.[1]

ويمكن القول إن العلاقة الخليجية بالقضية الفلسطينية وبمجمل الفصائل التي تحمل مشروع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، لم تكن دائماً على نفس المستوى من العمق خاصة خلال العقود الأخيرة، حيث شكلت علاقة المملكة العربية السعودية بالقضية الفلسطينية، أبرز محطات العلاقات الفلسطينية - الخليجية، نظراً للثقل الإقليمي والدولي الذي يميز الدور التي تضطلع به المملكة، فقد دعمت القضية الفلسطينية سياسيا وماديا ومعنويا، ولا يقل الدور الأماراتي الداعم للقضية الفلسطينية أهمية عن الدور السعودي، فقد كانت الأمارات العربية المتحدة تشكل الحصن والملاذ الآمن لكثير من الفلسطينيين، وقد كان الدعم الاماراتي قبل أزمة الخليج مستمرا دون انقطاع، أما العلاقات الكويتية – الفلسطينية فقد كانت قبل الغزو العراقي للكويت صلبة وقوية إلى حد كبير ، حيث قدمت القيادة الكويتية دعماً كبيراً وغير مسبوق للقضية الفلسطينية ،

[1] -صحيفةالقدس على الموقعhttp://www.alquds.com/news/article/view/id/114126 تاريخ الاسترجاع 2012/3/28.

فالجالية الفلسطينية في الكويت كانت تُعد من بين أكبر الجاليات العربية المقيمة والعاملة في الخليج.

هذا كله قبل أن يدخل العالم العربي في أخطر أزمة ناجمة عن الغزو العراقي للكويت، وهي الأزمة التي أرخت بظلالها القاتمة على العلاقات الخليجية – الفلسطينية، فدول مجلس التعاون الخليجي لن ينسوا بسهولة الموقف الفلسطيني وخاصة موقف منظمة التحرير الفلسطينية المؤيد للعراق، ولذا فإن هذه الدول دعت الى تغيير في زعامة المنظمة[1]، وقد أعتبر العديد من الخليجيين أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تفتقر الى العمق المؤسسي لقياس نتائج أعمالها على المدى البعيد، كما كانت تفتقر إلى الأدوات اللازمة لتقييم ستين سنة من الصلات المستمرة بين فلسطين والخليج، لذا لم تنتبه الى التبعات الكارثية لسياستها، لذلك عمّت الدول الخليجية موجة غضب عندما شعرت بأنها تعرضت للخيانة لان منظمة التحرير لم تقدم الدعم الكامل لها في وقت أزمتها، وتحول ياسر عرفات في نظرهم الى شخصية كريهة، وفي اثناء حشد القوات الأجنبية الى الخليج، إزداد إقصاء منظمة التحرير عند الخليجيين وبات ينظر اليها بأنها حليف لبلد غازٍ.[2]

يقول روزماري سعيد زحلان " ***بعد هزيمة قوات صدام حسين وإعادة دولة الكويت بعد معارك "عاصفة الصحراء"، اقترب الشرخ في العلاقات بين الفلسطينيين والخليج من الاكتمال، وهذا ما تأكد بجريمة اغتيال ابو أياد في 15 كانون الثاني/ يناير 1991، لقد عارض علناً ربط الغزو العراقي بقضية فلسطين، وكان بوسعه إنقاذ المنظمة على المستوى السياسي لو قُدر له البقاء***"[3]، من جهة أخرى تناقلت أوساط فلسطينية وعربية احتمال أن تكون أجهزة المخابرات العراقية أو اطراف فلسطينية مرتبطة بها وراء حادث الاغتيال، بسبب مواقف أبو أياد من أزمة الخليج، حيث نُسبت إليه تصريحات يبدي فيها معارضته لذلك، كما رفض الالتزام بالقيام بعمليات ضد مصالح الدول المتحالفة في حال اندلاع الحرب، الأمر الذي أثار حفيظة وغضب الرئيس العراقي وياسر عرفات.

وقد أصرت الدول الخليجية على أن يندم ويتأسف الفلسطينيون لموقفهم من أزمة الخليج، الا أن الندم بحد ذاته لم يكن كافيا، فقد أوقفت الدول الخليجية دعمها المالي الى الفلسطينيين، وتبنت

[1] - آراء فلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص:99.

[2] - روزماري سعيد زحلان، مرجع سبق ذكره، ص: 158.

[3] - المرجع السابق، ص: 159.

إجراءات عقابية ضد الفلسطينيين المقيمين في بلادها مثل القيام بطردهم أو سجنهم، وفرض قيود حازمة على نشاطاتهم الاجتماعية والاقتصادية.[1]

بالنسبة لدولة الكويت فقد أعلنت انسحابها من الموضوع الفلسطيني، وفرضت على الفلسطينيين نزوح كبير، وفتحت جرحا عميقا في العلاقة الانسانية بين شعبي الكويت وفلسطين داخل البيت العربي، والتحدي المصيري ليس في وقف دعمها السياسي والمعنوي والمادي للفلسطينيين ومنظمة التحرير، بل في تحويل العلاقة الى علاقة سفك دم، وتشويه حياة وإلغاء وجود فلسطيني بتهديد مستقبل حوالي 400,000 فلسطيني على أرض الكويت بخروج حوالي 80 الف الى العراق و 200 الف الى الأردن، واعتقال حوالي 12 – 15 ألف فلسطيني.[2]

كما أن الشرخ الكبير في العلاقات الفلسطينية – الخليجية كان عندما حاولت بعض الدول الخليجية إنهاء المقاطعة لاسرائيل، وإقامة علاقات ودية معها، فقد أيد الملك فهد في تموز/ يوليو 1991 دعوة الرئيس مبارك إلى أن تنهي جامعة الدول العربية مقاطعتها لاسرائيل مقابل وقف بناء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية[3]، وبحسب مقولة أحد المسؤولين الكويتيين إثر حرب الخليج في رده على رغبة مسؤول سعودي بالسفر مع شركة ال عال الإسرائيلية، قال: " هذا لا شيء... أنا سأذهب في رحلة كروز عبر المتوسط، والتي ستتوقف في حيفا لمدة أسبوع"، فقال المسؤول السعودي، أنت تمزح، لكن المسؤول الكويتي أجاب : " أنا اعني ما أقول"، وهنا تجاوب المسؤول السعودي وقال : " إذن سأنضم إليك".[4]

يقول فتحي الشقاقي : " ***بدأت بعض الدول والانظمة العربية إعادة النظر في موقفها من الدول اليهودية ودورها الاقليمي، فالشعور السابق بأنها دولة توسعية وعدوة يتحول اليوم إلى شعور بأن هناك مصالح مشتركة تجمع الطرفين، وأن الدولة اليهودية يمكن أن تلعب دوراً ايجابيا ومفيدا في استقرار وبقاء هذه الانظمة، وفي استقرار علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية .. وقد تقوم السعودية والكويت على سبيل المثال بايقاف العمل باجراءات المقاطعة الاقتصادية ضد الكيان الصهيوني***"[5].

---

[1] - آراء فلسطينية ، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

[2] - المرجع السابق، ص: 162.

[3] - روزماري سعيد زحلان، مرجع سبق ذكره، ص: 160.

[4] - آراء فلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص: 162.

[5] - فتحي الشقاقي، مرجع سبق ذكره، ص: 341.

ولإن إسرائيل كانت قد انتهجت خطأ مؤيدا لدول التحالف ضد العراق، ولانها لم تحرج الشركاء العرب في التحالف بمهاجمتها العراق بعد قصف اسرائيل بالصواريخ العراقية، فإن دول الخليج تكن الشكر لاسرائيل إن لم يكن علنا فسرا، كما أن السعودية ودول الخليج ستلين مواقفها تجاه اسرائيل بسبب حقيقة وقوف الفلسطينيين إلى جانب العراق خلال أزمة الخليج، إضافة الى ذلك فقد عملت دول الخليج على تطبيع العلاقات الخليجية – الاسرائيلية، فمثلا كشفت دراسة للدكتور بشير صقر أن الصحفي الاسرائيلي (ستيف رودان) ذكر في (الجيروزاليم بوست) في 1994/9/17م،" ***إن حرب الخليج عام 1991 قد شكلت منعطفا هاما بالنسبة لصناعات إسرائيل العسكرية لانها مكنتها من بيع الاسلحة الاسرائيلية على نطاق واسع للولايات المتحدة وحلفائها العرب"1 .***

فمثلا اشترت السعودية منها منصات إطلاق صواريخ (توماهوك) وقذائف مضادة للدروع وطائرات استطلاع بدون طيار وأجهزة ملاحة، فضلا عن 14 جسر عسكرياً صنّعتها شركة تاس الإسرائيلية، يقدر سعر الجسر الواحد بمليون دولار) ويضيف الخبيران الأمنيّان (ميلمان ورافيف) أن إسرائيل شحنت للسعودية مناظير للرؤية الليلية ومعدات لزرع الألغام، وقد أمرالجنرال (شوارتز كوف) قائد قوات التحالف الغربى ضد العراق بإزالة جميع الكتابات العبرية المنقوشة على الأسلحة حتى لا يكتشف أحد منشأها.[2]

الا أن دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية تدرك جيدا أنه من أجل تعزيز مواقفها على الجبهة الداخلية والعربية، فانها بحاجة ماسة الى الاستمرار في تأكيد اهتمامها بالقضية الفلسطينية، فالسعودية لا يمكن أن تتخلى عن القضية الفلسطينية طالما أن الحرم الشريف يرزخ تحت الاحتلال الاسرائيلي، وخاصة لان السعودية هي حامية الاماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، إن سياسة السعودية حول احتلال بيت المقدس وبقية الأراضي العربية، ترتبط بشدة بالعامل الديني ، كما هو واضح في خطة الملك فهد السلمية التي طرحها في مؤتمر فاس عام 1982م[3]، فقبول السعودية بانهاء حالة العداء مع اسرائيل دون التوصل الى تسوية شاملة سيؤدي الى خلق مشاكل للأسرة السعودية الحاكمة وبقية السلالات الحاكمة في دول الخليج العربي.

---

[1] -مقال للدكتورة حنان نورا الحايك على الموقع http://syrian.banouta.net/t38-topic تاريخ الاسترجاع 2012/4/2.

[2] - http://syrian.banouta.net/t38-topic.

3 - آراء فلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

فعند انعقاد مؤتمر مدريد دُعي مجلس التعاون الخليجي الى إرسال مندوب بصفة مراقب، وإلى المشاركة في تنظيم التفاوض على القضايا المتعددة الاطراف، وبشكل مفاجئ ظهر السفير السعودي لدى الولايات المتحدة الأمريكية الأمير بندر بن سلطان، الذي شارك في الإعداد للمؤتمر بشكل مباشر، وشارك بصفة رسمية كعضو في وفد مجلس التعاون الخليجي.[1]

2.3.5 انعكاسات أزمة الخليج على العلاقات الفلسطينية – المصرية.

إن الشرخ الكبير الذي حدث في العلاقات المصرية – الفلسطينية في اعقاب الاجتياح العراقي للكويت ووقوف القيادة الفلسطينية إلى جانب العراق خلق أجواء شبيهة بتلك التي خيمت على العلاقات المصرية الفلسطينية عند إبرام اتفاقيات كامب ديفيد. وهذا لا يعني بأن العلاقات الفلسطينية المصرية ما بعد شرخ كامب ديفيد كانت خالية من الأزمات. فالمتمعن في مسيرة العلاقات هذه يرى بوضوح أزمات دورية تخيم على هذه العلاقات الأخوية، لكن تلك الآزمات كان يتم السيطرة عليها في وقت قصير، وذلك بسبب التوافق بين القيادتين المصرية والفلسطينية حول أسس التسوية السلمية للصراع العربي – الاسرائيلي، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، حيث أدى ذلك التوافق الى تحجيم الأزمات الدورية التي تُثار والسيطرة عليها في وقت مبكر.

يقول لطفي الخولي: ***" في تقديرنا أن هذا الخلل يكمن أول ما يكمن في ان كلًا من طرفي العلاقة ، يعتقد ان التوافق العام حول أسس التسوية، يعني التطابق التام بين كل المواقف والاساليب والخطاب السياسي لكل من القاهرة ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا غير ممكن بل لعله مستحيل واقعيا "***.[2]

وقد أكد الدكتور عدنان مسلّم أن مصر تؤكد دائماً التزامها لمعاهدات السلام التي تم توقيعها مع اسرائيل، وتراهن دائماً على الدور الكبير للولايات المتحدة الأمريكية في عملية التسوية السياسية في المنطقة في حين يختلف تعامل القيادة الفلسطينية والثورة الفلسطينية مع إسرائيل وامريكا اختلافا جذرياً. فعلاقة الفلسطينيين مع إسرائيل هي علاقة عداء مبنية على المقاومة السياسية والمسلحة بينما علاقتهم مع أمريكا هي علاقة غير ودية كما يراها الفلسطينيون، ولحد ما تعتبر علاقة عدائية بالنسبة لبعض الأطراف الفلسطينية. فأمريكا كما يراها الفلسطينيون، تقف دائما وراء إسرائيل في توسعها وهي قادرة ولكنها لا تريد ممارسة الضغط على إسرائيل

[1] - روزماري سعيد زحلان، مرجع سبق ذكره، ص:162.

2 -مقال للدكتور عدنان مسلم على الموقع http://admusallam.bethlehem.edu/publications/April1990A.htm تاريخ الاسترجاع 2012/4/4.

لابداء مرونة في عملية التسوية السياسية. وهكذا يظل تعامل الثورة – الانتفاضة – مع التحالف الأمريكي الإسرائيلي مختلفا جذرياً عن تعامل الدولة المصرية معه، وهو بؤرة الأزمات الدورية.

ويرى عدنان مسلّم أن ثمة عامل آخر أخذ يلعب دوراً في تأزم العلاقات المصرية - الفلسطينية عشية اندلاع أزمة الخليج ينبع إلى حد ما في الاختلافات الجوهرية في المواقف المصرية الفلسطينية من إسرائيل والولايات، فمع استنفاذ دور مصر في إيجاد حل للقضية الفلسطينية في أوائل عام 1990 نتيجة المماطلات والمراوغات الإسرائيلية وعدم فعالية أمريكا كحليف استراتيجي لمصر في العملية السلمية واليأس الفلسطيني العميق من تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي بعد سلسلة تنازلات قدمها الجانب الفلسطيني في مبادراته السلمية في عام 1988، أخذت القيادة الفلسطينية تتوجه إلى العمق العربي وبالتحديد العراق الذي كان مشتركاً في الصراع العربي الإسرائيلي منذ 1948 لإيجاد الحل في الوقت الذي شاهدت فيه المنظمة تعاظم حجم الدور الإقليمي للعراق ليس فقط نتيجة الانتصار العسكري الحاسم الذي أحرزه ضد إيران ولكن أيضا نتيجة الدور السياسي والعسكري المدعوم تكنولوجيا وخبراتيا الذي يقوم به العراق في مواجهة التهديد الإسرائيلي.[1]

ومع اندلاع أزمة الخليج في 2 آب 1990 بدأ الشرخ الكبير في العلاقات المصرية – الفلسطينية، فقد دخلت تلك العلاقات مرحلة جديدة قريبة الى حد كبير من القطيعة التي أصابت العلاقات بعد اتفاقية كامب ديفيد، فقد شنت الحكومة المصرية هجوما شرسا على منظمة التحرير وقياداتها لتأييدهم العراق، مما دفع القيادة الفلسطينية لاصدار بيان يستنكر هذه الحملات في 2 ايلول 1990 ويحمل الرئيس المصري حسني مبارك المسؤولية الكاملة عن هذه الحملات المجحفة بحق القيادة الفلسطينية، إن الحملة الاعلامية الشرسة، وصلت الى حد التحريض على الشعب الفلسطيني، محملة إياه ظلما وجورا مسؤولية ما حدث ويحدث في منطقة الخليج ابتداء من أعمال العدوان وحتى المشاركة في أعمال عسكرية، فهذه الحملة الإجرامية، تتوافق وتتناظم مع ما تبثه أجهزة الإعلام الإسرائيلية وبعض الأجهزة الأجنبية من سموم وأكاذيب والتي بدأت تنعكس بشكل خطير على أمن ووجود ومصير الشعب الفلسطيني برمته، وخصوصاً وهي تعلم أن حملة الأقلام المصريين المعروفين لا يصدرون عن هوى واعتقاد، دائما عن قرار

[1] -مقال للدكتور عدنان مسلم على الموقع http://admusallam.bethlehem.edu/publications/April1990A.htm تاريخ الاسترجاع 2012/4/4.

رسمي مصري، حيث وجهت اتهامات إلى سياسة الرئيس مبارك مفادها بأن القيادة المصرية استخدمت القضية الفلسطينية كجسر للعودة إلى الجامعة العربية ليس إلا، وحين تحقق لها ما أرادت، بدأت سياسة العداء لمنظمة التحرير الفلسطينية.[1]

هذا الشرخ الكبير في العلاقات المصرية – الفلسطينية أدى كذلك إلى ترويج الاشاعات عن توقع حدوث تغيير جذري في السياسة المصرية تجاه المسيرة السلمية في المنطقة وذلك انتقاماً من الموقف الفلسطيني من أزمة الخليج. وعملت مصر مبادرة جديدة، تم تنسيقها مع الحكومة السورية، إيجاد البديل لياسر عرفات والسعي إلى تأسيس صحيفة فلسطينية جديدة في الأراضي المحتلة تعبر عن وجهات نظر مخالفة لمنظمة التحرير والسماح لوفد من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة للتوجه للقاهرة لاجراء مباحثات فيها.

وكانت أوساط مقربة من الائتلاف المعادي للعراق قد أدلت بتصريحات معادية للقيادة الفلسطينية أثناء حرب الخليج مفادها بأن "***أفضل ما يمكن للفلسطينيين ان يأملوه هو تحقيق شكل من الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين تحت سيطرة إسرائيل، الأردن أو ربما مصر..الرأي السائد بين الرسميين في مصر وأماكن أخرى هو ان الوقت قد حان لظهور قيادة فلسطينية جديدة ربما من المناطق المحتلة للتفاوض بشأن تسوية للمأزق الإسرائيلي الفلسطيني.***" [2]

ان الموقف الرسمي المصري من الانتفاضة اصبح بعد الازمة مغايراً تماماً للموقف المصري من الانتفاضة والقضية الفلسطينية والذي انتهجته الحكومة المصرية ما بين 1987 و 1990 والمبني على الدعم الكامل للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

لكن هذه المخاوف الفلسطينية قد تبددت في الحديث الذي أدلى به وزير خارجية مصر د. عصمت عبد المجيد إلى مجلة المصور أثناء حرب الخليج في شباط/فبراير 1991 حين قال: بالرغم من الموقف الفلسطيني المؤيد للعراق فمنظمة التحرير "***ما زالت الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني***" وفي نفس الأسبوع، استقبل وزير الخارجية عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية جمال الصوراني في اطار التشاور بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقبل ذلك بأيام قليلة وفي البيان الختامي لاجتماع دول التحالف العربي المناوئ للعراق أثناء حرب الخليج، أكد الوزراء حق الفلسطينيين في تقرير المصير واقامة دولتهم، وعلى ضرورة

[1] - http://admusallam.bethlehem.edu/publications/April1990A.htm تاريخ الاسترجاع 2012/4/4.

[2] - نفس الموقع السابق.

انسحاب القوات الإسرائيلية من كافة الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس العربية والجولان وجنوب لبنان.[1]

3.3.5 انعكاسات أزمة الخليج على العلاقات الفلسطينية – السورية.

لقد تميزت العلاقات الفلسطينية – السورية بالكثير من الأحداث والمواقف التي تراوحت بين مد وجزر وذلك تبعا للظروف المحيطة التي حكمت تلك العلاقات، فسوريا يقيم فيها حوالي 300 الف فلسطيني[2]، معظمهم موزعون في عشرة مخيمات، كان أعنف تلك العلاقات السورية الفلسطينية وأشدها تلك التي تجسدت في حرب لبنان بين قوات منظمة التحرير الفلسطينية والقوات السورية على الاراضي اللبنانية، حيث وقف النظام السوري إلى جانب القوى في لبنان في حربها ضد الوجود الفلسطيني على الأراضي اللبنانية، حيث مارست تلك القوات القتل والاعتقال للكثير من الفلسطينيين.

إن المتتبع لتاريخ العلاقات الفلسطينية – السورية سيشهد -دون شك- وعلى مدى عشرات السنين حالات متعددة ومتواترة من الصعود والهبوط والتوافقات والخلافات ، من بينها الهبوط في العلاقة الذي نتج عن أزمة الخليج، فمنذ بداية الأزمة دانت الرئاسة والحكومة في سوريا الغزو العراقي، استنادا الى رفض استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها بين الدول العربية، بل تحريمها كليا لتناقضها مع ميثاق الجامعة العربية، وميثاق الامم المتحدة، ونتائج الغزو السلبية على العمل العربي المشترك والأمن القومي العربي، فطالبت القيادة السورية بانسحاب العراق وعودة حكومة الكويت إلى ممارسة مهامها.

وكانت سوريا من أولى الدول العربية التي دعت إلى قمة عربية طارئة في 2 اغسطس 1990 لتدارك الازمة ، انطلاقا من الرفض السوري لاي تدخل أجنبي في الأزمة، كما أكد الرئيس السوري حافظ الأسد أن السبب الرئيسي لوجود الحشد العسكري الغربي في منطقة الخليج، هو الغزو العراقي للكويت، ما يعني أن الاساس في الازمة هو الغزو، وليس التدخل الاجنبي.[3]

---

[1] - http://admusallam.bethlehem.edu/publications/April1990A.htm

[2] - آراء فلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص:163.

[3] - http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/11/sec043.htm تاريخ الاسترجاع 2012/4/30.

لم يكتف النظام السوري بإدانة الغزو العراقي للكويت، بل تعدى ذلك لتشترك سوريا في معسكر التحالف ضد العراق، حيث تم تشكيل قوة عسكرية سورية، تم ارسالها للاشتراك في الدفاع عن المملكة العربية السعودية.

يتضح مما سبق أن موقف الحكومة السورية من أزمة الخليج كان مخالفاً تماما لموقف منظمة التحرير الفلسطينية، لذلك تركت الازمة آثارا على العلاقات الفلسطينية – السورية حصرها الباحث في التالي:

1- إن إدانة الحكومة السورية للغزو العراقي ووقوفها ضمن معسكر التحالف ضد العراق، يعني انها معارضة لموقف جميع الدول التي وقفت الى جانب العراق ومن ضمنها موقف منظمة التحرير الفلسطينية.

2- رفضت سوريا مبادرة الربط التي أعلن عنها الرئيس العراقي في بداية الغزو، والتي أيدتها القيادة الفلسطينية، والداعية الى الربط بين مختلف أزمات المنطقة، أي بين الغزو والصراع العربي – الاسرائيلي، واحتلال اسرائيل أراضي عربية، بعد عام 1967، بما فيها الجولان المحتل، ووصفت دمشق المبادرة بأنها مناورة عراقية لكسب الوقت.[1]

3- استغلت سوريا أزمة الخليج لتوثيق علاقتها بكل من مصر والسعودية، وكان انهيار مجلس التعاون العربي فرصة ثمينة لكي تُظهر نفسها كفاعل إقليمي عربي لا يمكن تجاهله، وأن الغزو العراقي لم يفلح في عزل سوريا عن التفاعلات العربية المختلفة، كما أن الموقف السوري الرافض للغزو، جدد ثقة النظام السعودي بقدرة دمشق على أداء دور في مواجهة الخطر العراقي.[2]

4- لقد حاول النظام السوري التعامل مع قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية ويظهر ذلك بوضوح من خلال محاولته انعاش علاقة المنشقين والمعارضين لمنظمة التحرير الفلسطينية في دمشق، مع داخل الأراضي المحتلة، كاصدار جريدة يومية أو أسبوعية أو بيانات دورية أو احياء تجمعات سياسية أو مكاتب اعلامية، وكانت تهدف الحكومة السورية من وراء ذلك اضعاف دور منظمة التحرير الفلسطينية.[3]

---

[1] -موسوعة مقاتل من الصحراء http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/11/sec043.htm

[2] - نفس الموقع السابق.

[3] - آراء فلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص: 163.

5- بعد انتهاء الحرب وخلال التجهيز للمؤتمر الدولي حاولت سوريا من خلال استعدادها للمشاركة في المؤتمر تنسيق موقفها مع الأردن وغيره وكذلك مع منظمة التحرير للتوصل الى موقف سياسي مشترك، فالسوريون لهم نفوذ على بعض الفصائل الفلسطينية، لذا اعتقد النظام السوري أن له دور كبير في بلورة موقف سوري – فلسطيني مشترك، فسوريا وحدها لم تتمكن من القيام بهذا الدور إلا من خلال تطبيع وتحسين علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل التحضير لمحادثات مع اسرائيل وأيضا لاعتبارات سياسية وأيدولوجية داخلية، في نفس الوقت كانت الحكومة السورية تطمح في استخدام الموضوع الفلسطيني كورقة مساومة في أي مفاوضات سلام مستقبلية.[1]

إن حالة عدم الاستقرار في العلاقة الفلسطينية – السورية لم تكن وليدة لحظة بعينها أو فترة زمنية محددة ، وانما هي ناتجة عن كل العوامل آنفة الذكر، خاصة وأن النظام السوري لم يستطع التفريق في الموقف بين مسألتين هما: الموقف من القيادة الفلسطينية، والموقف من كيان فلسطيني مستقبلي تسعى منظمة التحرير الفلسطينية الى اقامته وتجسيده على أرض الواقع ، وانما وضعت كل شئ في سلة واحدة وبنت كل موقفها على هذا الاساس في محاكمتها للموقف الوطني الفلسطيني، في الوقت الذي ظلت فيه قيادة منظمة التحرير تتوجس الخوف والحذر وعدم الثقة من نظام حاول ويحاول جاهدا فرض هيمنته وسيطرته عليها.

النظام السوري الذي يعتبر نفسه طليعة في المواقف القومية والوطنية لم يأخذ بالحسبان الفارق والتفاوت بين وضع الدولة السورية ككيان مستقل وموجود وفاعل وله علاقاته وارتباطاته ومحيطاته وظروفه ومؤسساته، وبين الوضع الفلسطيني الذي ما زال يقاتل ويحارب ويجاهد ويسعى لان يكون له موطئ قدم بين شعوب الارض والدول المستقلة ذات السيادة، مع ادراكنا ان كل العلاقات هي تعبير عن مصالح اقتصادية وسياسية واجتماعية مختلفة، وهذا هو نفسه الذي حكم العلاقات الفلسطينية – السورية على مدى سنوات طويلة وجعلها تتعرض الى هزات عنيفة كثيرة ومتواترة من بينها زلزال الخليج.

4.3.5 انعكاسات أزمة الخليج على العلاقات الفلسطينية – الاردنية.

قبل الخوض في أثر أزمة الخليج على العلاقات الاردنية – الفلسطينية، لا بد من الاشارة الى أن العلاقة بين البلدين تتميز بخصوصية كبيرة تختلف عن علاقة اي من البلدين بالدول الأخرى

[1] - آراء فلسطينية، مرجع سبق ذكره، ، ص: 108+ 109.

وتعود هذه الخصوصية لعدة أسباب منها تداخل النسيج الاجتماعي بين الشعب الاردني والشعب الفلسطيني ، وكذلك الترابط الكبير بين البلدين حيث يظهر من خلال الدعم الكبير الذي قدمه الأردن للشعب الفلسطيني وللقضية الفلسطينية خلال القرن الماضي، فبعد حرب عام 1948 وجد الزعماء الفلسطينيون أن افضل وسيلة للحفاظ على الأراضي الفلسطينية هو قيام الوحدة بين الضفتين، ومبايعة الملك عبدالله بن الحسين ملكا على الاردن وفلسطين، كما أن الاردن يعتبر من أول الدول التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية بعد قيامها عام 1964، وفي عام 1968 وقعت معركة الكرامة بين الجيش الأردني والفدائيين الفلسطينيين من جهة والقوات الاسرائيلية من جهة أخرى حيث حاولت اسرائيل القضاء على وجود المقاومة الفلسطينية في منطقة الكرامة، ولكنها تعرضت للهزيمة في تلك المعركة.

إن كل تلك الأحداث السابقة تدل على مدى الترابط الذي تتمتع به العلاقات الاردنية – الفلسطينية، لكن تلك العلاقات كانت تتعرض لعدد من الاضطرابات بين الحين والاخر وهذا أمر طبيعي في العلاقات الدولية، فقد شهد العام 1970م تفجرا في العلاقة بين الطرفين، وأدى ظهور المنظمات الفدائية في الأردن الى حالة من الفوضى وانعدام الامن، وقد حصلت العديد من محاولات التهدئه بين التنظيمات الفدائيه والحكومه الأردنيه، وكان ذلك برعايه مصرية ولم تنجح جهود التسويه بين منظمة التحرير والأردن بالشكل المطلوب وقد استمرت المواجهات بين التنظيمات الفدائيه والقوات الأردنية الى أن أجبرت المنظمات الفدائيه الى التراجع الى خارج عمان وبعد ذلك خرجت المنظمات الفدائيه الى لبنان، كما شهدت الأعوام التي سبقت أزمة الخليج علاقات مد وجزر بين فلسطين والأردن، وبالرغم من تلك العلاقات المتوترة في بعض الاحيان ، كان الاردن يؤكد دعمه باستمرار للقضية الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني الشقيق.

منذ بداية أزمة الخليج اتخذت الحكومة الأردنية موقفا يكاد يكون شبيها الى حد كبير بالموقف الفلسطيني، فالموقف الاردني من الازمة يتراوح بين محطات كثيرة، مرة اتجاه التأييد الكامل للسياسة العراقية، ومرة اخرى في محاولة البُعد بنسبة صغيرة عن خط التأييد الكامل للغزو العراقي للكويت.[1]

[1] - ابراهيم محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

فالملك حسين تربطه علاقة شخصية وقوية بالرئيس صدام حسين، والأردن يعتمد إعتماد كبيرا على البترول الذي يأتي اليه من العراق[1]، لذلك نجد الموقف الاردني من الأزمة يقوم على تأييد السياسة العراقية، والتركيز على مهاجمة التدخل الأجنبي في المنطقة، والمطالبة باحتواء الأزمة في إطار العمل العربي المشترك، إضافة الى محاولة ابراز مخاطر التهديد الاسرائيلي للأردن خلال تلك المرحلة رداً على تصاعد نغمة التهديد العراقي، وذلك تحسباً لأي هجوم عراقي محتمل على اسرائيل.[2]

يرى الباحث أن العلاقات الأردنية – الفلسطينية في أثناء أزمة الخليج اتسمت بالتعاون والتقارب ويظهر ذلك بوضوح من خلال ما يلي:

اولا: تقارب الموقف الأردني سواء أكان الموقف الرسمي أو الموقف الشعبي مع الموقف الفلسطيني من الغزو العراقي للكويت وحرب تحريرها، فقد كان موقف الاردن منذ بداية الأزمة يقوم على مناهضة التواجد الاجنبي في المنطقة، ورفض استخدام القوة، والايمان بوجود وسائل سلمية تحل بها الخلافات غير القوة، إضافة الى الايمان بأن هناك امكانية لاحتواء الأزمة داخل البيت العربي دون اللجوء لمساعدة القوة الغربية ، وبذلك كان الموقف الاردني قريبا ومشابها الى الموقف الفلسطيني الى حد كبير.

ثانيا : كان للموقف الأردني والفلسطيني من الأزمة اثر كبير على مسار العلاقات الاردنية – الفلسطينية، إضافة الى آثار وانعكاسات الأزمة على القضية الفلسطينية وعلى مسيرة السلام، كما أن مبادرة الربط التي اعلن عنها الرئيس العراقي في 12 اب 1990 كانت على جدول اهتمام القيادتين السياسيتين الاردنية والفلسطينية، من هذا المنطلق كان لدى القيادتين الفلسطينية والأردنية أمل في حل القضية الفلسطينية.[3]

ثالثا: التقارب والتشابه في آثار أزمة الخليج على الأردن وفلسطين، فقد عانى كل من الاردن وفلسطين من وقف المساعدات، وفرضت عليهما قيودا اقتصادية مباشرة من قِبل الولايات المتحدة الامريكية ودول الخليج العربي، بالاضافة الى ذلك فقد عانى اقتصاد كل من البلدين من تراجع حاد.

---

[1] - محمد الرميحي، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

[2] - ابراهيم محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص:106.

[3] - طلعت ابو جرار، مرجع سبق ذكره، 55.

من جهة أخرى يرى البعض أن العلاقات الفلسطينية – الأردنية بعد أزمة الخليج دخلت مرحلة جديدة، فقد أكد الدكتور مهدي عبد الهادي بعد انتهاء الازمة مباشرة أنها جاءت لتفرض تحديات جديدة على حاضر ومستقبل العلاقات الفلسطينية – الأردنية، باعتبار أن الموضوع الفلسطيني هو الاساس للسياسة الاردنية، داخليا في قضايا الاستقرار والأمن في الأردن، وخارجيا في شؤون العلاقات الخارجية للاردن سواء أكانت علاقات اقليمية او دولية، وأكد عبد الهادي ان هذه التحديات شملت صعيدين أحدهما أردني والآخر اسرائيلي.[1]

فعلى الصعيد الاردني، كانت المشكلة ذات ثلاثة ابعاد، البعد الاول: كان بشأن المجموعة السكانية الفلسطينية النازحة من الكويت والتي دخلت الى الأراضي الاردنية، فكانت المشكلة الرئيسية في حاضر ومستقبل هؤلاء هي: أن المصلحة الفلسطينية تتطلب عدم توطينهم الدائم في الاردن، كما أن المصلحة الاردنية هي عدم صهرهم في الهوية الأردنية كما كان الحال في الماضي بالنسبة لبعض المجموعات السكانية الفلسطينية، بل في ضرورة استمرار التركيز على توجيه التطلعات الفلسطينية نحو وطن قومي فلسطيني ودولة مستقلة على الأرض الفلسطينية بالاضافة الى أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لا تقدر على تحمل اعباء حضورهم المؤقت في الأراضي الأردنية، والبعد الثاني للمشكلة يتمثل في: الفروقات بين الاولويات في المصالح والعلاقات لدى الجانب الاردني والفلسطيني، وأثر ذلك على حاضر ومستقبل الاراضي المحتلة، مع الاخذ بعين الاعتبار قرار الانفصال الاردني في 31 تموز 1988م، فإن الضغوط الاقتصادية والمالية والسكانية على الاردن، وعدم تقديم الدول العربية أو القوى السياسية الدولية أي إطار سياسي لدور اردني، أو دور لمنظمة التحرير الفلسطينية، سيجد الاردن نفسه مضطرا للاستمرار في تعليق تحركه السياسي المشترك مع منظمة التحرير الفلسطينية، حتى يتسنى له منفردا الدخول في صفوف التحالفات الجديدة التي أفرزتها أزمة الخليج، إما عبر مصر أو سوريا أو حتى الولايات المتحدة الامريكية، تمهيدا لتهيئة الظروف الملائمة لتأمين الامن والاستقرار في الاردن من جهة ، والتحرك المشترك مع الفلسطينيين او حتى اي تحرك عربي مشترك معهم، وهنا قد تعود العلاقات الفلسطينية – الأردنية الى عهد التصاعد والهبوط أو التوتر وحتى التصادم، وتكون الارضية الملائمة والداعمة لهذا التصادم الجديد هو المشاكل التي عانى منها المجتمع الأردني بالإضافة الى المجموعة الفلسطينية التي نزحت من الكويت الى الاردن، والبعد الثالث للمشكلة كان بسبب الصحوة الاسلامية ودور تياراتها المتزايدة على

[1] - آراء فلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 164.

الساحة الاردنية، فقد تفتح تلك التيارات المجال امام احتمالات الصراع على الساحة الأردنية خصوصا في ظل المشاكل التي يعاني منها المجتمع الاردني في ذلك الوقت، الأمر الذي يزيد من التناقضات داخل المجتمع الاردني والعلاقات السياسية الخارجية للأردن.[1]

أما الجانب الثاني من التحديات على الصعيد الاسرائيلي فكان أيضا ذا قسمين، القسم الأول: يتمثل في استمرار اليمين الاسرائيلي المتطرف بالدعوة الى دمج شعبيْ فلسطين والأردن، وايجاد فلسطين جديدة على الارض الأردنية، ويبرر اليمين المتطرف ذلك بالارتباطات التاريخية والانسانية بين الشعب الفلسطيني والأردني، إضافة الى التواجد الفلسطيني الكبير في الأراضي الأردنية، والادعاء الاسرائيلي بضعف الحدود مع الأردن، وعبور المقاومة الفلسطينية من خلالها، وبالتالي تعمل اسرائيل على محاولة احتلال الأغوار وإقامة حزام أمني مثلما فعلت في الجنوب اللبناني.[2]

أما القسم الثاني من التحدي الاسرائيلي، فهو يتمثل في تمسك حزب العمل الاسرائيلي في الخيار الأردني للوصول الى حل سياسي للمشكلة الفلسطينية، وعلى الرغم من تأكيد الحكومة الاردنية المستمر بأنه لن يكون هناك بديل عن الفلسطينيين وقيادتهم الشرعية (منظمة التحرير) في أي محادثات أو مفاوضات ، وهو الموقف القائم على مصلحة حقيقية أردنية في الدرجة الاولى وقناعة تامة باستحالة أي عمل عكس ذلك، ***" الا أن الاردن وقد يجد نفسه وسط مشاكل داخلية متصاعدة ومتوترة، وطرق اسرائيلي يومي على الباب الاردني، بالاضافة الى تعامل جديد مع محور اقليمي جديد، وضغوطات امريكية، الامر الذي يدفع الاردن للعمل من جديد والخروج من العزلة، وذلك بصياغة جديدة للعلاقات مع الفلسطينيين في الداخل والخارج وقيادتهم الشرعية الوحيدة "***[3].

وعند انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في مدريد عام 1991 حضر الفلسطينيون المؤتمر كوفد مشترك مع الاردن، فليس من المعقول أن ينعقد المؤتمر لحل الصراع في الشرق الأوسط من دون مشاركة ممثلين عن الشعب الفلسطيني، وكان من الطبيعي أن توجه الدعوة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولكن الحكومة الاسرائيلية برئاسة اسحق شامير رفضت مشاركة منظمة التحرير بوفد فلسطيني مستقل، وفي النهاية تم الاتفاق على أن يُمثل الفلسطينيون بوفد مشترك مع الأردن وبرئاسة أردنية، ووضعت اسرائيل شروطا على المشاركة الفلسطينية، بأن لا

[1] - آراء فلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص: 165.

[2] - المرجع السابق، ص: 166.

[3] - المرجع السابق، ص: 166.

يحضر المؤتمر فلسطينيو الشتات، أو من هم أعضاء في منظمة التحرير، وقد تجاوبت الإدارة الأمريكية مع هذه الشروط، فالتأكيد على الوفد المشترك كان صريحا في كتاب الدعوة الذي بعثت به الادارة الامريكية الى الجانب الفلسطيني، واعتبرت الموافقة الفلسطينية على المشاركة بوفد مشترك مع الاردن تراجع فلسطيني عن تمثيل الشعب الفلسطيني سعت إليه منظمة التحرير طيلة سنوات طويلة، وعودة من جديد الى مشاركة الأردن في تمثيل الفلسطينيين، وإذا كان قرار فك الارتباط الأردني الفلسطيني، قد منح الفلسطينيين التحدث والتمثيل المنفرد لفلسطين، فإن الدعوة الامريكية للفلسطينيين لحضور مؤتمر مدريد تجاهل هذا القرار وأعاد مشكلة التمثيل الفلسطيني مرة أخرى الى الحلبة الاردنية – الفلسطينية المشتركة، وبناء على ذلك فقد تشكل الوفد الأردني – الفلسطيني برئاسة وزير الخارجية الأردني.[1]

وفى الواقع العملي للمفاوضات فقد كان هناك وضوح بين الجانب الأردني والجانب الفلسطيني فى الوفد المشترك على أن يتفاوض كل طرف حول المسائل الخاصة به كما أن المفاوضات على الجانب الفلسطيني كانت تسير بعلم وموافقة وتوجيهات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ابتداء من تشكيل الوفد المفاوض ومرورا بكافة تفاصيل المفاوضات ، ومع ذلك فقد أثار تشكيل الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك، المخاوف عند الطرف الفلسطيني من إمكانية إعادة السيطرة الأردنية من جديد على الوضع الفلسطيني ومستقبله، حيث لم يكن هناك تعاون أو تنسيق واضح بين الوفدين فى واشنطن، بل أن الشكوك والمخاوف هى التى سيطرت على الطرفين لدرجة أنه حينما طالب الوفد الأردني أثناء الجولة الرابعة للمفاوضات الثنائية في واشنطن من الجانب الإسرائيلي تحديد فهمه لقرار مجلس الأمن رقم 242، اعتبره الجانب الفلسطيني بمثابة إحياء للسيادة الأردنية على الضفة الغربية المحتلة على الرغم من تأكيدات المسؤولين الأردنيين ومن أعلى المستويات على أن مثل هذه النوايا غير موجودة أبدا، وإلا لما اتخذ الأردن ومن جانب واحد قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، وقد أكد الأردن بعد ذلك وباستمرار على وحدانية وشرعية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني وللقضية الفلسطينية.[2]

[1] -مقال احمد سعد الدين على الموقع http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219483&eid=6473 تاريخ الاسترجاع 2012/5/17.

[2] - نفس الموقع السابق.

ويؤكد الاردن ان المؤتمر لم يقدم أي شيء في سبيل السلام مع إسرائيل سوى احياء المفاوضات بين الجانبين العربي والاسرائيلي، فبعد انتهاء المؤتمر أصبح هناك ارتياح للتفاوض مع الطرف الاسرائيلي ، وذلك بسبب الضمانات التي قدمتها الولايات المتحدة الامريكية ، حيث اتفاق أوسلو الذي وقع في واشنطن في 13 سبتمبر عام 1993م وقد سمي باتفاق اوسلو لانه جاء نتيجة المفاوضات السريه بين الفلسطينين والاسرائيلين في العاصمه النرويجيه اوسلو وتنص الاتفاقيه على إقامة منطقة حكم ذاتي فلسطينيه تحت ادارة سلطة حكم ذاتي عرفت فيما بعد بالسلطه الوطنيه الفلسطينية واقامة مجلس تشريعي منتخب من قبل الشعب الفلسطيني في الضفه الغربية وقطاع غزه ، أما الموقف الأردني من الاتفاقية فلم يكن الاردن مؤيد ولا معارض لها وانما ابدى تفاجؤه منها، وفي الوقت نفسه أكد على احترام قرارات منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وقد تركت اتفاقية أوسلو آثاراً على العلاقات الاردنية – الفلسطينية وهي:

1- أحدث الاتفاق شرخاً في العلاقه بين الشعبين الأردني والفلسطيني، وذلك بسبب السريه التي جرى بها الاتفاق، وعدم اطلاع الأردن على سير التفاوض.[1]

2- تخلص الأردن من أي مسؤوليات تترتب على أي تنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني فيما لو تم الاتفاق تحت المظلة الاردنية.

3- المخاوف الاقتصاديه حيث خشي الأردن أن يؤدي اتفاق اوسلو الى تعاون اقتصادي فلسطيني اسرائيلي يؤثر على التعاون بين الأردن وفلسطين.

4- سارع الأردن إلى توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل وذلك بسبب خسارة إحدى أوراقه الاساسيه في عملية التفاوض التي بدأت بوفد فلسطيني أردني إلى مدريد وأنتهت بتوقيع اتفاقية أوسلو دون علم الجانب الاردني.[2]

في عام 1994 وبالتحديد في 26 اكتوبر تم توقيع اتفاق السلام بين إسرائيل والأردن وقد وقع هذا الاتفاق على الحدود الفاصله بين البلدين في منطقة وادي عربه وبناءا على هذا الاتفاق تم

[1] -مقال زيد العطاري على الموقع http://atarizaid1.maktoobblog.com تاريخ الاسترجاع 2012/5/3.

[2] - نفس الموقع السابق.

ترسيم الحدود بين الأردن واسرائيل. كان لمعاهدة السلام الأردنية – الأسرائيلية آثار على العلاقات الأردنية – الفلسطينية تتلخص في الاتي:

1- استعادة الأردن لدوره الإقليمي الفعّال.

2- إبعاد شبح ما يعرف بالوطن البديل أو حل القضية الفلسطينية على حساب الأردن.[1]

3- الاعتراف بالدور الأردني في مفاوضات المرحلة النهائية.

[1] - http://atarizaid1.maktoobblog.com

الخاتمة.

تناولت هذه الدراسة انعكاس أزمة الخليج 1990-1991، على العلاقات العربية – الفلسطينية، على إثر الغزو العراقي للكويت، كما رصدت المواقف الفلسطينية من الغزو وما تبع ذلك من مواقف لمنظمة التحرير والمنظمات الفلسطينية الأخرى، والمواقف الشعبية داخل الأراضي المحتلة وخارجها، إضافة لانعكاس الأزمة على منظمة التحرير الفلسطينية، والفلسطينيين في الداخل والخارج، والعلاقات الفلسطينية مع العديد من الدول العربية.

من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أنه بالرغم من اختلاف المواقف الفلسطينية من الأزمة، إلا أن موقف منظمة التحرير الفلسطينية كان منذ البداية منحازا الى العراق، وضد التواجد الاجنبي في المنطقة، ورفض اللجوء الى القوة لحل الأزمة بل محاولة حلّها بالطرق السلمية ، أما الموقف الشعبي داخل الأراضي المحتلة، فقد أظهر أيضا انحيازه إلى العراق وظهر ذلك بوضوح من خلال الشعارات والخطابات والنداءات والبيانات التي كانت تصدر من الأراضي المحتلة، أما الموقف الفلسطيني في الخارج وخاصة في منطقة الخليج العربي، فكان مختلفا تماما، حيث عارض الفلسطينيون القاطنون في الخليج الغزو العراقي للكويت ووقفوا ضده.

ان موقف منظمة التحرير الفلسطينية تأثر بمجموعة عوامل منها وصول المساعي السلمية الى طريق مسدود، وتزايد اعتماد المنظمة على بغداد كمركز رئيسي لقواتها وعناصرها، هذا الى جانب وجود علاقة حميمة بين صدام حسين وياسر عرفات، فقد عُرف صدام بدعمه المتواصل للقضية الفلسطينية، كما تأثر موقف المنظمة بمبادرة الربط التي اعلن عنها الرئيس العراقي في 12 آب 1990م، إضافة الى التأييد الشعبي الفلسطيني الكبير لصدام حسين كبطل قومي جديد، فقد اعلن ياسر عرفات انه لا يستطيع اتخاذ موقف ضد التوجه الشعبي الفلسطيني في داخل الاراضي المحتلة والاردن.

ومن النتائج الأخرى، أن الموقف الفلسطيني ترك آثارا سيئة، فقد عانت منظمة التحرير من توقف الدعم المالي والسياسي لها خاصة من دول الخليج العربي، وتركت الأزمة آثارا على الإقتصاد الفلسطيني، وعانت الأنتفاضة داخل الأراضي المحتلة من تهميش إعلامي الذي ركز على احداث الخليج، مما دفع سلطات الإحتلال الإسرائيلي لتصعيد إجراءاتها ضد الشعب الفلسطيني، الإ أن الأزمة لم تقلل من عزيمة الانتفاضة على مستوى مواجهة التصعيد الإسرائيلي ، إضافة الى ذلك عانت الجاليات الفلسطينية في الوطن العربي من آثار الأزمة،

حيث عاشت تلك الجاليات أوضاعا مأساوية خلال الحرب وبعدها ، وفرضت على الفلسطينيين في الكويت خروج جماعي كبير، إضافة الى تعرض بعضهم للقتل والاعتقال، إضافة الى تغّيرت العلاقات الفلسطينية – العربية سلبا، وخاصة علاقة الفلسطينيين بدول الخليج بعد أن كانت ذو طابع خاص.

كما توصلت الدراسة إلى أن أزمة الخليج أكدت على أن قضية فلسطين تعتبر القضية المركزية، وهي جوهر الصراع القائم بين الأمة العربية والتحالف الإسرائيلي – الغربي، لذلك فان ربط حل أزمة الخليج بحل القضية الفلسطينية قائم وموجود.

إن منظمة التحرير الفلسطينية تستمد قوتها من الدعم العربي لها وخاصة من دول الخليج العربي، كما أن حركة فتح التي تشكل رأس الهرم في المنظمة تشكلت خلاياها الاولى في الكويت، وقد قدمت الكويت لهذه الحركة كل الرعاية الدعم، لذلك كان على منظمة التحرير اتخاذ موقف اكثر توازنا من أزمة الخليج، يجب على المنظمة التريث والمراجعة الدقيقة قبل اتخاذ أي قرار، لان اتخاذ أي قرار غير متوازن يمكن ان يؤثر عليها سلبا وتعاني بسببه لسنوات طويلة كما حدث في أزمة الخليج.

المصادر والمراجع.

أ. الكتب.

1. ابراهيم، سعد الدين وحسن وجيه، أزمة الخليج ومستقبل الشرق الاوسط: رؤى عربية وامريكية، (القاهرة: مركز ابن خلدون، الطبعة الاولى،1992).

2. ابراهيم، سعد الدين وآخرون، المستقبل العربي والفلسطيني بعد أزمة الخليج، (القاهرة: مركز اتحاد المحامين العرب، 1991).

3. ابو بكر، توفيق ، الفلسطينيون في الكويت 1936-1990 وازمة الخليج، (عمان: مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الاولى، 2000).

4. أبو حاكمة، أحمد ، تاريخ الكويت الحديث ، (الكويت: ذات السلاسل، الطبعة الاولى، 1984).

5. أحمد، يوسف احمد وآخرون، الوطن العربي والمتغيرات العالمية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1991).

6. آراء فلسطينية: حرب الخليج وابعادها، (القدس: الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، 1991).

7. الاعظمي، وليد ، الكويت في الوثائق البريطانية 1752-1960، (لندن: د.ن ، الطبعة الاولى، 1991).

8. اسيري، عبد الرضا علي، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، (الكويت: د.ن ، الطبعة الثانية، 1992).

9. التميمي، محمد تيسير ، حرب الخليج بين الاسباب والنتائج، (عمان: د.ن ،الطبعة الاولى، 1993).

10. جوشيف، فيكتور يجوريفتش، الاتحاد السوفيتي وبلدان الخليج العربي، (موسكو: دار العلاقات الدولية، الطبعة الاولى،1988).

11. حسن، ابراهيم محمد ، الصراع الدولي في الخليج: العدوان العراقي على الكويت، الابعاد والنتائج العربية والدولية، (الكويت: مؤسسة الشراع العربي، الطبعة الأولى، اغسطس 1996).

12. حسين، عدنان السيد ، نظرية العلاقات الدولية ، (بيروت: د.ن ، الطبعة الثالثة، 2010).

13. الحوراني، عبد الله ، فلسطين في حياة صدام حسين،(غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، الطبعة الاولى ، 2010).

14. الخترس، فتوح وآخرون، الغزو العراقي للكويت:المقدمات، الوقائع، وردود الفعل، التداعيات، (الكويت: دار المعرفة، 1995م).

15. الخولي، لطفي، الخليج : تشريح سياسي في ازمة مستمرة ،(الاهرام: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الطبعة الاولى، 1992م).

16. الدجاني ، أحمد صدقي، الانتفاضة الفلسطينية وزلزال الخليج ، (بيروت: دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى، 1991م).

17. رائف، أحمد ، بلاد الخوف وارض الرعب: دراسة في جمهورية صدام،(القاهرة: الزهراء للاعلام العربي، 1990).

18. الرميحي، محمد ، اصداء حرب الكويت: ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه، (بيروت: دار الساقي، الطبعة الأولى، 1994).

19. زحلان، روزماري سعيد ، فلسطين ودول الخليج: العلاقات الفعلية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الاولى، يناير2011).

20. سالنجر، بيار ، ولوران، إريك ، المفكرة المخفية لحرب الخليج: رؤية الطلع على العد العكسي للأزمة، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1991).

21. سعيد، محمد السيد ، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، (الكويت: دار المعرفة، الطبعة الأولى، 1992).

22. سلطان، غانم ، الغزو العراقي للكويت: قراءة موجزة في جوانب من اشكالية الازمة، (الكويت: شركة مطابع الوزان العالمية، الطبعة الاولى، 1994م).

23. الشقاقي، فتحي ، حرب الخليج والقضية الفلسطينية، (القاهرة: مركز يافا للدراسات والابحاث، الطبعة الاولى، 1997).

24. عامر، كمال أحمد ، الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001).

25. العلوي، حسن ، دولة الاستعارة القومية من فيصل الاول الى صدام حسين، (لندن: دار الزوراء، 1993).

26. عمر، مجدي ، قضية فلسطين بعد أزمة الخليج، (عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط، الطبعة الاولى، 1991).

27. مركز دراسات الوحدة العربية ، يوميات ووثائق الوحدة العربية: 1989- 1993، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

28. مسعد، نيفين عبد المنعم و أحمد، عبد العاطي محمد ، السياسة الخاجية للحركات الاسلامية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، الطبعة الاولى،2000).

29. مطر، فؤاد ، موسوعة حرب الخليج: مقدمات ويوميات ووثائق الازمة والصراع على الكويت والحرب الدولية- العربية- الاسلامية على العراق، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت).

30. نافع ، ابراهيم ، الفتنة الكبرى : عاصفة الخليج، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثانية، 1993م).

31. نصار، كريستين ، واقع الحرب، (لبنان، د.ن، الطبعة الأولى، 1991).

32. وجيه، حسن، أزمة الخليج ولغة الحوار السياسي في الوطن العربي، (الكويت: دار سعاد الصباح، الطبعة الاولى،1992).

ب. المجلات (الدوريات) :

1. الشكعة، بسام. "القضية الفلسطينية تبقى القضية المركزية". مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد6، ربيع 1991.

2. عايد، خالد. "أزمة الخليج وفلسطينيو الانتفاضة". مجلة السياسة الفلسطينية، العدد4، خريف 1990.

3. عبد الشافي، حيدر. "تصورات مفكرين عرب لنتائج حرب الخليج وابعادها". مجلة السياسة الفلسطينية، العدد5، شتاء 1991.

4. عبد المجيد، وحيد. "المنظمات الفلسطينية وأزمة الخليج".مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الاول/ الثاني، صيف 1991.

5. العمري، وليد. "فلسطينيو 1948 وأزمة الخليج". مجلة السياسة الفلسطينية، العدد4، خريف 1990.

6. كوكالي، نبيل. "تأثير أزمة الخليج في الاقتصاد الفلسطيني". شؤون فلسطينية، العدد213-214، كانون الاول 1990- كانون الثاني 1991.

7. المداح، محمد علي. "مأزق الموقف الفلسطيني". السياسة الدولية، العدد102، اكتوبر1990.

ج. رسائل الدكتوراه والماجستير.

1. ابو جرار، طلعت عبدالله حسين ، العلاقات السياسية الاردنية – الفلسطينية :1987م-2000م، رسالة ماجستير (جامعة القدس: 2011).

2. ابو علي، سعيد ، أزمة الخليج: التدويل والادارة الدولية،رسالة دكتوراه(تونس، جامعة الحقوق والاقتصاد والتصرف، 1994).

د. المواقع الالكترونية:

1. http://www.al-nnas.com/ARTICLE/Shamal/8ht.htm

2. http://www.q8gaz.com/vb/showthread.php?t=3256،

3. http://www.mofa.gov.ps/arabic/foreign_policy/index.php#top

4. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=7604

5. http://www.alquds.com/news/article/view/id/114126

6. http://syrian.banouta.net/t38-topic

7. http://admusallam.bethlehem.edu/publications/April1990A.htm

8. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/11/sec043.htm

9. http://atarizaid1.maktoobblog.com

10. http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219483&eid=6473

11. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakyatS/sec09.doc_cvt.htm.

12. مشروع الارشيف الفلسطيني في جامعة بيرزيت على الموقع، awraq.birzeit.edu

هـ - المراجع الاجنبية:

1. Gregory Fontenot, E. D. (2004). *On Point: The United States Army In Operation Iraqi Freedom.* Naval Institute Press.

2. Najjar, H. A. (2001). *The Gulf War: Overreaction & Excessiveness.* Amazone Press.

3. Ghareeb, M. K. (1997). *War In the Gulf(1990-1991): The Irag Kuwait Conflict and Its Implications.* Oxford University Press.

الملاحق

ملحق (1)[1]

القرار 660 (1990) الذي اتخذه مجلس الامن يوم 2 آب (اغسطس)1990.

"إن مجلس الامن يثير جزعه غزو القوات العسكرية العراقية للكويت في 2 آب (اغسطس) 1990.

واذ يقرر انه يوجد خرق للسلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقي للكويت.

واذ يتصرف بموجب المادتين 39 ، 40 من ميثاق الامم المتحدة

1- يدين الغزو العراقي للكويت.

2- يطالب بأن يسحب العراق جميع قواته فورا ودون قيد او شرط الى المواقع التي كانت تتواجد فيها في الاول من آب (اغسطس) 1990.

3- يدعو العراق والكويت الى البدء فورا في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما ويؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، وبوجه خاص جهود جامعة الدول العربية.

4- يقرر ان يجتمع ثانية حسب الاقتضاء للنظر في خطوات اخرى لضمان الامتثال لهذا القرار".

[1] - فؤاد مطر، مرجع سبق ذكره، ص:50.

ملحق (2)[1]

رسالة اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين إلى صدام حسين

*** "الوحدة الاندماجية بين العراق والكويت هي نصر لفلسطين ولثورة الانتفاضة الباسلة، وهزيمة ساحقة لكل الاعداء والمتآمرين وسدنة الخيانة في نجد والحجاز ومصر...."**

*** "إن معركة العراق هي معركة فلسطين والامة العربية ضد الهجمات الصليبية الجديدة والمؤامرات الامبريالية الصهيونية الشرسة.. والوحدة الاندماجية التي اعقبتها رد حاسم وبليغ على اتفاقية سايكس بيكو..."**

نشرت الصحف العراقية في اعدادها الصادرة يوم الثلاثاء 21 آب (اغسطس) 1990 برقية بعث بها الى الرئيس صدام حسين الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين. فيما يأتي نص البرقية:

إلى البطل العربي المقدام السيد الرئيس صدام حسين المحترم

تحية العروبة والنضال

إن معركة العراق هي معركة فلسطين والامة العربية، معركة الأحرار العرب ضد الهجمات الصليبية الجديدة والمؤامرات الامبريالية الصهيونية الشرسة وكل ركائزها وادواتها في وطننا العربي. ولقد كانت انتفاضة الكويت الحرة والوحدة الاندماجية التي اعقبتها بين العراق وفرعه الكويت ردا حاسما وبليغا على اتفاقية سايكس – بيكو التي جزأت ارضنا العربية وصنعت كيانات هزيلة وهشة ظلت مرتبطة بعجلة القوى الاستعمارية والامبريالية في الوقت الذي كانت فيه الانتفاضة والوحدة الاندماجية تشكل لطمة قوية على وجوه اولئك الذين ارتضوا لانفسهم ان يكونوا خدما وعبيدا للاجنبي ولاعداء الله والعروبة وفلسطين واستقدموا القوات والجيوش لكي تحميهم من غضب الله.. غضب الشعب العربي الذي هب من المحيط الى الخليج مؤازرا ومناصرة للعراق العظيم ولقيادته التاريخية ولرمزه الشامخ صدام حسين.

ان الكتاب والصحافيين الفلسطينيين ايها القائد العربي المقدام وهم يكتبون بالدم لفلسطين يدركون ان الوحدة الاندماجية بين العراق والكويت هي نصر لفلسطين ولثورة الانتفاضة الفلسطينية الباسلة وهزيمة ساحقة لكل الاعداء والمتأمرين وسدنة الخيانة في نجد والحجاز ومصر....

[1] - فؤاد مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

واذ يرفع كتاب فلسطين وصحفيوها اصواتهم ويوقفون اقلامهم الحرة الشريفة في خدمة الاهداف التاريخية الكبرى لامة العرب تعبيرا عن ايمانهم بوحدة الهدف وبوحدة المصير لكل ابناء العروبة فانهم ماضون في تصديهم للهجمة الامبريالية الصهيونية التي تستهدف فرض مذلة طويلة الاجل على الامة العربية وفي تعريتهم لكل الخونة والجبناء من امثال حسني امبارك والدجال فهد ويؤكدون في الوقت نفسه انخراطهم في حشود الايمان التي يقودها العراق في مواجهة حشود الكفر والضلال والاساطيل المعادية.

ان الكتاب والصحفيين الفلسطينيين وهم يحيون القائد الشجاع صدام حسين رمز كرامة الامة وعنفوانها ويحيون شعب العراق الابي شعب البطولات والمآثر الذي يذود بشرف ورجولة عن هوية الامة العربية وشخصيتها الحضارية وكيانها الانساني فأنهم على يقين من انتصار العراق وهزيمة الامبريالية الامريكية وكل اذنابها وعملائهاليظل العراق سند فلسطين القوي وملاذ كل احرار العرب والصخرة الصلبة التي تتحطم امامها موجات التأمر الامبريالي الصهيوني والقاعدة القوية الثابتة التي تتعز عليها معاني الحرية والاستقلال والسيادة وتنطلق منها في كل ركن من اركان هذا الحمى العربي الكبير.

الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين".

ملحق (3)[1]

حديث الدكتور جورج حبش بعد اجتماعه بالرئيس صدام...(مقتطفات)

* " نستطيع ان نربح المعركة عندما نجمع بين قوة الجيش في العراق وسلاح الجماهير العربية واذا حدث ذلك ستتردد الولايات المتحدة عشرات مرات...."

* "لسنا ارهابيين ولا نريد ان نكون كذلك... ولكننا سنكون حريصيين على ربح الحرب وارفض ادعاءات البعض بان ازمة الخليج طغت على الانتفاضة الفلسطينية...."

يوم الاحد 2 ايلول (سبتمبر) 1990 استقبل الرئيس صدام حسين الدكتور جورج حبش الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

ويوم الاثنين 3 ايلول التقى الدكتور جورج جبش في مقر اقامته في بغداد بممثلي الصحافة العراقية الذي طرحو عليه عددا من الاسئلة.

هنا خلاصة الاجوبة للدكتور حبش على الاسئلة:

اننا في خندق واحد مع العراق ومع القيادة السياسية العراقية. وان الهدف الاول والاساسي لزيارة وفد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى العراق هو الاعلان بصدق للسيد الرئيس صدام حسين ولشعب العراق ولجيش العراق ومن خلال لقاءاتنا مع اعضاء القيادة السياسية ومن خلال الصحف انه عندما تغزو القوات الامريكية ارض الجزيرة العربية. وعندما يطلق بوش يوميا انذارات الوعيد والتهديد بضرب العراق، نعلن اننا في خندق واحد مع العراق وشعبه وقيادته السياسية، كما ان من اهداف زيارتنا للعراق هو تحقيق التفاعل السياسي والاستماع الى وجهة نظر القيادة السياسية وكيف يمكن ان نخرج من المعركة ونحن منتصرين. ان الرئيس القائد صدام حسين احاطني بجو ودود جدا بالكثير من تفاصيل المواجهة مع الامبريالية الامريكية واعوانها وانا شاكر وممتن لسيادته لانه جعلني اشعر بالاطئنان بأن النصر سيكون حليف العراق وحليف الجماهير العربية الملتفة حوله.

من المعروف ان الهدف الاساسي للهجمة الامبريالية الامريكية في المنطقة هو ضرب العراق وجيش العراق والقيادة السياسية للعراق، الا ان هدف هذه الهجمة لا يقف عند هذا الحد، اذ ان الامبريالية الامريكية تراهن كل المراهنة على انها في حالة نجاحها في تحقيق هذا الهدف (اي

[1] - فؤاد مطر، مرجع سبق ذكره، ص:137.

ضرب العراق) فانها في هذه الحالة تشعر انها تصبح مهيمنة على المنطقة العربية بكاملها.. تستحوذ على ثروتها النفطية .. وتحكم سيطرتها على الوطن العربي، وتضرب الانتفاضة الفلسطينية وتقوم بعملية تصفية للثورة الفلسطينية ولحركة التحرير الوطني.. ولهذا يصبح من واجب كل الجماهير العربية بل من واجب جميع فصائل حركات التحرر العربية بدون استثناء ان تعتبر المعركة التي يخوضها العراق هي معركتها بالمعنى الحقيقي والفعلي.. ولا يجوز ان تقف وتنتظر ما سيحدث، او تكتفي بالتصفيق او التأييد اللفظي للعراق وجيش العراق وقيادة العراق . بل يجب ان تعلن الاستنفار بالمعنى الحقيقي الجاد والمخلص.. يجب ان تبرمج وتخطط لكي تنطلق طاقات ما يزيد على مئتي مليون عربي في المنطقة كلها.. هذا السلاح يجب ان نفكر به ونعتمد عليه بقدر ما نعتمد على قوة العراق وجيش العراق المزدوج ...الخ.

ان على كافة فصائل حركات التحرر العربية وعلى صعيد كل قطر ان تطرح على نفسها السؤال التالي: كيف نخوض هذه المعركة الى جانب العراق.. طالما ان ما سيترتب عليها من نتائج يطال مصالح كل قطر بدون استثناء.. ان القوى التقدمية في السعودية والجزيرة وفي كل قطر من اقطار المشرق والمغرب العربي يجب ان تطرح على نفسها هذا السؤال لكي تخرج ببرنامج عمل.. وانا استطيع ان ارى منذ الان ان الامبريالية الامريكية عندما تتلمس انها ستواجه في هذه المعركة كل الجماهير العربية ستتردد عشر مرات قبل ان تقوم بمخططاتها العدوانية المرسومة للعراق وشعب العراقولمنطقة الجزيرة العربية بشكل عام.

ان امريكا والغرب الاستعماري اذا اعتقدوا انهم عن طريق الحصار سيحصلون على ما يرودون فقد خسئوا لان الشعب العراقي لا يمكن ان يتراجع او يضعف وهو راض على العيش والصمود حتى بحفنة تمر او رغيف خبز وهذا متوافر لديهم.

"من حق العراق عندما يلتمس بوضوح وعندما تتوافر له المعلومات الاكيدة عن تصميم الادارة الامريكية على العدوان على هذا البلد وضرب جيشه من حقه ان يستعمل جميع الوسائل التي تمنع مثل هذا التطور المأساوي بالنسبة للعالم ويمنع هذه الجريمة...."

ملحق (4)[1]

بيان صادر عن منظمة التحرير الفلسطينية

بشأن أزمة الخليج. (مقتطفات)

منذ بداية الازمة في منطقة الخليج، بين العراق والكويت، سعت القيادة الفلسطينية إلى تطويقها في مهدها، خاصة وأن الظروف المحيطة بالازمة كانت تشير إلى احتمال تصاعدها وانفجارها.

لقد سارعت القيادة الفلسطينية فور انفجار الازمة الى التحرك مع الاشقاء، من اجل التوصل الى حل عاجل، ضمن الاطار العربي، يصون المصلحة القومية العليا، ويضمن الحقوق الوطنية، والسيادة والامن للجميع.

إن موقف فلسطين كان ينطلق قبل القمة وخلالها من ضرورة أن يكون الحل عربيا وهو الامر الذي اكده البند السادس من قرارات اجتماع وزراء الخارجيات العرب الذي عقد في القاهرة في 1990/8/3 ، برفض التدخل الاجنبي.

وبعد انفضاض القمة بهذه الطريقة المفاجئة، تابعت القيادة الفلسطينية مساعيها عربيا منطلقة من القناعة بأن استمرار الازمة وما صاحبه من تدخل عسكري كثيف صار يهدد المنطقة العربية بأسرها باندلاع نيران حرب مدمرة سوف تطال عناصر القومية العربية الاقتصادية والبشرية والعسكرية، وبتفتيت الكيانات العربية ويفتح الباب امام التوسعية الاسرئيلية المتجددة وأما القوى الاستعمارية الطامعة في الهيمنة على ثروات المنطقة، والتحكم في مصائر شعوبها، وبتصفية القضية الفلسطينية.

وكان أهم ما أعلن بعد القمة هو المبادرة العراقية التي تضمنت عناصر ايجابية رحبت بها القيادة الفلسطينية باعتبارها تحتوي على استعداد العراق للبحث في ظروف الانسحابات والترتيبات من الكويت، وما بين العراق وايران الذي بدأت عملية تنفيذه في هذه الايام، والانسحاب الاسرائيلي من على الاراضي العربية والفلسطينية بما فيها القدس ومن الجولان ولبنان تنفيذا لمبادئ الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة.

ومن الغريب ان الولايات المتحدة الامريكية التي تحشد اساطيلها وآلة حربها الضخمة، بدعوى حماية الشرعية الدولية، وهي التي وقفت دائما وعلى مدى ربع قرن، ضد تمكين مجلس الامن

[1] - "فلسطين الثورة"، العدد 810، 1990/9/2، ص:158-160

الدولي من اتخاذ اي قرار أو اجراء لمواجهة الارهاب الاسرائيلي واحتلال الارض الفلسطينية والعربية ، وانتهاك حقوق الانسان الفلسطيني وحماية الجرائم الاسرائيلية.

وتواصل القيادة الفلسطينية مساعيها ، انطلاقا مما أكدته أكثر من مرة من اهمية الحفاظ على التضامن العربي وحماية الامن القومي العربي من تهديد القوى المعادية، التي لا تستهدف حماية مصالح العرب واوطانهم بقدر ما تسعى إلى تأمين السيطرة عليها ونهب ثرواتها وإخضاعها لمتطلباتها الاستراتيجية.

ولكن منظمة التحرير فوجئت، ويا للأسف بحملة اعلامية وسياسية مبرمجة وشرسة على رئيسها وعلى قيادتها، وتطورت الحملة الى حملة تشهير مدسوسة وشرسة بالشعب الفلسطيني، وتاريخه النضالي، وبالتالي ضرب انتفاضته وقضيته المقدسة، بجانب التحريض على الجاليات الفلسطينية في الخليج، حيث تم إبعاد وطرد عدد منهم دون ذنب، وللأسف تساهم بعض وسائل الإعلام العربية والاجنبية في تأجيج نيران هذه الحملة الظالمة والمبرمجة على الشعب الفلسطيني، وقيادته دون أن يعلم أصحاب هذه الاقلام أنهم يلعبون بالنار، ويصفون لما يهدد امتنا العربية من خراب ودمار وتفتيت، ويساهمون مع اعدائنا لضرب وحدة أمتنا ومتقبلها ووجودها.

تونس، 1990/8/18

ملحق رقم (5)[1]

بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول أزمة الخليج. (مقتطفات)

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعا استثنائيا يوم 1991/1/28 لدراسة التطورات الناتجة عن استمرار الحرب على العراق، وقد توصل الاجتماع الى عدد من النتائج أبرزها ما يلي:

1- إن تواصل العدوان الامريكي- الصهيوني- الاطلسي على العراق الشقيق، والاعتداءات الوحشية الاجرامية على البنية التحتية للمرافق في العراق، يكشف أن هدف العدوان هو ضرب قدرات العراق، وإضعاف صمود الامة العربية باسرها، تمهيدا لفرض الهيمنة الامريكية – الاسرائيلية على المنطقة، وإخضاع أمتنا العربية والسيطرة على ثرواتها ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية، إن عدوان الولايات المتحدة وحلفائها هو عدوان على كل الامة العربية وعلى شعبنا الفلسطيني بالذات، كما أنه عدوان على استقلال وكرامة كل بلد في العالم الثالث، وعلى حقوقه في السيادة الوطنية، إن جميع القوى العربية والعالمية الحريصة على صيانة مستقبل شعوبها، وعلى وضع حد للتسلط والطغيان الامريكي – الصهيوني، والساعية لصون السلم والامن الدولي، مدعوة إلى التكاثف والعمل المشترك لمواجهة العدوان الامريكي الغادر والاجرامي على شعب العراق، وأرضه ومقدساته الروحية، وثرواته الوطنية، وانجازته وحضارته العريقة عبر التاريخ.

2- إن شعبنا الفلسطيني داخل الوطن المحتل يعبر اليوم، بانتفاضته الجبارة ووقفته البطولية عن مشاركته الشاملة في هذه المعركة الى جانب العراق الشقيق، ودفاعا عن الاهداف الوطنية والقومية، وتؤكد تضحيات شعبنا كل يوم، إيمانه الراسخ بوحدة الكفاح والاهداف مع شعب العراق الصامد في مواجهة العدوان والغزو الامريكي – الصهيوني – الاطلسي.

3- إن م . ت . ف تدعو كل شعوب امتنا وقواها الحية للمشاركة والمساهمة في معركة مواجهة العدوان والغزو الامريكي وتحالفاته، ومن اجل وقفه ومنعه من تحقيق أهدافه وسحب الغطاء العربي عنه سياسيا وعسكريا، إن نهوض القوى العربية والوطنية لدعم العراق ، وإعلاء صوت شعوبنا ضد الغزاة الامريكيين، وحماية مستقبل أمتنا وتراثها وحضارتها وثروتها، وصيانة حقوق شعبنا الفلسطيني، يعتبر واجبا أساسيا ملحا في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخنا.

[1] - مركز دراسات الوحدة العربية ، يوميات ووثائق الوحدة العربية، مرجع سبق ذكره، ص:755.

4- إن م . ت . ف. تتابع عملها وجهودها على النطاق الدولي وهي تدعو جميع القوى والبلدان والاحزاب والمنظمات والمؤسسات الدولية الى المشاركة الفاعلة في حملة ادانة هذه الحرب العدوانية الظالمة، والدعوة الى وقفها الفوري، ومعالجة جميع قضايا وأزمات المنطقة في نطاق الحل السياسي، ومن خلال المؤتمر الدولي للسلام في الخليج وفلسطين، ولفرض الامن والسلام في هذه المنطقة وفي العالم أجمع، بعيدا عن الهيمنة الامريكية العسكرية والاقتصادية على منطقتنا.

إن منظمة التحرير الفلسطينية تتوجه بتحية الاخوة الكفاحية وبالعهد على النضال المشترك والثابت الى شعب العراق الصامد، وقائده المناضل الرئيس صدام حسين، والى جيش العراق المقدام الذي يدافع اليوم عن شرف الارض العربية وحقوق العرب القومية ضد الغزاة المعتدين.

إن شعب فلسطين يقف اليوم بحزم مع مقاتلي العراق الاشاوس وشعبه العظيم، وستنتصر الراية التي تحمل اسم "الله أكبر" وستبقى عالية وخفاقة، "ولينصر الله من ينصره".صدق الله العظيم.

1991/1/28

ملحق رقم (6)[1]

بسم الله الرحمن الرحيم "هذا بلاغ للناس ولينذروا به"

بيان رقم (62) العام الثالث للإنتفاضة

لا حوار بعد اليوم احتجاجا على الحملة الصليبية الأمريكية الجديدة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على قائد المجاهدين وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه وسار على دربه إلى يوم الدين.

شعبنا الفلسطيني البطل:

نحن أمام مرحلة جديدة، وعلى ابواب وضع خطير، يتطلب منّا وعيا وإعدادا وتضحية بالغالي والنفيس في جهاد طويل بالاموال والانفس لصد الهجمة الصليبية الشرسة عن ديارنا والتي بدأت بالفعل بدخول قوات أمريكية إلى الجزيرة العربية والخليج العربي تساندها قوات قوى البغي بعد أن نزعن ثوبها الاستعماري القديم وليست ثوبا جديدا يظهرها بمظهر المدافع باسم الارادة الدولية عن الحق والعدل والشرعية والذي لن ننخدع بمظهره، فهي في حقيقة أمرها تُعِدّ لغزو لاراضي العراق وتمهد لاسرائيل بغزو الاردن بغية تحقيق أحلامها في السيطرة على خيرات بلادنا، وإخماد أنفاس أبناء أمتنا الى الابد.

إن الولايات المتحدة الامريكية التي نصّبت من نفسها شرطيا بؤدب كل من يخرج على طاعتها ، واستطاعت بالارهاب والابتزاز تجنيد انظمة الحكم في العالم كله لمباركة عدوانها على الشعوب بدءا من فيتنام ومرورا بليبيا وبنما وليبيريا وانتهاء بجزيرة العرب، تتمادى في غيّها وتتأهب لغزو العراق، ويتأهب حليفها الكيان الصهيوني لابتلاع الاردن معتقدين أن أمتنا فريسة يسهل ابتلاعها متناسين أن اليوم غير الامس، وأن الجماهير العربية والاسلامية في طول العالم وعرضه ستقف سداً منيعا أمام هذا الغزو وحرمانه من تحقيق أغراضه الدنسة وتحويله إلى انتصار كبير يضع كل إمكانياتنا ومقدراتنا في أيدي أبناء أمتنا باذن الله.

شعبنا الفلسطيني المسلم: إن الولايات المتحدة وكل حلفائها من الشياطين لم يكونوا ليطمعوا فينا لو أن قدراتنا البشرية والاقتصادية والعسكرية وُجّهت إلى أعداء أمتنا بدلا من تسخيرها لمواجهة بعضها بعضا، ولم تكن لتجرؤ على غزونا بحجة حمايتنا وحفاظا على امتنا، هذه

[1] - awraq.birzeit.edu تاريخ الاسترجاع 2012/2/22.

الحجة الواهية التي يكذبها الموقف الامريكي إزاء عدوان 67 واحتلال سيناء والجولان وما تبقى من فلسطين وإزاء عدوان 82 وإحتلال جنوب لبنان.

وإزاء هذا الموقف فان حركة المقاومة الاسلامية (حماس) تنادي بما يلي:

أولا: إنسحاب القوات الامريكية من الارض العربية التي دنّستها، وترك شؤون العرب للعرب أنفسهم يحلونها بما يرونه مناسبا.

ثانيا: تهيب كل جماهيرنا في عالمنا العربي والاسلامي بالتأهب لجهاد طويل ومرير لمقارعة القوى النازية بكل ما أوتيت من قوة دفاعا عن حقّنا الذي تكالبت عليه كل قوى البغي العالمي بقيادة الولايات المتحدة والتي لم تكن لتتكالب عليه لوأنه في عالم غير عالمنا الاسلامي.

ثالثا: نناشد العراق والكويت الشقيقين وجميع الدول العربية بالعمل على حلّ مشاكلها داخليا لتفويت الفرصة على اعداء الامة ولإعادة وحدة الصف العربي.

رابعا: دعوة العراق لضرب تل ابيب إذا تعرض لهجوم غربي صليبي، ودعوة كل الاحرار في عالمنا الاسلامي لضرب الامريكية والغربية.

شعبنا الفلسطيني المجاهد:

مع تأكيد حركة المقاومة الاسلامية (حماس) على فعاليات بيانها السابق رقم (61) فاننا ندعو إلى ما يلي:

1. نبذ كل محاولة لتفتيت الصف والعمل على كل ما من شأنه تمتين وحدة أبناء شعبنا في الداخل والخارج.

2. الاعلان عن نهاية الحوار الفلسطيني الامريكي الذي لم يعد له ما يبرره.

3. الوقوف على درجات اليقظة والتأهب، والعمل على نقل المعركة الى قلب الكيان اليهودي فيما إذا أقدم على غزو الاردن بهدف ابتلاعه وتمرير مشروعه القاضي بتوطين الفلسطينيين فيه.

4. ندعو الشعوب العربية والاسلامية الى مقاطعة البضائع الامريكية وضرب مصالحها في العالم العربي والاسلامي ومتابعة ذلك.

5. اعتبار يوم الاربعاء 15 / 8 / 1990م يوما للاضراب الشامل احتجاجا على الاحتلال الامريكي لبلاد المسلمين.

6. دعوة جميع الانظمة العربية للكف عن الارتماء الرخيص في أحضان اليهود والامريكان وتغليب المصلحة الاسلامية والقومية على مصالح الاستعمار.

(لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شئ)

والله أكبر ولله الحمد

22 محرم 1411 هـ حركة المقاومة الاسلامية (حماس)

13 آب 1990 م فلسطين

ملحق رقم (7)[1]

نداء ... نداء ... نداء

لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة.... لا صوت يعلو فوق صوت شعب فلسطين

شعب منظمة التحرير الفلسطينية

صادر عن القيادة الوطنية الموحدة للإنتفاضة

نداء مجد وبسالة العراق

نداء رقم (68) (مقتطفات).

يا جماهير شعب الانتفاضة الباسل... ها هي حقيقة العدوان الامريكي وحلفائه وعملائه تتضح بعد ان اسقطت القيادة العراقية الحكيمة كل الذرائع التي عمل المعتدون على اخفاء نواياهم خلفها، فالمطلوب لدى المعتدون تدمير جيش العراق واقتصاده وفرض الشروط المذّلة عليه، التي تقيدج تطوره وقيامه بدوره القومي في الدفاع عن ثروات العرب وقضاياهم، إن المقاومة الباسلة التي سطرها العراق في كشف اهداف المعتدين ومحاصرة مطامعهم ورد عدوانهم ستسجل بانصع الصفحات في تاريخ امتنا العربية المجيدة وفي سفر الشعوب المناضلة، إن التحام الجيش العراقي بشعبه وبقيادته الصلبة الحكيمة هو الضمان الاكيد لرد كيد المعتدين الى نحورهم، ان الوحدة الصلبة التي اتحد فيها شعب العراق وجيشه وقيادته والتي عجزت الامبريالية الامريكية وحلفائها وعملائها عن اختراقها والتفاف كل الشعوب العربية ودولها الشريفة في فلسطين والاردن واليمن والسودان والمغرب العربي وضعت الاساس لوحدة العرب والمسلمين في النضال ضد الغزو الغربي الجديد الذي يستهدف نهب ثروات العرب والمسلمين واخضاعها لمنطق العصر الجديد الذي تسعر الامبريالية الامريكية يائسة لفرض شروطه وقواعده، ان هذه الوحدة ارست الاساس المتين لنهضة العرب القومية ولم يعوق هذه النهضة ارتماء بعض بعض الانظمة على اقدام الامريكيين ومشاركتهم في العدوان على العراق، فشعوب مصر وسوريا والجزيرة ستعرف كيف تسدد الحساب لزعمائها الذين زيفوا ارادتها واهدروا طاقاتها وامكانياتها على مذبح مصالحهم ومصالح الامبريالية الامريكية.

يحق لكل الشعوب العربية وفي المقدمة منها شعب الانتفاضة المتصاعدة ان يرفعوا هاماتهم فخرا واعتزازا بقدرة العراق الباسل بقيادته وشعبه وجيشه على الحاق الهزيمة بالمعتدين

[1] - awraq.birzeit.edu تاريخ الاسترجاع 2012/2/22.

واهدافهم، ووفائه بوعده بان يظل العراق القلعة الشامخة التي ستنكسر على صخورها امواج المعتدين.

ان **ق.و.م** ومعها شعب الانتفاضة الباسل على ارض الوطن اذ يحيون صمود العراق وصلابته في الدفاع عن حقه في امتلاك ارادته وقوته وثرواته والدفاع عن ثروات العرب وقضاياهم ليدين العدوان الامريكي الاطلسي وعملائه ويطالبون بالانسحاب الفوري لقوى العدوان من الارض العربية وفي المقدمة منها ارض العراق الباسل ، وفي الوقت نفسه فان شعبنا ليشعر بالاشمئزاز من التحاق جيوش الانظمة العربية في مصر وسوريا ودول الجزيرة والخليج بقوى العدوان ويطالب بعودة هذه الجيوش فورا الى خنادقها الحقيقية في مواجهة قوى العدوان الامريكي وجنبا الى جنب مع شعب العراق الباسل وشعب فلسطين المنتفض.

ان ق.و.م اذ تدعو مجلس الامن للقيام بدوره في وقف الحرب العدوانية على العراق عملا بميثاقه لتطالب مجلس الامن بالغاء كافة الاجراءات التي اقرها ضد العراق نظرا لقبوله بكافة قرارات مجلس الامن المتعلقة بالخليج، وادعو الدول العربية التي ادانت العدوان على العراق وجمهورية ايران الاسلامية والصين والاتحاد السوفياتي الى كسر الحصار الاقتصادي وتأمين الغذاء والدواء لشعب العراق.

ان ق.و.م تناشد دول الحل العربي والشعوب العربية بالتصدي للمصالح الامريكية في المنطقة وفرض مقاطعة على البضائع وطائرات الشحن والسفن الامريكية والحليفة لها حتى اخراج جيوشها من منطقة الخليج.

القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة/ م.ت.ف
دولة فلسطين
1/ آذار / 1991

ملحق رقم (8)[1]

إعلان من رئاسة المجموعة الإقتصادية الأوروبية

بتعليق الإتصالات بمنظمة التحرير الفلسطينية

لوكسمبورغ، 1991/2/26.

اصدرت رئاسة المجموعة الاقتصادية الاوروبية توضيحا يوم الثلاثاء في 26 شباط/فبراير، بشأن تجميد علاقاتها بمنظمة التحرير الفلسطينية، بأن هذا القرار لا يشكل إعادة نظر في دور المنظمة ولا في حقوق الفلسطينيين.

"بعد الاخذ بعين الاعتبار الكثير من رسائل الدعم التي أرسلها السيد عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، إلى المعتدي صدام حسين، اتفق وزراء خارجية الدول الاثنتي عشرة، خلال اجتماعهم في بروكسل في الرابع من شباط/فبراير، على انهم لا ينوون، في الاوضاع الحاضرة، الاتصال على مستوى عالٍ بين الرئاسة ومنظمة التحرير الفلسطينية".

وأضافت الرئاسة: "بتاريخ 14 شباط / فبراير 1991، بلّغ المدير السياسي للرئاسة ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في بروكسل هذا القرار، الذي لا يمس دور منظمة التحرير الفلسطينية ولا حقوق الشعب الفلسطيني."

أما السيد جاك بوس، رئيس المجموعة الاوروبية ووزير خارجية لوكسمبورغ، فقد صرح في 19 شباط/ فبراير ان المجموعة الاقتصادية الاوروبية قررت الا يكون لها اتصال بالسيد عرفات، بسبب موقفه المؤيد للعراق، وكان رئيس الدبلوماسية البرتغالية، السيد جاو دو ديوس بينهيرو، قد أعلن هذا التجميد في 4 شباط/ فبراير.

[1] - مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 2، العدد 6 (ربيع 1991)، ص:199.

ملحق رقم (9)[1]

كلمة لأحد أعضاء اللجنة التنفيذية

لمنظمة التحرير الفلسطينية

يبدي فيها الأسف لموقف المنظمة من أزمة الخليج

الرياض، 1993/1/11.

إن ما افرزته أزمة الخليج من نتائج وما كشفته من حقائق أظهرت كم كان لزاماً علينا أن نتبين مواقع أقدامنا لئلا تضل بنا الطريق ولا يفسح في المجال لعدو أن يبتز المواقف السياسية التي كان شعبنا في غنى عنها لضمان مسيرته وحماية قضيته وشعبه. ولاننا ثورة ولان كلمة القيادي لا بد من أن تكون بقوة رصاصة المقاتل وسلامة توجهها ، فاننا نقول لاخوتنا هنا في المملكة العربية السعودية وفي كل دول الخليج العربي إن المواقف التي سادت تعاملنا مع أزمة الخليج لم تكن مبيته في الفكر الفلسطيني ولن تكون كذلك في يوم من الايام، ولم نقصد بما ظهر من المواقف دعم العدوان أو اعانة الظلم، ومع أسفنا لما وقع، ونعترف بأن ما وقع ليس بالامر الهيّن، الا إننا نأمل بالا يبقى هذا الحدث على حساسيته وأهميته وخطورته حاجزاً يمنع التقاء أبناء هذه الامة.

[1] - مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 4، العدد 13 (شتاء 1993)، ص: 242.

فهرس الملاحق

رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة
1	نص القرار 660 الذي اتخذه مجلس الامن يوم 2 اب 1990.	114
2	رسالة اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين الى صدام حسين.	115
3	حديث الدكتور جورج حبش بعد اجتماعه بالرئيس صدام.	117
4	بيان صادر عن منظمة التحرير الفلسطينية بشأن أزمة الخليج.	119
5	بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول أزمة الخليج.	121
6	بيان حماس رقم (62) العام الثالث للانتفاضة.	123
7	النداء الصادر عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة رقم (68).	126
8	إعلان من رئاسة المجموعة الاقتصادية الاوروبية بتعليق الاتصالات بمنظمة التحرير الفلسطينية.	128
9	كلمة لاحد أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية يبدي فيها الاسف لموقف المنظمة من أزمة الخليج.	129

فهرس المحتويات

إقرار.....أ

شكر وعرفان.....ب

ملخص بالعربية.....ج

ملخص بالانجليزية.....هـ

الفصل الاول.....1

1.1 المقدمة.....1

2.1 موضوع الدراسة.....2

3.1 مبررات الدراسة.....2

4.1 اهمية الدراسة.....2

5.1 اهداف الدراسة.....3

6.1 مشكلة الدراسة.....3

7.1 اسئلة الدراسة.....4

8.1 فرضية الدراسة.....4

9.1 منهجية الدراسة.....4

10.1 اجراءات الدراسة.....5

11.1 حدود الدراسة.....5

الفصل الثاني.....6

الإطار النظري والدراسات السابقة.....6

1.2 **المبحث الأول**: الإطار النظري للدراسة.....6

1.1.2 العلاقات الدولية.....7

2.1.2 نظرية الحرب في العلاقات الدولية.....9

2.2 **المبحث الثاني** : الدراسات السابقة.....14

الفصل الثالث.....22

الغزو العراقي للكويت.....22

المقدمة.....22

1.3 **المبحث الأول**: جذور الازمة بين العراق والكويت.....22

2.3 **المبحث الثاني**: اسباب الغزو العراقي للكويت.....27

1.2.3 الأسباب الاقتصادية.....27

2.2.3 الأسباب السياسية.....28

3.2.3 الأسباب الاجتماعية.....29

4.2.3 الأسباب الشخصية.....30

3.3 **المبحث الثالث**: الاحتلال العراقي للكويت وحرب تحريرها (المماراسات والوقائع)....32

1.3.3 الغزو العسكري العراقي للكويت.....32

2.3.3 حرب تحرير الكويت.....34

الفصل الرابع.....37

الموقف الفلسطيني من الغزو وحرب تحرير الكويت.....37

المقدمة.....37

1.4 **المبحث الاول**: موقف منظمة التحرير من الغزو العراقي للكويت وحرب تحريرها.....38

1.1.4 موقف منظمة التحرير من الغزو وحتى اندلاع حرب تحرير الكويت.....38

2.1.4 موقف منظمة التحرير أبان حرب تحرير الكويت.....45

3.1.4 العوامل المؤثرة في موقف منظمة التحرير الفلسطينية.....47

4.1.4 المواقف الاخرى للفصائل الفلسطينية.....48

1.4.1.4 موقف الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.....48

2.4.1.4 موقف جبهة التحرير الفلسطينية.....49

3.4.1.4 موقف جبهة التحرير العربية.....50

4.4.1.4 موقف جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني.....50

5.4.1.4 موقف الحركات الاسلامية من الغزو العراقي للكويت وحرب تحريرها.....50

1.5.4.1.4 موقف حركة المقاومة الاسلامية حماس.....51

2.5.4.1.4 موقف حركة الجهاد الاسلامي.....53

3.5.4.1.4 موقف الجبهة الاسلامية لتحرير فلسطين.....54

4.5.4.1.4 موقف الحركة الاسلامية داخل الخط الاخضر (مناطق 1948).....54

2.4 **المبحث الثاني**: موقف الفلسطينيين في الداخل.....55

1.2.4 موقف الشخصيات الوطنية.....55

2.2.4 موقف القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الفلسطينية الاولى.....58

3.2.4 موقف اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين.....60

4.2.4 موقف جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني.....60

5.2.4 مواقف فلسطينية متفرقة داخل الاراضي المحتلة.....61

6.2.4 موقف فلسطينيو الاراضي المحتلة عام 1948.....62

3.4 **المبحث الثالث**: موقف الفلسطينيين في الخارج.....65

1.3.4 موقف الفلسطينيون في الخليج.....65

2.3.4 مواقف فلسطينية متفرقة خارج الاراضي المحتلة.....67

3.3.4 العوامل التي اثرت في الموقف الفلسطيني.....68

الفصل الخامس.....70

انعكاسات حرب الخليج الثانية على العلاقات العربية – الفلسطينية 70

المقدمة.....70

1.5 **المبحث الاول**: أثر حرب الخليج على منظمة التحرير الفلسطينية.....71

1.1.5 منظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب الخليج الثانية.....71

2.1.5 حرب الخليج الثانية واثرها على القضية الفلسطينية.....76

1.2.1.5 انعكاسات أزمة الخليج على التوجهات الدولية نحو الصراع العربي – الاسرائيلي والقضية الفلسطينية.....76

2.2.1.5 انعكاسات أزمة الخليج على الصراع العربي – الاسرائيلي عشية نشوب الازمة وخلالها.....77

3.2.1.5 أزمة الخليج تُظهر ازدواجية التعامل مع قضايا المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية.....78

4.2.1.5 انعكاسات أزمة الخليج على مسار السلام الفلسطيني – الاسرائيلي.....80

2.5 **المبحث الثاني**: انعكاسات الازمة على الفلسطينيين في الداخل والخارج.....82

1.2.5 تأثير أزمة الخليج في الاقتصاد الفلسطيني.....82

2.2.5 انعكاسات أزمة الخليج على الانتفاضة داخل الاراضي المحتلة.....85

3.2.5 الفلسطينيون في الكويت والخروج الكبير.....86

4.2.5 انعكاسات أزمة الخليج على الجاليات الفلسطينية في الوطن العربي.....88

3.5 **المبحث الثالث**: انعكاسات أزمة الخليج على العلاقات الفلسطينية – العربية.....89

1.3.5 انعكاسات أزمة الخليج على العلاقات الفلسطينية – الخليجية.....89

2.3.5 انعكاسات أزمة الخليج على العلاقات الفلسطينية – المصرية.....93

3.3.5 انعكاسات أزمة الخليج على العلاقات الفلسطينية – السورية.....96

4.3.5 انعكاسات أزمة الخليج على العلاقات الفلسطينية – الاردنية.....98

الخاتمة.....106

المصادر والمراجع.....108

الملاحق.....113

فهرس الملاحق.....130